مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية
King Faisal Center for Research and Islamic Studies

متابعات إفريقية

العدد (٣٤) رمضان ١٤٤٤هـ - إبريل ٢٠٢٣م

تحرير: الدكتور محمد السبيطلي

أ. د. عمر عبدالفتاح
د. محمد عبد الرحمن حسن
د. هبة يسري أبو الوفا
أ. د. فوزي محمد بارو
محمد عبد الله نجاني
د. علي زين العابدين قاسم
د. جيهان عبدالسلام عباس
محمد زكريا فضل
د. إيمان عبدالعظيم سيد أحمد
د. تشيرين جابر

www.kfcris.com

متابعات إفريقية

العدد (٣٤)

المحتويات

متابعات إفريقية

سلسلة أوراق متخصصة يضمها تقرير شهري يصدر عن مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض. تناقش السلسلة الملفات والقضايا السياسية والاقتصادية والأمنية المختلفة التي تهم سُكّان القارة الإفريقية وانعكاساتها الإقليمية والدولية من خلال مقاربات متعددة التخصصات وزوايا النظر.

للتواصل: afrstudies@kfcris.com

دراسات ٩

- **أثر اللغة العربية في اللغة الأمهرية، عوامل التأثير وأهم مظاهره**
أ. د. عمر عبدالفتاح، أستاذ بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة..... ١٠

- **تفاعل لغات مسلمي إثيوبيا مع اللغة العربية وأثره في كتابة تاريخهم**
د. محمد عبد الرحمن حسن، متخصص في اللسانيات الإفريقية واللغات، الخرطوم. ٣١

- **الألفاظ العربية المقترضة في اللغة الإثيوبية القديمة في ضوء نظرية الحقول الدلالية**
د. هبة يسري أبو الوفا، أستاذ مشارك اللغة الحبشية القديمة، قسم اللغات الشرقية- كلية الآداب، جامعة المنصورة، القاهرة. ٤٧

- **أثر اللغة العربية في اللغة الصومالية والعلاقة بين اللغتين**
أ. د. فوزي محمد بارو، مدير جامعة فتح الرحمن للعلوم والتقنية، مقديشو. ٦٢

تقارير ٧٩

- **التغيرات المناخية في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي**
محمد عبد الله نجاني، باحث دكتوراه في الجغرافيا الاقتصادية بجامعة الساحل، دكار. ٨٠

- **الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية في إفريقيا وضرورة التحول الأخضر وآلياته**
د. علي زين العابدين قاسم، أستاذ مساعد الاقتصاد الزراعي، معهد التخطيط القومي، القاهرة. ٨٨

- **مزايا التحول نحو الاقتصاد الأخضر في إفريقيا وتحديات التطبيق**
د. جيهان عبدالسلام عباس،، مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة. ٩٦

- **تجارب تطبيقية للتمويل الأخضر في إفريقيا: حالة صندوق رواندا الأخضر**
محمد زكريا فضل، كاتب وباحث اقتصادي، بانغي..... ١٠٤

مراجعات ١١٣

- **عرض كتاب.. "العلاقات الحضارية بين شبه الجزيرة العربية والساحل الشرقي لإفريقيا من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي"**
د. إيمان عبدالعظيم سيد أحمد، مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة. ١١٤

- **عرض كتاب.. «اللسانيات والإسلام والثقافة الإفريقية»**
د. شيرين جابر، باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية. ١٢٠

هيفاء المطوع

تحرير

د. طارق باكير

مراجع لغوي

إخلاء مسؤولية

تعكس هذه المقالات ومحتوياتها تحليلات الكاتب وآراءه، ولا ينبغي أن تُنسب وجهات النظر والآراء الواردة فيها إلى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، والكاتب وحده هو المسؤول عما يرد فيها من استنتاجات أو إحصاءات أو أخطاء.

رقم الإيداع بمكتبة الملك فهد الوطنية:

١٤٤٤/١٠٩

ردمد: ١٦٥٨-٩٤٢٤

كلمة المحرر

بهذا العدد، نفتتح النسخة الجديدة من (متابعات إفريقية)؛ حيث يتضمن العدد مجموعة من الدراسات المحكمة، وعددًا من التقارير، وبابًا مخصصًا لعروض الكتب. وقد تعلّقت موضوعات الدراسات بالتفاعل التاريخي بين اللغة العربية وبعض لغات السواحل الغربية للبحر الأحمر، والقرن الإفريقي. لقد تمكّنت اللغة العربية من احتلال مكانة مميزة بين لغات الشعوب الإسلامية في إفريقيا عامة، وشعوب سواحل البحر الأحمر الغربية بخاصة. وفي هذا السياق، فقد تناول الأستاذ الدكتور/ عمر عبد الفتاح: أثر اللغة العربية في اللغة الأمهرية المنتشرة في إثيوبيا، والتي تعد أهم اللغات الإثيوبية على الإطلاق، وقد تُنوول هذا الموضوع من زاويتين اثنتين: الأصل المشترك بين اللغتين، من جانب، والتفاعل التاريخي عبر التواصل والتعامل بين الناطقين باللغتين، ضمن فضاء حضاري مشترك، من جانب آخر.

وفي هذا السياق، جاءت ورقة الدكتور/ محمد عبد الرحمن حسن، الذي قارب الموضوع ذاته، وهو: أثر اللغة العربية في الوضع اللغوي في إثيوبيا، من حيث التفاعل التاريخي من جانب لغات الشعوب الإثيوبية المسلمة، مع اللغة العربية وثقافتها، وخاصة في كتابة تاريخ هذه الشعوب، واعتماد الحرف العربي في كتابة اللغات المحلية. إن اعتماد الخط العربي من قبل بعض اللغات الإثيوبية، ليس بالأمر الحديث؛ إذ تبنته اللغة الحبشية، أو (اللغة الإثيوبية القديمة) مبكرًا، مع اقتراض مهم للألفاظ العربية التي استعملت في «حقول دلالية، وسياقات ثقافية واجتماعية محددة، وليست تلك الواقعة ضمن المشترك اللغوي السامي»، وهذا مضمون الدراسة التي أسهمت بها الدكتورة/ هبة يسري أبو الوفا، في هذا العدد.

ومن جهة ثانية، يذهب بعض اللغويين والمؤرخين، إلى أن اللغة الصومالية إحدى اللهجات العربية المهاجرة من شبه الجزيرة العربية، إلى بعض أقاليم القرن الإفريقي، وهي المسألة التي طرحها الأستاذ الدكتور/ فوزي بارو، وقد تناول أثر اللغة العربية في اللغة الصومالية من الجانب المفرداتي، والجانب الصوتي، ثم التأثير النحوي والصرفي.

والقسم المخصص للموضوعات الحديثة، تضمن ملفًّا عن الاقتصاد الأخضر في إفريقيا، واحتوى مجموعة من التقارير، عن مزايا التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتحديات التطبيق، وبعض تجاربه، مثل: حالة رواندا، ومدى استجابته للتغيرات المناخية في إفريقيا عامة، وبعض دول القرن الإفريقي بخاصة. وقد أسهم في هذا الجانب عدد من المتخصصين في الاقتصاد الإفريقي من: مصر، والسنغال، وجمهورية إفريقيا الوسطى.

وبهذا العدد، تكون أسرة برنامج الدراسات الإفريقية بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، وبالتعاون مع كل الزملاء الباحثين، والمتعاونين مع دورية «متابعات إفريقية «، منذ ثلاث سنوات، قد انطلقت في مسار تجربة جديدة وثرية، تجمع بين الاستمرارية في الخط التحريري السابق، مع تبنيها لمحور وأساس جديد، وهو: التفاعل الحضاري بين الثقافة التاريخية العربية، ومختلف الثقافات الإفريقية، بوصْفه أحد أهم مظاهر التعارف والتعاون، بين شعوب الإقليم العربي الإفريقي.

دراسات

أثر اللغة العربية في اللغة الأمهرية عوامل التأثير وأهم مظاهره

أ. د. عمر عبدالفتاح، أستاذ بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

شهدت اللغة العربية -عبر تاريخها- أطوارًا من الانتشار والازدهار، تخطت فيها حدود نطاقها العربي، إلى آفاق ومناطق واسعة؛ فانتشرت في عدد كبير من البلاد، خارج نطاق العربية، سواء في قارتي: إفريقيا أو آسيا، أو في بعض المناطق في قارة أوروبا؛ وذلك نتيجة لعوامل حضارية ودينية وسياسية. وقد تعددت صور استعمال اللغة العربية ومستوياتها في تلك المناطق؛ فاستُعملت أساسًا في أداء العبادات، وإقامة الشعائر الدينية لمن يعتنق الإسلام، إلى جانب استعمالها لغة تواصل مشترك، (Lingua Franca) بين بعض القوميات والجماعات المختلفة، ولغة للثقافة والأدب، بل ولغة للإدارة والحكم، وذلك في عدد من تلك البلدان. وقد أدى هذا الانتشار إلى تأثيرات عديدة في لغات هذه البلدان.

وتهدف هذه الدراسة، إلى رصد مظهر من مظاهر انتشار اللغة العربية، وتأثيرها في واحدة من أهم اللغات الإفريقية، وهي: اللغة الأمهرية، إحدى أهم اللغات الإثيوبية، والتي تتمتع بانتشار واسع، ومكانة رفيعة في إثيوبيا؛ فتدرس علاقة العربية بالأمهرية، وعوامل تأثير العربية في الأمهرية وسياقاتها، وأهم مظاهر ذلك التأثير، مع التركيز على الألفاظ العربية، التي اقترضتها الأمهرية من العربية، وذلك للتعرف على مدى عمق هذا التأثير، وأبعاده المختلفة.

وتبدأ الدراسة بمقدمة، تتناول موضوع الدراسة، وأهميته، وتقسيمه، وتثني بالحديث عن مكانة اللغتين: العربية والأمهرية، والعلاقة بينهما، ثم تتناول وضع اللغة العربية في إثيوبيا، ومنافذ دخولها، ومراحل انتشارها هناك، وأهم مظاهره وعوامله. وتنتقل بعد ذلك للحديث عن الألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية؛ فترصد هذه الألفاظ، وتحدد مجالاتها، وتبين التغيرات الدلالية التي طرأت عليها، نتيجة انتقالها إلى الأمهرية. وتختتم الدراسة بخاتمة تبين أهم نتائجها.

١. مكانة العربية والأمهرية والعلاقة بينهما

١,١- مكانة العربية والأمهرية

تحظى اللغة العربية بوضع ومكانة متميزة بين لغات العالم؛ فهي واحدة من أكبر خمس لغات في العالم، من حيث عدد المتحدثين، وذلك بعد: الصينية، والإنجليزية، والفرنسية، والبرتغالية. ويبلغ عدد المتحدثين بها، بصفتها لغة أم، نحو ٢٠٠ مليون متحدث[١]، بالإضافة إلى عدد كبير آخر، يتحدث بها لغةً ثانية. وتنتشر العربية في مساحة جغرافية شاسعة، تمتد من غربي آسيا، إلى شمال غربي إفريقيا، بالإضافة لانتشارها في بعض أنحاء شرقي ووسط إفريقيا. وتمتلك اللغة العربية تراثًا حضاريًّا وثقافيًّا ثريًّا للغاية؛ نظرًا للدور الحضاري البارز، الذي قامت به الثقافة العربية الإسلامية، وإسهاماتها المتميزة في الحضارة الإنسانية، وخاصة في أثناء أوقات تفوّقها وازدهارها؛ الأمر الذي كفل لها مكانة رفيعة، وانتشارًا كبيرًا، ولا سيما في الدول التي ينتشر فيها الإسلام، وخاصة في قارتي: إفريقيا وآسيا.

وقد كفلت هذه المكانة المتميزة، وهذا التراث الديني والحضاري الثري للغة العربية، وجود صلات وعلاقات متميزة، بينها وبين كثير من اللغات الإفريقية، وخاصة لغات الشعوب الإسلامية، كالهوسا، والفولانية، والماندينكو، وغيرها في غربي إفريقيا، وكالسواحيلية، والأورومية، والصومالية، وغيرها في شرقيها؛ حيث تبنت بعض هذه الشعوب اللغة العربية كلغة أم، واستعملها بعضهم كلغة تواصل مشترك فيما بينهم، كما استعملها بعضٌ كلغة للإدارة، والتجارة، والثقافة، والأدب، واكتفى بعضهم باستعمالها في الأمور والشعائر الدينية.

ومن خلال هذه العلاقة، وعبر تلك الصلات، أثرت اللغة العربية في هذه اللغات الإفريقية تأثيرًا كبيرًا؛ فكُتب العديد منها بالحرف العربي: كالهوسا، والفولانية، والسواحيلية، والصومالية، وغيرها. كذلك ظهر العديد من العلماء والفقهاء، والأدباء والشعراء بين المسلمين الأفارقة، الذين نبغوا في العلوم الدينية، وعلوم اللغة العربية وآدابها، وبلغوا فيها شأنًا كبيرًا، حتى إنهم وضعوا العديد من المؤلفات باللغة العربية، كما اقترضت هذه اللغات كثيرًا من المفردات العربية.

وتتمتع اللغة العربية – في الوقت الراهن – بمكانة متميزة، وانتشار واسع في قارة إفريقيا؛ حيث تُعد لغة رسمية في إحدى عشرة دولة إفريقية؛ فهي اللغة الرسمية الوحيدة في سبع دول إفريقية، وهي: مصر، والسودان، وليبيا، وتونس، والجزائر، والمغرب، وموريتانيا. كما تعد لغة رسمية إلى جانب لغة أخرى في أربع دول إفريقية أخرى، هي: جيبوتي، وتشاد، وجزر القمر، والتي اختارت العربية لغة رسمية، إضافة للغة الفرنسية، والصومال التي تبنت العربية لغةً رسمية، إضافة للغة الصومالية[٢]. كما أن للعربية مكانة متميزة في العديد من دول شرقي إفريقيا كإريتريا، وإثيوبيا، وتنزانيا، والعديد من دول غربي إفريقيا، كنيجيريا، والنيجر، ومالي، وغينيا، وغيرها، وخاصة في الدول التي ينتشر الإسلام بين سكانها.

أما اللغة الأمهرية، فتعد أهم اللغات الإثيوبية على الإطلاق، وتكتسب الأمهرية أهميتها لأسباب عديدة، من أهمها: عدد المتحدثين بها كلغة أم، والذي يصل لنحو ١٧,٥ مليون متحدث[٣]. ويشير موقع إثنولوج Ethnologue إلى ارتفاع عدد متحدثي الأمهرية كلغة أم، ليصل إلى ٢١ مليونًا و٦٠٠ ألف متحدث في الوقت الراهن، بينما يتحدث بها نحو أربعة ملايين آخرين كلغة ثانية[٤]، وتعد الأمهرية لغة التواصل المشترك الأولى بين أبناء إثيوبيا، باختلاف قومياتهم. كذلك تكتسب الأمهرية أهميتها، بسبب استعمالاتها الواسعة في المجتمع الإثيوبي؛ فهي لغة الإدارة، ولغة العمل للحكومة الإثيوبية الفيدرالية[٥]؛ حيث تستعمل في المؤسسات، والمدارس الحكومية، وخاصة في مراحل التعليم الأولى[٦]، كما يُبث بها كثير من برامج الإذاعة والتليفزيون، وتصدر بها أغلب الصحف الإثيوبية.

وموطن اللغة الأمهرية الأصلي، هو إقليم أمهرة في وسط إثيوبيا، وقد أخذت الأمهرية في الانتشار خارج هذا الإقليم شمالًا وجنوبًا، حتى أصبحت من أكثر اللغات انتشارًا في إثيوبيا[٧]. وقد ساعد الإعلام والتعليم، وازدياد التحضر والتمدن على هذا الانتشار، كذلك لعبت الظروف السياسية لإثيوبيا دورًا مهمًّا في ترسيخ مكانة الأمهرية عبر السنين، وخاصة مع سيطرة الأمهرا على مقاليد السلطة لمدد طويلة؛ فعلى مدار ٦٠٠ عام – تقريبًا – كان معظم حكام إثيوبيا من القومية الأمهرية، مما حقق للأمهرية وضعية متميزة في المجالين: السياسي والتجاري[٨]. أضف إلى ذلك، أن إثيوبيا لم تخضع للاستعمار الأوروبي سوى مدة خمس سنوات فقط (١٩٣٥-١٩٤٠م)، وذلك حين احتلتها إيطاليا، الأمر الذي لم يؤثر كثيرًا في الأوضاع اللغوية في إثيوبيا، وحافظ على مكانة الأمهرية.

وتمتلك الأمهرية رصيدًا كبيرًا من الأعمال الأدبية؛ حيث كُتب بها كثير من الأعمال الإبداعية الحديثة، كالمسرحية، والقصة، والرواية، والأعمال النقدية، مما يجعلها إحدى أكبر اللغات المحلية في إفريقيا جنوب الصحراء، التي تمتلك أدبًا ثريًّا مدوّنًا[٩].

٢,١- العلاقة بين اللغتين: العربية والأمهرية

ترتبط اللغة العربية واللغة الأمهرية بروابط وعلاقات وثيقة، ويمكن تناول هذه العلاقات عبر مستويين، الأول: هو علاقة القرابة الوراثية، والأصل المشترك بين اللغتين، والثاني: علاقة الاتصال المباشر بين متحدثي العربية والأمهرية. وفيما يلي نتناول كلا المستويين بشيء من التفصيل، لبيان طبيعة هذه العلاقة، وما ترتب عليها من نتائج.

١,٢,١- علاقة القرابة الوراثية والأصل المشترك بين اللغتين: العربية والأمهرية

ترتبط اللغتان: العربية والأمهرية بقرابة وراثية قديمة؛ فهما تعودان إلى أصل مشترك واحد مفترض؛ حيث تنتمي اللغتان لما يعرف بأسرة اللغات السامية Semitic Languages التي تضم معهما اللغة العبرية، واللغة

الآرامية، وغيرهما من اللغات السامية. وتنقسم أسرة اللغات السامية لفروع لغوية، يضم كل فرع منها عددًا من اللغات، وهي أقرب لبعضها من الفروع الأخرى. وتتفرع هذه اللغات المتعددة عن أصل واحد مفترض، هو اللغة السامية الأم. ولو طالعنا التقسيمات المختلفة للغات السامية، فسنجد أن القرابة بين اللغتين: العربية والأمهرية، لا تقتصر على انتمائهما لذات الأسرة اللغوية فقط؛ بل غالبًا ما تنتميان لفرع واحد، من فروع أسرة اللغات السامية.

ومن أشهر تقسيمات اللغات السامية، التقسيم الذي يقسمها إلى ثلاثة فروع رئيسة، وهي: الفرع الشرقي: ويضم اللغة الأكدية بفرعيها: (اللغة البابلية، واللغة الآشورية)، والفرع الغربي وينقسم إلى قسمين: (اللغات الآرامية، واللغات الكنعانية)، والفرع الجنوبي وينقسم لقسمين: (اللغات العربية بفرعيها الشمالي والجنوبي، واللغات الإثيوبية)[١٠]. وتندرج العربية والأمهرية وفقًا لهذا التقسيم ضمن فرع واحد، هو الفرع الجنوبي؛ حيث ترد العربية ضمن اللغات العربية الشمالية، وترد الأمهرية ضمن اللغات الإثيوبية.

وهناك تقسيم ثانٍ، يقسم اللغات السامية إلى مجموعتين رئيستين، هما: مجموعة اللغات السامية الشمالية، وتضم فرعين: (الفرع الشمالي الشرقي، ويشمل: (اللغة الأكدية بفرعيها: اللغة البابلية، واللغة الآشورية)، والفرع الشمالي الغربي، ويشمل: (اللغات الآرامية، واللغات الكنعانية). ومجموعة اللغات السامية الجنوبية، ويشمل: (فرع اللغات العربية، وفرع اللغات الإثيوبية)[١١].

وهناك تقسيم ثالث يقسم اللغات السامية إلى فرعين كبيرين، هما: مجموعة اللغات السامية الشرقية، وتضم اللغة الأكدية بفرعيها: البابلي والآشوري، ومجموعة اللغات السامية الغربية، وتنقسم إلى قسمين: اللغات السامية الغربية الشمالية، وتضم: (اللغات الكنعانية والآرامية)، واللغات السامية الغربية الجنوبية، وتضم: (اللغات العربية واللغات الإثيوبية)[١٢].

وتندرج العربية والأمهرية وفقًا للتقسيمين الأخيرين، ضمن فرع واحد، وإن اختلفت الأسماء؛ حيث تردان ضمن فرع اللغات السامية الجنوبية في التقسيم الثاني، وضمن فرع اللغات السامية الغربية الجنوبية في التقسيم الثالث.

وهناك تقسيم رابع لروبرت هيتزرون، يتفق مع التقسيمات السابقة في خطوطها العامة، إلا أنه يختلف معها قليلًا بشأن علاقة العربية بالأمهرية؛ حيث أبقى على الأمهرية ضمن اللغات السامية الجنوبية، ونقل اللغة العربية إلى مجموعة اللغات السامية الغربية[١٣] بدلًا من ضمها للمجموعة الجنوبية كما كان الحال في التقسيمات السابقة.

وما يهمنا هنا، هو تصنيف العربية والأمهرية، وعلاقتهما داخل أسرة اللغات السامية، وما نلاحظه في هذا الشأن. وبغض النظر عن التباعد النسبي، الذي أضفاه التقسيم الأخير بين اللغتين، إلا أننا نجد أن العربية والأمهرية، غالبًا ما تصنفان ضمن الفرع الجنوبي للغات السامية، كما جاء في التقسيمات الثلاثة الأولى،

مما يعني وجود درجة كبيرة من القرابة الوراثية، والاشتراك في الأصول اللغوية، التي تربط بين اللغتين، في إطار أسرة اللغات السامية. ومن الطبيعي أن تؤدي تلك القرابة الوراثية، إلى اشتراك اللغتين، وتشابههما في العديد من العناصر اللغوية، على المستويات كافة: الصوتية، والصرفية، والنحوية، والدلالية، والمعجمية. والجانب الأبرز، الذي تتضح من خلاله علاقة الاشتراك في الأصول، بين العربية والأمهرية، هو جانب الألفاظ المشتركة، التي تتشابه بين اللغتين، من حيث النطق والدلالة. ويتضح ذلك من خلال اشتراك اللغتين في ما يسمى الألفاظ الأساسية Basic Vocabularies؛ وهي عبارة عن عدد محدود من الألفاظ، لا تلجأ اللغات في الغالب لاقتراضها، وتعد من الكلمات الأصيلة في كل لغة، ومن ثم تعد معيارًا مهمًّا لقياس درجة التشابه بين اللغات، واستنباط صلة القرابة بينها. وغالبًا ما تضم هذه الألفاظ: الضمائر الشخصية، وألفاظ الأعداد، وأسماء أعضاء الجسم، وأسماء القرابة، وبعض الكلمات الأساسية الأخرى، كالأفعال الحياتية، وبعض أدوات الربط، وحروف الجر، وغيرها من المفردات، التي يصعب اقتراضها من لغات أخرى(١٤). ومن أمثلة هذا النوع من المفردات المشتركة ما يلي:

الكلمة العربية	الكلمة الأمهرية	الكلمة العربية	الكلمة الأمهرية
أنتَ	አንተ/ʔanta/	وسط	ውስጥ /wɨstʼ/
ستة	ስድስት /sɨddɨst/	مَنْ	ማን /mɑn/
رأس	ራስ /rɑs/	العالم	ዓለም /ʔɑlam/
أخت	እኅት /ʔɨht/	بيت	ቤት /bet/
لبس	ለበሰ /labbasa/	دم	ደም /dam/

وتوضح الأمثلة السابقة، التشابه الكبير بين الألفاظ العربية والأمهرية، والذي يرجع إلى عامل القرابة اللغوية، والأصل المشترك؛ فهذه الألفاظ، عبارة عن ألفاظ سامية مشتركة بين اللغتين. ويجب أن يؤخذ ذلك في الحسبان، عند دراسة علاقات التأثير والتأثر بين اللغتين، لأن هذه الألفاظ المشتركة، موجودة في اللغتين منذ القدم، ولا يمكن وصفها مقترضات عربية في الأمهرية، أو العكس.

٢,٢,١- علاقة الاتصال المباشر بين متحدثي العربية والأمهرية

ارتبطت العربية والأمهرية عبر مستوى ثان من العلاقات، وهو علاقة الاتصال المباشر بين متحدثي اللغتين، وهي علاقات قديمة، عضدها وقواها عامل الجوار الجغرافي، الذي قرَّب بين متحدثي العربية في الجزيرة العربية وفي السودان، وبين متحدثي الأمهرية في إثيوبيا أو الحبشة القديمة، بما يستتبعه هذا الجوار من قيام

علاقات تجارية، واجتماعية، وسياسية، ودينية، وثقافية، الأمر الذي سمح بالتواصل المباشر بين الجانبين لأزمان طويلة، ونتج عنه تأثير متبادل على المستويات كافة، وخاصة المستوى الاجتماعي، والديني، واللغوي. وقد اتخذت علاقات الاتصال المباشر بين متحدثي العربية، ومتحدثي الأمهرية من الإثيوبيين، صورًا عديدة، أبرزها: المعاملات التجارية، والتفاعلات الاجتماعية عبر الهجرات المتبادلة، أو عبر الاندماج والمصاهرة، والعلاقات السياسية والدينية، مما أدى لحدوث اتصال مباشر بين اللغتين، من خلال التواصل بين المتحدثين بهما.

تمثل العلاقات التجارية بين العرب والإثيوبيين، إحدى أهم نقاط التواصل المباشر بين متحدثي العربية، ومتحدثي الأمهرية في إثيوبيا؛ فهي علاقات تكون في الغالب عبر التواصل اللغوي المباشر، مما يتيح المجال للتأثير اللغوي المتبادل عبر هذه المعاملات. وتعود بدايات العلاقات التجارية بين العرب والإثيوبيين لأزمان قديمة، تسبق ظهور الإسلام بكثير؛ فقد اعتاد التجار العرب، وبخاصة اليمنيون، على جلب البضائع التي كانت تشتهر بها الحبشة، كالرقيق، والأخشاب، والتوابل، وسن الفيل، والجلود، ونقلها إلى الدولة الرومانية الشرقية عبر مكة ويثرب، وإلى الدولة الفارسية عبر اليمن وحضرموت[١٥]. وقد تحولت هذه العلاقات التجارية السلمية إلى علاقات عدائية، في بعض الأحيان، حيث سعت الحبشة لبسط سيادتها، ومد نفوذها لحماية طرق تجارتها؛ فغزت اليمن عدة مرات، واستطاعت أن تحتلها في المدة ما بين عام ٣٠٠ و٣٧٨م. كما ورد في التراث الإسلامي - أيضًا - القصة الشهيرة لأبرهة، الحاكم الحبشي على اليمن، الذي غزا مكة، وحاول هدم الكعبة لبناء بديل عنها في اليمن.

ومع ظهور الإسلام وانتشاره، وتحول المسلمين العرب إلى قوة عالمية، شهدت العلاقات بين الجانبين مرحلة جديدة، تعمقت فيها العلاقات التجارية، وازدادت اتساعًا؛ حيث أمسك التجار المسلمون بزمام التجارة، وصاروا يتحكمون في طرق القوافل داخل الجزيرة العربية، كما أسهموا بنشاط كبير في التجارة الشرقية بين مصر والهند عن طريق البحر الأحمر، ولم يكتف التجار العرب بدور الناقل للتجارة الحبشية، عبر مضيق باب المندب - فقط - بل عبرت مجموعات منهم الساحل الغربي للبحر الأحمر، واخترقوا الحدود الحبشية، وأنشؤوا عددًا من المراكز التجارية، التي استقروا فيها على الساحل الشرقي للحبشة[١٦]. ومع مرور الوقت، اشتهرت هذه المراكز التجارية والمدن الساحلية، وذاع صيتها، وصارت أسواقًا ضخمة يقصدها السكان المحليون لتصريف منتجاتهم، وبيع حاصلاتهم، وشراء احتياجاتهم، أو بقصد التماس فرص العمل، فكان ترددهم على هذه المدن، يتيح لهم الاحتكاك بالحياة الإسلامية والثقافة العربية عن كثب، مما يدفعهم إلى اعتناق الإسلام، ومن ثم ينشرونه بين ذويهم إذا عادوا لبلادهم. كذلك كانت المعاملات التجارية في هذه الأسواق، غالبًا ما تجري باللغة العربية، أو بالعربية المختلطة بلغات البلاد المحلية، مما أتاح لهؤلاء الأفراد، أن يعرفوا قدرًا من العربية عبر هذه المعاملات، مما كان له عظيم الأثر في نشر الإسلام واللغة العربية بين السكان الإثيوبيين[١٧].

وقد قام التجار العرب بدور بارز في نقل الأنشطة التجارية من المراكز التجارية الساحلية، إلى الداخل الإثيوبي؛ حيث كانوا يرتحلون إلى المدن الإثيوبية الداخلية، للترويج لبضائعهم، وتوسعة تجارتهم، وكانوا يقيمون فيها بعض الوقت، ومن ثم يعودون لمراكز استقرارهم الساحلية من جديد. وقد تعامل التجار المسلمون مع السكان الإثيوبيين، وخالطوهم خلال ترحالهم وإقامتهم؛ فكانوا بتعاملاتهم الأمينة، وأخلاقهم الراقية، الوسيلة الأساسية للتعريف بالمبادئ والقيم الإسلامية، كما مثلوا مصدرًا حيًّا لتقديم اللغة العربية للإثيوبيين. كذلك كان للتجار المسلمين دور شديد الأهمية، في دعم الإسلام واللغة العربية في إثيوبيا؛ فقد فتح كثير من التجار الأثرياء الكتاتيب والمدارس لتحفيظ القرآن الكريم، وتعليم اللغة العربية، كما كانوا يرسلون الطلاب المتفوقين إلى الحرمين، أو دمشق، أو القاهرة، لإتمام تعليمهم[١٨]، مما كان له عظيم الأثر في نشر الإسلام واللغة العربية في إثيوبيا.

ومن ناحية ثانية، فقد مثلت الهجرات العربية، وحركة القبائل العربية من الساحل الشرقي للبحر الأحمر، نحو الشاطئ الإثيوبي، ومنها للعمق الإثيوبي، أحد مظاهر الاتصال المباشر بين متحدثي العربية، وجيرانهم الإثيوبيين، خاصة وأن هذه الهجرات، تتسم بقدمها وتعددها. ومن أقدم هذه الهجرات، هجرة بعض القبائل العربية، التي يُرجع بعضهم إطلاق تسمية: الحبشة، نسبة لها؛ فقد هاجرت بعض القبائل العربية إلى الحبشة، ونظرًا لأن هؤلاء المهاجرين كانوا أكثر تقدمًا ورقيًّا من أهل البلاد الأصليين، فقد أثروا في المناطق التي نزلوا فيها تأثيرًا كبيرًا، حتى أن اسم: الحبشة – ذاته – مأخوذ من اسم إحدى هذه القبائل العربية المهاجرة إلى هناك، والتي تسمى: «حبشة» أو «حبشات»، كما أن لغة الحبشة القديمة «اللغة الجعزية»، اكتسبت اسمها من اسم إحدى القبائل العربية المهاجرة، وهي قبيلة: «الأجاعز» أي: «الأحرار»[١٩]. ومن الهجرات الشهيرة للحبشة – أيضًا – هجرة المسلمين إلى الحبشة، والتي كانت عقب ظهور الإسلام، واشتداد اضطهاد قريش للمسلمين؛ فخرج بعضهم بحثًا عن مأوى، يحفظون به دينهم وأنفسهم. ورغم ضعف تأثير هذه الهجرة لقصر مدتها، وقلة عدد المهاجرين، إلا أنها تشير إلى اعتياد العرب مثل هذه الهجرات، حال اضطرارهم إليها.

وقد شهدت المنطقة – بعد ذلك – خروج العديد من هجرات القبائل العربية المسلمة نحو الحبشة، طلبًا للإقامة والاستقرار، سواء لأسباب اقتصادية؛ التماسًا للتجارة والرزق، أو هربًا من قحط وجفاف، أو لأسباب سياسية، حفظًا للنفس، أو فرارًا من بطش سلطة. ومن أمثلة هذه الهجرات التي أشار إليها المؤرخون، هجرة أقوام من ربيعة وقحطان، والتي استقرت في مناطق البيجا، كذلك هاجرت أقوام من قبيلة بني مخزوم القرشية، التي أسست إحدى الممالك الإسلامية بزعامتها، في منطقة شوا الشرقية، في نهاية القرن التاسع الميلادي تقريبًا[٢٠]. وقد تكررت هذه الهجرات لأسباب سياسية، عند قيام الخلافة الأموية، وكذلك

مع قيام الخلافة العباسية؛ حيث فرَّ عدد كبير من العرب المسلمين المعارضين للسلطات الجديدة، من شبه الجزيرة العربية، ومن مصر، إلى مناطق عديدة، منها شمالي إفريقيا، والأندلس، وساحل شرقي إفريقيا، ومنهم من هاجر إلى الحبشة[٢١]. وعلى ما يبدو، فإن الهجرات العربية لم تقتصر على تلك الهجرات، أو تقف عند ذلك التاريخ - فقط - بل استمرت نتيجة الجوار الجغرافي، مدفوعة بالعوامل الطبيعية، أو الظروف السياسية، وإن أخذت صورًا أقل حدة وتدفقًا. وتجدر الإشارة إلى بعض الهجرات العربية، التي خرجت من السودان نحو إثيوبيا، في فترة متأخرة، تعود إلى القرن التاسع عشر الميلادي؛ فقد ذكر فيرجسون، أن القرن التاسع عشر الميلادي، شهد نزوح بعض الجماعات المسلمة المتحدثة بالعربية، من السودان نحو إثيوبيا[٢٢].

وما من شك في أن هذه الهجرات، قامت بدور كبير في التواصل المباشر بين العرب والإثيوبيين، وأسهمت في التعريف بالثقافة والحضارة العربية الإسلامية بلغتها، ودينها، وعاداتها، وذلك لأن هذه القبائل العربية، لم تنعزل بمفردها، بل اختلطت بالإثيوبيين، وصاهرتهم، واندمجت وسطهم، وصارت جزءًا من النسيج الاجتماعي الإثيوبي، وما تجدر الإشارة إليه، هو أن هذه الجماعات المهاجرة، كانت على درجة من الرقي والتقدم، بالنسبة للمجتمعات التي وفدت إليها، مما منحها مكانة ووضعًا مُقدَّرًا، جعلها من عناصر التأثير في السكان المحليين، على المستوى الثقافي، والديني، والاجتماعي، واللغوي.

وفيما يتعلق بالعلاقات السياسية والدينية بين الجانبين، فإنه يلاحظ - عمومًا - أن هذه العلاقات، اتسمت بالسلمية؛ فمنذ ظهور الإسلام، لم يحدث أن قامت الدولة الإسلامية الفتية بشن حروب، أو إرسال حملات، أو تجريد جيوش لمهاجمة إثيوبيا، وفتحها لنشر الإسلام، كما حدث - مثلًا - في فتح مصر، أو الشام، أو العراق، وغيرها من الأقاليم.

وأما العلاقات الدينية بين الجانبين؛ فيمكن القول: إن الإسلام قد دخل إلى إثيوبيا سلْمًا؛ حيث حمله التجار العرب، والجماعات، والقبائل العربية، التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية والسودان إلى إثيوبيا، سواء إلى الساحل الشرقي، أو في داخل العمق الإثيوبي، كما قام الدعاة والمعلمون، وأصحاب الطرق الصوفية - كذلك - بدور كبير في نشر الإسلام وتعاليمه بين الإثيوبيين. ومن ثم قام المسلمون الإثيوبيون أنفسهم - بعد ذلك - بحمل الراية، ونشر الإسلام وتعاليمه بين أهلهم، في غالبية أنحاء إثيوبيا، وخاصة بعد اعتناق كثير من سكان إثيوبيا الإسلام، مثل: قبائل الساهو، والعفر في الشرق، والسيدامو، وشوا في الجنوب، كما تأثرت به أيضًا القبائل الصومالية، ودخل كثير من البيجا في الإسلام[٢٣].

وقد عاصرت إثيوبيا عدة أوقات، تمثل عصور ازدهار وانتشار للإسلام في أقاليم مختلفة من إثيوبيا، ومن أهمها، المدة ما بين القرنين ١٠ و١٢م؛ حيث شهدت انتشار الإسلام انتشارًا كبيرًا، في المناطق الشرقية من إثيوبيا. ورافق هذا الانتشار ظهور عدد من الممالك والسلطنات الإسلامية في إثيوبيا، والتي عُرفت باسم:

ممالك الطراز الإسلامي، واشتهرت في هذا الطراز سبع إمارات، هي: أوفات، ودارداو، وأرابيني، وهديا، وشرخا، وبالي، ودارة. واتسم تكوين هذه الممالك - بصفة عامة - بالطابع السلمي التجاري؛ إذ امتلك المسلمون ناصية التجارة الداخلية والخارجية، وارتبطت هذه الممالك بالعالم الإسلامي الخارجي عن طريق التجارة والحج، وانتقال طلاب العلم للدراسة في المدينة المنورة، ودمشق، والقاهرة[٢٤]. واهتمت هذه الممالك بالتعليم الإسلامي؛ فأنشأت المدارس المختلفة لتحفيظ القرآن الكريم، وتعليم اللغة العربية، بالإضافة إلى تدريس العلوم الإسلامية: كالفقه، والحديث، والتفسير، وغيرها من العلوم الإسلامية.

وشهد القرن السادس عشر الميلادي - أيضًا - موجة جديدة لانتشار الإسلام في إثيوبيا؛ حيث نالت حركة انتشار الإسلام فيها أكبر قوة دافعة لها، مع ظهور الإمام أحمد بن إبراهيم، أمير مدينة «هرر»، الذي تمكن من توحيد مسلمي إثيوبيا، وتحدي الإمبراطور الإثيوبي، وأخذ يفتح المدن الإثيوبية تباعًا، حتى تمكن من السيطرة على غالبية أقاليم إثيوبيا، عدا أجزاء محدودة منها. وقد استطاع أحمد بن إبراهيم الوصول إلى مناطق، تعد معاقل محصنة للإمبراطورية المسيحية الإثيوبية، لم يصلها فاتح من المسلمين من قبل؛ حيث تمكن في عام ١٥٣٣م من السيطرة علي إقليمي: أمهرا، ولاستا، كما عبرت قواته نهر أباي (النيل الأزرق)، واكتسحت إقليم جودچام كله، ثم واصلت مسيرتها عبر سهول دمبيا، متجهة نحو العاصمة جوندار[٢٥]. وفي عام ١٥٣٤م، غزا إقليم تجراي في أقصى الشمال، وتمكن من احتلال مدينة أكسوم التاريخية[٢٦]. واستمرت هذه الحملات نحو خمسة عشر عامًا، إلى أن استعان الإمبراطور الإثيوبي بالبرتغاليين، الذين أرسلوا له فرقة عسكرية مزودة بالأسلحة الحديثة، فتمكنت من القضاء على الإمام أحمد وحركته[٢٧]. وبدأت شوكة المسلمين وسلطتهم بالضعف، في أعقاب استشهاد الإمام أحمد بن إبراهيم، وتفرق أنصاره، بعد أن وصلت إلى قمة ازدهارها، وغاية توسعها. وقد أدت هذه المدة من الازدهار والتوسع إلى امتداد الإسلام، ونشر العربية في مناطق وأراض إثيوبية، لم يكونا قد وصلاها من قبل؛ حيث وصلت إلى إقليم أمهرا، ولاستا، وجودچام، وجوندار، وتجراي، وأكسوم، أهم مدن الإمبراطورية الإثيوبية ومعاقلها.

كذلك شهد النصف الثاني من القرن التاسع عشر الميلادي، موجة أخرى لانتشار الإسلام في إثيوبيا؛ حيث دخلت منطقة عروسي في الإسلام، كما شهدت الهضبة الحبشية - معقل الإمبراطورية الإثيوبية - ازدياد وتيرة اعتناق الإسلام، عن طريق إسلام قبائل الجالا (الأورومو)، الذين استقروا فوق الهضبة[٢٨]. وإذا كان التعليم الإسلامي قد انحصر منذ عهد بعيد في المدن الساحلية، ومدينة هرر فقط، فإنه في خلال القرن التاسع عشر، كان للنهضة الإسلامية أثر كبير في انتشار الإسلام واللغة العربية، في كل الأنحاء؛ حيث أسس المشايخ جميع أنواع المدارس في المدن والمراكز الإسلامية،[٢٩] وذلك من أجل تعليم الدين الإسلامي واللغة العربية.

ومن الأحداث التاريخية الجديرة بالذكر في هذا السياق، وقوع بعض المناطق والمدن الإثيوبية الحالية

تحت الحكم المصري المباشر، وذلك في النصف الثاني من القرن التاسع عشر؛ حيث امتد النفوذ المصري في شرقي إفريقيا، خلال مدة حكم الخديوي إسماعيل، إلى مناطق واسعة من ساحل شرقي إفريقيا، فوصل إلى سواكن، ومصوع، وزيلع، وبربرة، إضافة إلى مدينة هرر الإثيوبية المسلمة. ففي عام ١٨٧٥م، أرسل الخديوي إسماعيل حملة عسكرية إلى مدينة هرر، تمكنت من فتحها دون مقاومة تذكر[٣٠]، ووقع سلطان هرر وثيقة يعلن فيها انضمامه للحكم المصري. وقد عملت الإدارة المصرية في هرر على تنظيمها وحسن إدارتها، واتبعت سياسة الرفق واللين مع الأهالي، وعملت على نشر التعليم، وتنشيط الحركة التجارية، وتحسين الإنتاج الزراعي، وسيادة القانون، وإرساء العدالة[٣١].

وقد تكونت الإدارة المصرية في هرر من نحو ١٥ ألفًا من المصريين، مدنيين وعسكريين، تصاهر عدد منهم مع أهل المدينة، وتزوجوا منهم، واقتنوا بيوتًا وأملاكًا فيها. وقد قامت الإدارة المصرية بتنظيمات وأعمال كثيرة، في المجالات كافة، ومن أهمها بناء نحو ١٠٢ منزل، وعدد من الدكاكين، ومبنى لديوان المحافظة، وطاحونة لطحن الغلال، كما شيدت مسجدًا جامعًا. ومن أهم الإنشاءات التي نفذتها، تأسيس مدرسة ابتدائية في هرر، لتعليم أبناء هرر القراءة والكتابة، مع تكفل الحكومة المصرية باستكمال تعليم هؤلاء الطلاب في مصر، بعد أن ينهوا دراسة المرحلة الابتدائية، مع توفير راتب شهري لكل طالب، ومنحه صرفية ملابس سنوية. وقامت المدرسة بتدريس الزراعة، والخط، والحساب، والقرآن الكريم، والعقائد الدينية، وكان القائمون بالتدريس، مدرسين من ديوان المعارف المصرية، وبلغ عدد الطلاب الملتحقين بالمدرسة مائتي طالب[٣٢]. ولم يستمر الحكم المصري في إدارة وحكم هرر وتوابعها، أكثر من تسع سنوات؛ حيث اضطرت مصر لإخلاء هذه المناطق في عام ١٨٨٤م، تحت ضغط إنجلترا. وما من شك في أن هذه الفترة، قد تركت أثرها في أهل هرر، من المتحدثين بالأمهرية والهررية، نتيجة تواصلهم وتعاملهم مع المصريين، متحدثي العربية، خلال تلك المدة.

ولم تتوقف العلاقات بين إثيوبيا، ودول الجوار الناطقة بالعربية في يوم من الأيام، وما زالت مستمرة؛ سواء عبر الحدود السودانية، أو عبر ساحل البحر الأحمر. وما تزال العلاقات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسة، بين الجانبين مستمرة ومتفاعلة، وزاد عليها مؤخرًا هجرة عدد كبير من الأيدي العاملة الإثيوبية، إلى الدول العربية، وخاصة إلى السودان ودول الخليج، الأمر الذي عزَّز من العلاقات اللغوية بين متحدثي العربية، ومتحدثي الأمهرية، في إثيوبيا.

٢- اللغة العربية في إثيوبيا

تمتعت العربية بمكانة متميزة في إثيوبيا، منذ أزمان قديمة؛ حيث وصلت إلى هناك واستقرت، منذ وقت طويل، يسبق وصول أي لغة أوروبية لتلك المنطقة. ويعود الفضل في ذلك للعلاقات والتعاملات المباشرة،

التي ربطت متحدثي العربية بمتحدثي اللغات الإثيوبية، وخاصة الأمهرية، لمدد طويلة. وقد سلكت اللغة العربية طريقها إلى إثيوبيا عبر عدة منافذ أهمها، المنفذ الساحلي للبحر الأحمر، المواجه للجزيرة العربية، وخاصة عند مضيق باب المندب، والمنفذ البري عبر الحدود الغربية مع السودان، وكذلك عبر الوجود المصري في هرر الإثيوبية، وإن كان أقل أثرًا وتأثيرًا عن سابقيه.

وقد مرت اللغة العربية بعدة مراحل من الانتشار في إثيوبيا؛ أولها مرحلة التهيؤ، وتشمل الفترة السابقة لظهور الإسلام، حتى بداية انتشاره الحقيقي في إثيوبيا. ومرحلة الازدهار، وهي الفترة التي بلغت الحضارة الإسلامية فيها أوج ازدهارها، وشهدت الحبشة (إثيوبيا) قيام ممالك عربية إسلامية فيها، وشهدت هذه المرحلة ازدهارًا حقيقيًّا للغة العربية في إثيوبيا؛ حيث تحدث كثير من الإثيوبيين العربية، واحتفظوا بها إلى جانب لغاتهم الأصلية، واستعملوها كلغة تعامل مشترك فيما بينهم. واتخذتها غالبية المدن الإسلامية: كأوفات، وداردوا، وهرر، وجيما، وغيرها، لغة للدين والثقافة، كما تبناها سكان البوادي من الصوماليين، والدناكل،[٣٣] والعفر، والساهو، وعدد غير قليل من الأورومو، واستعملوها استعمالًا كبيًرا. وتلا ذلك مرحلة تراجع نسبي، تزامنت مع تراجع الدور الحضاري للعرب والمسلمين، وخاصة في الفترات المتأخرة.

وقد ظلت العربية، وعلى مدار أوقات طويلة، اللغة الدينية لمسلمي إثيوبيا، وكانت بالنسبة لهم: لغة الدين، والثقافة، والأدب، والتعليم، واللغة المستعملة في تدوين الوثائق والعقود، والتعاملات التجارية والاجتماعية كافة، واستعملها العديد من العلماء والفقهاء المسلمين الأحباش، في كتابة الكثير من المصنفات والمؤلفات في العلوم الدينية، وعلوم اللغة العربية[٣٤]. كما استعملت العربية كلغة تواصل مشترك، بين المسلمين من القوميات الإثيوبية المختلفة، واستُعمل الحرف العربي في تدوين وكتابة العديد من اللغات الإثيوبية: كالأمهرية، والهررية، والأورومية، والصومالية، وغيرها[٣٥].

ومع مرور الوقت، وتغير الظروف، وتراجع الدور الحضاري والسياسي للعرب والمسلمين، انعكس الأمر على مكانة العربية في إثيوبيا، فشهدت نوعًا من التراجع النسبي. ورغم ذلك، فما تزال العربية تحتفظ بمكانة متميزة في إثيوبيا حتى اليوم، وتتجلى هذه المكانة في عدد من المظاهر، أبرزها استعمال اللغة العربية كلغة دينية لمسلمي إثيوبيا، الذين يشكلون نحو ٥٦٪ من سكان إثيوبيا[٣٦]، كما تستعمل العربية بصفتها لغة أمًّا، لعدد من الإثيوبيين في منطقة بني شنجول، الواقعة على الحدود الغربية المتاخمة للسودان[٣٧]، كذلك ما زالت العربية تستعمل كإحدى لغات التواصل المشترك المهمة في إثيوبيا، وخاصة بين أبناء القوميات المسلمة، التي تتحدث لغات مختلفة.[٣٨] وللعربية أيضًا وجود معتبر في التعليم الإثيوبي الخاص، وفي وسائل الإعلام الرسمية والخاصة.

وفي ظل العلاقات المباشرة بين متحدثي العربية، ومتحدثي الأمهرية، ونتيجة للاستعمالات المتعددة للعربية في إثيوبيا، التي أثرت في المشهد اللغوي فيها، فلم تقف الأمهرية، أكبر وأهم اللغات الإثيوبية، ذات الانتشار

الواسع، والمكانة الرفيعة، والعدد الوافر من المتحدثين في إثيوبيا، بمعزل عن هذا التأثير. فقد مارست اللغة العربية تأثيرها ونفوذها القوي عليها، نتيجة التواصل بين متحدثي اللغتين، عبر سنوات طويلة، مدفوعة بتراثها الحضاري، والديني، والثقافي الثري، ومدعومة بالجوار الجغرافي، وما يستتبعه من علاقات وتعاملات على المستويات كافة، واتخذ هذا التأثير عدة مظاهر من أهمها: اقتراض الأمهرية للعديد من الألفاظ العربية، في مجالات مختلفة، وهو ما سنتناوله فيما يلي.

٣- الألفاظ العربية المقترضة في اللغة الأمهرية

يعد الاقتراض اللغوي إحدى الظواهر اللغوية ذائعة الانتشار، الذي لا تكاد تخلو منه لغة من اللغات. وعادة ما يحدث الاقتراض اللغوي نتيجة التواصل بين الجماعات، ذات اللغات أو اللهجات المختلفة، والتي ربما تقترض ألفاظًا من بعضها البعض، نتيجة هذا التواصل. ويحدث الاقتراض لأسباب عديدة؛ فقد يكون نتيجة للحاجة، ولتعويض غياب، أو سد قصور في مفردات اللغة المقترِضة[٣٩]، أو بسبب مكانة اللغة المقترَض منها،[٤٠] أو طلبًا لوجاهة، وإعجابًا باللفظ المقترض[٤١]. وتتباين درجة الاقتراض واتجاهه، وفقًا لعمق التواصل بين تلك الجماعات وطبيعته، كما يعتمد الأمر أيضًا على مكانة تلك الجماعات، ووضعها الحضاري، والثقافي، والسياسي، والاقتصادي. وكلما ازدادت مكانة الجماعة اللغوية ومنزلتها، من حيث الجوانب السابقة، ازدادت فرص كون لغتها لغة مانحة، أو مُقرِضة، وكلما تراجعت مكانتها، صارت لغتها مرشحة لتكون لغة مُستقبِلة، أو مُقتَرِضة.

وقد اقترضت الأمهرية من العربية العديد من الألفاظ، نتيجة للجوار، واتساع نطاق المعاملات، والاختلاط بين متحدثي اللغتين. وأثَّرت العربية في الأمهرية تأثيرًا واضحًا، بسبب الفوارق الحضارية والثقافية، والمكانة الدينية والسياسية، التي تمتعت بها العربية، مقارنة بالأمهرية، مما دعا المتحدثين بها، لاقتراض بعض الألفاظ العربية التي تسد حاجتهم، للتعبير عن القيم، والأفكار، والمفاهيم الجديدة، التي صاحبت احتكاكهم بالثقافة العربية والإسلامية، أو التي نتجت عن التعاملات الاجتماعية والتجارية بين الطرفين، كما اقترضوا بعض ألفاظها – أيضًا – تقديرًا لمكانة العربية، وإعجابًا بألفاظها.

١,٣- المجالات الدلالية للألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية

أدى التواصل اللغوي بين متحدثي العربية ومتحدثي الأمهرية، عبر تعاملاتهم المختلفة، وعلى مدى أزمان طويلة، إلى أن تعرَّف متحدثو الأمهرية من الإثيوبيين، على مفاهيم ومعان جديدة عليهم، وشاهدوا منتجات ومصنوعات وحاصلات، لم يعهدوها من قبل، واستخدموا أدوات وآلات جديدة، ودخلت حياتهم الاجتماعية والدينية والثقافية والسياسية مفاهيم وقيم، وظواهر جديدة عليهم، فأرادوا التعبير عنها، ولمَّا لم تستطع

لغتهم الوفاء بألفاظ لهذه المستجدات، لجؤوا إلى اقتراض هذه الألفاظ من اللغة العربية، لحاجتهم إليها. وقد رصدت الدراسة ستمائة وأحد عشر لفظًا عربيًّا مقترضًا في الأمهرية، وردت في مادة الدراسة[٤٢]. وتغطي هذه الألفاظ المقترضة مجالات حياتية عديدة، كما يتضح من الأمثلة التالية:

- **ألفاظ المجال الاجتماعي**

ألفاظ المجال الاجتماعي			
الكلمة العربية	الكلمة المقترضة في الأمهرية	الكلمة العربية	الكلمة المقترضة في الأمهرية
مدينة	መዲና /madinɑ/	قمار	ቁማር /kʾumɑr/
درجة- منزلة	ደረጃ /darəǰɑ/	«محبوبة» بغي	መሐበብያ /mahabaijɑ/
«نقش» وشم	ነቅሽ /nakʾʃ/	مهندس	መሀንዲስ /mahandis/

- **ألفاظ المجال التجاري**

ألفاظ المجال التجاري			
الكلمة العربية	الكلمة المقترضة في الأمهرية	الكلمة العربية	الكلمة المقترضة في الأمهرية
وكيل - شريك	ወኪል /wakil/	«سوق» حانوت	ሱቅ /sukʾ/
خسارة	ኪሣራ /kisarɑ/	دَلَّال	ደላል /dalɑl/
حساب	ሒሳብ /hisɑb/	ميزان	ሚዛን /mizɑn/

- **ألفاظ المجال الديني**

ألفاظ المجال الديني			
الكلمة العربية	الكلمة المقترضة في الأمهرية	الكلمة العربية	الكلمة المقترضة في الأمهرية
إمام	ኢማም /ʔimɑm/	زكاة	ዘካ /zakɑ/
مسجد	መስጊድ /masgid/	حلال	ሐላል /halɑl/
خُطبة الجمعة	ሑጥባ /hutʾbɑ/	حاج	ሐጅ /haǰ/

• **ألفاظ المجال السياسي والعسكري**

ألفاظ المجال السياسي والعسكري			
الكلمة العربية	الكلمة المقترضة في الأمهرية	الكلمة العربية	الكلمة المقترضة في الأمهرية
«شعبية» الجبهة الشعبية لتحرير إرتريا	ሻዕቢያ /ʃɑʔbijɑ/	مدفع	መድፍ /madf/
سلطان	ሡልጣን /sulʼan/	بارود	ባሩድ /bɑrud/
«طابية» محطة – مركز	ጣቢያ /tʼabijɑ/	«طبنجة» بندقية	ጠበንጃ /tʼabanǰɑ/

• **ألفاظ مجال الموجودات (النباتات والحيوانات والظواهر الطبيعية)**

ألفاظ مجال الموجودات			
الكلمة العربية	الكلمة المقترضة في الأمهرية	الكلمة العربية	الكلمة المقترضة في الأمهرية
موز	ሙዝ /muz/	كلب سلوقي (للصيد)	ሰሎግ /salog/
بطاطس	በጣጢስ /batʼatʼis/	«هواء» فضاء	ህዋ /hiwɑ/
«سوس» الدودة المعوية	ሹሽ /ʃuʃ/	الزُهرة (كوكب)	ዝሁራ /zihurɑ/

ويتضح من الأمثلة السابقة، تنوع المجالات الدلالية، التي استقبلت الألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية؛ حيث تضم المجال الاجتماعي، الذي يشمل ألفاظ الحياة الاجتماعية، والمجال التجاري، وما يرتبط به من ألفاظ المعاملات التجارية، والسلع والمنتجات، والمجال الديني، ويشمل الألفاظ الدينية الإسلامية، والمجال السياسي والعسكري، ومجال الموجودات، الذي يشمل الظواهر الطبيعية، والنباتات، والحيوانات.

وتتباين نسب ورود الألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية، من مجال دلالي لآخر؛ حيث تشير النسب المئوية للمفردات العربية المقترضة، في المجالات المختلفة، إلى أن المجال الاجتماعي، هو أكثر المجالات استقبالًا للألفاظ المقترضة من العربية؛ إذ تبلغ نسبتها نحو ٣٧,٥٪ من إجمالي الألفاظ العربية المقترضة، الواردة

بمادة الدراسة. ويليه المجال التجاري، بنسبة ٢٤٪، ثم مجال الموجودات، بنسبة ألفاظ عربية مقترضة تصل إلى ١٩,٥٪، ثم المجال الديني، بنسبة ١١,٥٪، وأخيرًا المجال السياسي والعسكري، الأقل استقبالًا للألفاظ العربية المقترضة؛ حيث وصلت نسبة الألفاظ المقترضة فيه إلى ٧,٥٪.

وتتسق هذه النسب - إلى حد كبير- مع نوع العلاقات، التي ربطت بين متحدثي العربية، ومتحدثي الأمهرية؛ حيث يحظى المجال الاجتماعي بموقع الصدارة، من حيث الألفاظ العربية المقترضة، يليه المجال التجاري في المرتبة الثانية، ومجال الموجودات في المرتبة الثالثة، ثم المجال الديني، وأخيرًا المجال السياسي والعسكري. وهو ما يتوافق مع قوة العلاقات الاجتماعية، والتداخل والانصهار بين الطرفين، ويتناغم مع ازدهار الصلات التجارية بين العرب والإثيوبيين، عبر مضيق باب المندب، أو عبر الحدود السودانية الإثيوبية، أو داخل الأسواق المحلية في العمق الإثيوبي، الأمر الذي أسهم في ازدياد نسبة الألفاظ العربية في الأمهرية، عبر المجالات الثلاثة الأولى. كذلك تتوافق نسبة الألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية المرتفعة نسبيًّا، التي نالها مجال الألفاظ الدينية مع ما ذُكر من ارتباط اللغة العربية بانتشار الإسلام في إثيوبيا، وبين متحدثي الأمهرية خاصة؛ فقد اعتنق الإسلام أعداد كبيرة من الإثيوبيين، ومن بينهم عدد غير قليل من متحدثي الأمهرية، واستعملوها كلغة دينية، وتعلموها في الكتاتيب والمساجد والمراكز الدينية، إضافة إلى استعمالاتها الرسمية، وكلغة للتعامل والثقافة فيما بينهم، في عصور سابقة. وقد وفد بعض متعلميها للدراسة بمصر، والسودان، والمملكة العربية السعودية، وغيرها، قديمًا وحديثًا؛ فكان من الطبيعي أن اقترضوا الكثير من الألفاظ الدينية الإسلامية في لغتهم، للتعبير عن المعاني والمفاهيم الدينية الجديدة عليهم. أما العلاقات السياسية والعسكرية المباشرة بين الطرفين، فلم تكن بذات القدر من الثراء والفاعلية والتأثير، الذي حظيت به العلاقات والصلات الأخرى، وهو ما تعكسه نسب الألفاظ العربية المقترضة بوضوح.

٢,٣ التغيرات الدلالية للألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية

عندما تقترض لغة ما لفظًا من لغة أخرى، فإنها غالبًا ما تلجأ لذلك لتسد نقصًا معجميًّا فيها، ولذلك فإنها غالبًا ما تحافظ على دلالة هذا اللفظ الذي اقترضته، ليقوم بدوره في التعبير الدقيق عن المعنى المقصود. ولكن في بعض الأحيان، يصيب الكلمة المقترضة نوع من التغير الدلالي؛ سواء بتوسيع دلالتها، أو بتضييقها، وربما بتغيير معناها تغييرًا تامًّا.

ومن خلال استعراض دلالة الألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية، الواردة بمادة الدراسة، وتحليلها، يتضح أن الاتجاه الغالب في الأمهرية، هو المحافظة على الدلالات المعجمية الأصلية لمعظم تلك الألفاظ، دون أي تغيير. وقد بلغت نسبة الألفاظ المقترضة التي حافظت على دلالتها الأصلية دون تغيير ٨٥٪ من إجمالي

الألفاظ المقترضة، كما يتضح أيضًا، أن هناك عددًا من دلالات تلك الألفاظ، حدث له تغير عن دلالته العربية الأصلية، وتبلغ نسبة هذه الألفاظ ١٥٪ من إجمالي الألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية[٤٣].

ومن أمثلة الألفاظ العربية التي احتفظت بدلالتها المعجمية دون تغيير، بعد انتقالها للأمهرية: / ማርክዐ markab/ «مركب»، و/muz/ ሙዝ «موز»، و/ruz/ ሩዝ«أرز»، و/ʃα/ ሻ «شاء- رغب»، و/nak'k'asa/ ነቀሰ «نقص- انخفض» وغيرها، والتي يظهر منها احتفاظها بدلالالتها العربية دون تغيير.

وفيما يتعلق بالألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية، التي حدث لها تغير دلالي، والتي بلغت نسبتها ١٥٪ من إجمالي الألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية، نجد أن هذا التغير الدلالي، اتخذ ثلاثة اتجاهات، وهي: توسيع الدلالة، وتضييق الدلالة، وتحول الدلالة.

ويعد توسيع الدلالة، أكثر اتجاهات التغير الدلالي وقوعًا؛ حيث كان مع ٤١٪ من إجمالي الألفاظ العربية المقترضة، التي تغيرت دلالتها في الأمهرية. وفي هذا النوع، وسِّعت الدلالة المعجمية، لعدد من الألفاظ العربية عند استعمالها في الأمهرية؛ حيث لم تكتف بمعناها العربي الأصلي، وإنما أُضيف إليها معان أوسع، وذلك مثل كلمة / fok' / ፎቅ «فوق» التي تعني في الأمهرية: «فوق - أعلى - طابق - دور علوي»[٤٤] ، في حين أن معناها الأساسي في العربية هو: «فوق»، أو: «أعلى» فقط، مما يشير إلى حدوث توسيع لدلالتها. كما اتسعت دلالة كلمة /ʔak'd/ አቅድ التي تعني في العربية: عَقد، أو اتفاق، لتشمل في الأمهرية معاني أخرى، منها: «خطة» و«مشروع»[٤٥] . ويتكرر الأمر مع كلمة /tarik/ ታሪክ التي تعني في العربية: «تاريخ»، بينما توسعت دلالتها في الأمهرية، لتشمل أيضًا معنى: «قصة»، أو «حكاية»[٤٦] .

وفيما يتعلق باتجاه تضييق الدلالة، فيأتي في المرتبة الثانية؛ حيث وقع بنسبة بلغت ٣٥,٦٪ من إجمالي الألفاظ العربية المقترضة، التي تغيرت دلالتها في الأمهرية. وفي هذا النوع، ضُيِّقت الدلالة المعجمية لبعض الألفاظ العربية عند استعمالها في الأمهرية. ومن أمثلة ذلك: كلمة / suk' / ሱቅ «سوق»، وتعني في الأمهرية: «دكان- حانوت- متجر»[٤٧] ، في حين أن معناها الأساسي في العربية، هو: السوق، الذي يضم عددًا من المتاجر والحوانيت، وليس حانوتًا واحدًا فقط. كما حدث تضييق لدلالة كلمة /k'amis/ ቀሚስ التي تعني في العربية: «لباس- ملبس- جلباب»[٤٨]، لتعني في الأمهرية: «فستان - ثوب المرأة»[٤٩]، وهو ما يُعد تضييقًا لدلالة الكلمة عن دلالتها العربية الأساسية ومثل: كلمة /madrasα/ መድረሳ «مدرسة»، والتي ضُيّقت دلالتها في الأمهرية لتصبح: «مدرسة إسلامية»[٥٠] فقط، وليس مدرسة على وجه العموم.

أما الاتجاه الأخير من مظاهر التغير الدلالي، وهو التحول الدلالي، فيقع في عدد محدود من الألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية، ولا تتجاوز نسبة حدوثه ١٦,٧٪ من الألفاظ العربية، التي تغيرت دلالتها في الأمهرية. ومن أمثلة هذا النوع: كلمة: /ziɟarα/ ዝያራ «زيارة» التي تغيرت دلالتها في الأمهرية، لتصبح بمعنى:

«تحية»[٥١]. وكلمة: /ʔabu ǰadid/ አቡ ጀዲድ «أبو جديد»، التي تعني في العربية: الشيء الجديد، وتغيرت في الأمهرية لتطلق على قماش قطني، بدأت إثيوبيا تستورده في عهد الملك منليك الثاني، كما تطلق على نوع من الملابس المستوردة، المطبوع عليها صور[٥٢]. وكذلك كلمة: /kardal/ ካርዳል «خردل»، التي تعني في العربية: النبات الذي له حب صغير أسود[٥٣]، ويضرب به المثل في صغر الحجم، حيث تغيرت دلالتها في الأمهرية لتعني: الرجل القصير القامة[٥٤].

وهناك تغير دلالي آخر جدير بالذكر، رغم قلة وقوعه، ويتمثل في اقتراض ألفاظ عربية في صيغة الجمع، إلا أنها تعبر في الأمهرية عن معنى المفرد، مثل كلمة: /ʔawtar/ አውታር «وتر- خيط»، و/tuǰǰar/ ቱጃር «تاجر»، و/ʔazrar/ አዝራር «زِر». وهذا النوع من التغير الدلالي، لا يمثل سوي نسبة ٦,٧٪ من إجمالي الألفاظ المقترضة، التي حدث تغير في دلالتها؛ أي أن نسبته تمثل أقل من ١٪ من جملة ألفاظ مادة الدراسة.

٤. خاتمة

تناولت الدراسة أثر اللغة العربية في الأمهرية، فأوضحت مكانة اللغتين: العربية والأمهرية، والعلاقة بينهما، وعرضت عوامل تأثير العربية في الأمهرية، ومظاهرها، مع التركيز على أهم مظاهر ذلك التأثير، وهو اقتراض الأمهرية للعديد من الألفاظ العربية؛ فرصدت تلك الألفاظ، وحددت المجالات التي تغطيها، وأوضحت التغيرات الدلالية التي طرأت عليها، بعد انتقالها إلى الأمهرية، وقد خلصت الدراسة لعدد من النتائج، أهمها:

- تتمتع اللغتان: العربية والأمهرية، بمكانة متميزة بين اللغات الإفريقية، سواء من حيث عدد المتحدثين، أو من حيث الأهمية السياسية، والثقافية، والأدبية. وترتبط اللغتان عبر نوعين من العلاقات، الأول: علاقة الاشتراك في الأصول؛ إذ تنتمي اللغتان للفرع الجنوبي لأسرة اللغات السامية، الأمر الذي أدى إلى اشتراكهما في العديد من العناصر اللغوية. والثاني: علاقة الاتصال اللغوي المباشر بين متحدثي اللغتين، من خلال علاقات الجوار، والروابط الاجتماعية، والتعاملات التجارية، والعلاقات الدينية، والثقافية، والسياسية، وهو ما أدى لتأثر الأمهرية والمتحدثين بها بالعربية وثقافتها.
- للغة العربية تاريخ طويل في إثيوبيا، ومكانة متميزة، وما زالت تتمتع بوضع خاص حتى اليوم؛ حيث تستعمل كلغة دينية لمسلمي إثيوبيا، ويتحدثون بها كلغة في منطقة بني شنجول بإثيوبيا، ولها وجود ملحوظ في التعليم الإثيوبي الخاص، وفي وسائل الإعلام. وقد أثرت اللغة العربية، مدفوعة بتراثها الحضاري، والديني، والثقافي الثري، ومدعومة بالجوار الجغرافي، وما استتبعه من علاقات اجتماعية، وتعاملات تجارية وسياسية، وتفاعلات ثقافية ودينية، في الأمهرية، واتخذ هذا التأثير مظاهر عديدة، أهمها اقتراض الأمهرية للعديد من الألفاظ العربية.

- تتنوع المجالات الدلالية، التي استقبلت الألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية، ويتصدر المجال الاجتماعي المجالات كافة، من حيث استقباله للألفاظ العربية المقترضة؛ حيث تبلغ نسبتها فيه ٣٧,٥٪ من إجمالي الألفاظ العربية المقترضة، الواردة بمادة الدراسة، يليه المجال التجاري، بنسبة ٢٤٪، ثم مجال الموجودات، بنسبة ١٩,٥٪، فالمجال الديني، بنسبة ١١,٥٪، وأخيرًا المجال السياسي والعسكري، بنسبة ٧,٥٪. وتتسق هذه النسب اتساقًا كبيرًا مع نوعية العلاقات، التي ربطت بين متحدثي العربية، ومتحدثي الأمهرية؛ فقد جاءت العلاقات الاجتماعية، والتعاملات التجارية، في صدارة مظاهر التواصل والاحتكاك اللغوي بين الطرفين، تلتها الصلات الدينية، ثم العلاقات السياسية والعسكرية المباشرة.
- تميل الألفاظ العربية المقترضة في الأمهرية عمومًا، للاحتفاظ بمعانيها، ودلالتها الأصلية، دون تغيير، وبلغت نسبة الألفاظ المقترضة التي حافظت على دلالتها الأصلية ٨٥٪ من إجمالي الألفاظ المقترضة، الواردة بمادة الدراسة، بينما بلغت نسبة الألفاظ التي حدث لها تغير دلالي ١٥٪ فقط. واتخذ التغير الدلالي الذي أصاب الألفاظ العربية المقترضة ثلاثة اتجاهات: توسيع الدلالة، وهو أكثر اتجاهات التغير الدلالي وقوعًا، حيث كان مع ٤١٪ من الألفاظ العربية المقترضة، التي تغيرت دلالتها في الأمهرية، وتضييق الدلالة، وحدث بنسبة ٣٥,٦٪، وتحول دلالة اللفظ تمامًا، ووقع بنسبة ١٦,٧٪، أما النسبة المتبقية، والتي تبلغ نحو٦,٧ ٪، فتُمثّل نوعًا خاصًّا من تغير الدلالة، وهو نقل الكلمة العربية إلى الأمهرية في صيغة الجمع، مع الدلالة على الإفراد.

الهوامش والإحالات

(1) Aaron Rubin, "The Semitic Language Family," in *The Cambridge Handbook of Linguistic Typology*, edited by Alexandra Aikhenvald and R. Dixon (UK: Cambridge University Press, 2017), 855.

(٢) عمر عبد الفتاح، «واقع اللغة العربية في أفريقيا جنوب الصحراء،» السجل العلمي المؤتمر الدولي «اللغة العربية والعولمة وجها لوجه،» تحرير: إمام أسراري، أحمد فؤاد أفندي، نور المرتضي، (إندونيسيا: كلية الآداب- جامعة مالانج الحكومية، ٢٠٠٨م)، ٤٥٥.

(3) Stefan Weninger, et al., *The Semitic Languages: An International Handbook* (Germany: De Gruyter Mouton, 2011), 1178.

(4) "Amharic: A language of Ethiopia," *Ethnologue: Languages of the World*, September 9, 2017,

https://www.ethnologue.com/language/amh.

(5) The Comparative Constitutions Project (CCP), *Federal Negarit Gazeta of the Federal Democratic Republic of Ethiopia: Constitution of FDRE*, (Addis Ababa: Federal Democratic Republic of Ethiopia, 1995), Article 5, 78.

(6) Ministry of Education, *The Education and Training Policy and Its Implementation*, (Addis Ababa: Ministry of Education, 2002), 39.

(7) Nega Alemayehu and Peter Willett, "Stemming of Amharic Words for Information Retrieval," *Literary and linguistic Computing*, 17: 1, 2002, 2.

(8) Grover Hudson, *Amharic: An Ethiopian Semitic Language*, (East Lansing: African Studies Center, Michigan State University, 1997), 1.

(9) David Appleyard, *Colloquial Amharic*, (New York: Rutledge,1995), 2.

(١٠) د. إسرائيل ولفنسون، تاريخ اللغات السامية، (بيروت: دار القلم، ١٩٨٠م)، ٢٠.

(11) Christopher Mullins, "On the Origin and Inherent Meaning of the L-Stem," *IULC Working Papers*, 5: 1, 2022, 5-6.

(١٢) صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، (بيروت: دار العلم للملايين، ٢٠٠٧م)، ٤٩-٥٨.

(13) Robert Hetzron, "Semitic Languages," in *The World's Major Languages*, Second Edition, edited by Bernard Comrie (London: Routledge, 2009), 551-553.

(١٤) محمود حجازي، علم اللغة العربية: مدخل تاريخي مقارن في ضوء التراث واللغات السامية، (القاهرة: مكتبة غريب، ١٩٩٢م)، ١٤٨-١٥٠، ٢٠٩-٢١٠.

(١٥) الحسن الحيمي، سيرة الحبشة، تحقيق: مراد كامل (القاهرة: الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٥٨م)، ١٨.

(١٦) إبراهيم طرخان، «الإسلام والممالك الإسلامية في الحبشة في العصور الوسطى،» مجلة: المجلة التاريخية المصرية، (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٥٩م)، مجلد ٨، ٢٨.

(١٧) عمر عبد الفتاح، «اللغة العربية في إثيوبيا: خلفيات الانتشار وعوامل الانحسار،» التعليم العربي والإسلامي في إفريقيا، تحرير: جعفر عبد السلام، (القاهرة: رابطة الجامعات الإسلامية، دار الكلمة للنشر والتوزيع، ٢٠١٥م)، ١٢٩.

(١٨) حسن أحمد محمود، الإسلام والثقافة العربية في إفريقيا، الجزء الأول، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٦٣م)، ٤٣١ -٤٣٢.

(١٩) عبد المجيد عابدين، بين الحبشة والعرب، (القاهرة: دار الفكر العربي، ١٩٤٩م)، ١٩.

(٢٠) طرخان، «الإسلام والممالك الإسلامية في الحبشة في العصور الوسطى،» ٣١،٣٢.

(٢١) فتحي غيث، الإسلام والحبشة عبر التاريخ، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ٢٠٠٢م)، ٧٦.

(22) C.A. Ferguson, "The Role of Arabic in Ethiopia: A Sociolinguistic Perspective", in *Sociolinguistics Selected Reading*, edited by J. B. Pride and Janet Holmes (England: Penguin Books Ltd, 1972) 118.

(٢٣) طرخان، «الإسلام والممالك الإسلامية في الحبشة في العصور الوسطى،» ٢٩ -٣٠.

(٢٤) طرخان، «الإسلام والممالك الإسلامية في الحبشة في العصور الوسطى،» ٣٣.

(٢٥) زاهر رياض، تاريخ إثيوبيا، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٦٦م)، ٩٥-٩٦.

(٢٦) الأمين عبد الكريم، «الصراع بين القوى الإسلامية والمسيحية في إثيوبيا إلى نهاية القرن التاسع عشر،» مجلة: دراسات إفريقية، (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، ١٩٨٥م)، مجلد١، عدد١، ٥٤-٥٥.

(٢٧) رياض، تاريخ إثيوبيا، ٩٧.

(٢٨) غيث، الإسلام والحبشة عبر التاريخ، ١٨٢-١٨٣.

(٢٩) إبراهيم حسن، انتشار الإسلام والعروبة فيما يلي الصحراء الكبرى: شرقي القارة الإفريقية وغربيها، (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالمية، ١٩٥٧م)، ١٦٢.

(٣٠) يوسف أحمد، الإسلام في الحبشة، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٤م)، ٣٦.

(٣١) محمد المهدي صديق، «دور مصر الحضاري في هرر وملحقاتها ١٨٧٥-١٨٨٤»، المجلة التاريخية المصرية، (القاهرة: الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، ١٩٨٨م)، ٣٣٢-٣٣٣، ٣٣٩-٣٤١.

(٣٢) صديق، «دور مصر الحضاري في هرر وملحقاتها ١٨٧٥-١٨٨٤»، ٣٤٤، ٣٥٦-٣٥٧.

(٣٣) طرخان، «الإسلام والممالك الإسلامية في الحبشة في العصور الوسطى،» ٣٩.

- Lionel Bender, et al., *Language in Ethiopia* (London: Oxford University Press, 1976), 310.

(٣٤) عبد العزيز إبراهيم، أهل بلال، جذور الإسلام التاريخية في الحبشة، (السودان: الدار السودانية للكتب، ١٩٩٤م)، ٨٥.

(35) Robert Hess, *Ethiopia: The modernization of Autocracy* (New York: Cornel University, 1970), 18-19.

(٣٦) عطا كنتول، «الإسلام والمسلمون في إثيوبيا: ١٨٨٥-٢٠٠٦م،» سلسلة الإسلام في إفريقيا، (الخرطوم: معهد مبارك قسم الله للبحوث والتدريب، منظمة الدعوة الإسلامية، ٢٠١٥م)، ١٥٧.

(37) Benson Honig, "Multilingual Educational Reform and Teacher Training in Ethiopia," *Language and Education*, 10: 1, 1996, 3.

(38) Bender, et al., *Language in Ethiopia*, 12.

(٣٩) إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، الطبعة الخامسة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية،١٩٨٤م)، ١٤٨.

(40) R.Trask and Peter Stockwell, *Language and Linguistics: the Key Concepts*, 2nd Edition, (New York: Routledge, 2007), 137-159.

(٤١) إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، الطبعة السادسة، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٨م)، ١١٧.

(٤٢) اعتمدت الدراسة على مادة لغوية تبلغ (٦١١) لفظًا عربيًّا مقترضًا في الأمهرية، استُخرجت من قاموس "Amharic-English Dictionary" لتوماس ليبر كان، ويرجع الاعتماد على هذا القاموس مصدرًا للمادة اللغوية للدراسة لأسباب عدة؛ أهمها حداثة القاموس النسبية، واتساعه، وشموله، حيث يعد أوسع وأشمل القواميس الأمهرية، التي صدرت حتى الآن، ويقع في جزأين كبيرين، يضمان (٢٣٥١) صفحة. بالإضافة إلى أن المؤلف قد رجع إلى غالبية القواميس التي صدرت من قبل، واعتمد عليها، وضمنها في عمله؛ حيث ذكر أن هذا العمل بمنزلة دمج وتأليف، لأهم القواميس والمعاجم السابقة، والتي بلغ عددها سبعين مصدرًا، منها خمسة وأربعون مصدرًا باللغات الأوروبية، وخمسة وعشرون مصدرًا باللغة الأمهرية. وقد أفاد إلمام توماس كان بالعربية والأمهرية، في تحديده للكلمات العربية المقترضة في الأمهرية إفادة سليمة. كل ذلك رجح اعتماد الدراسة على هذا العمل، كمصدر للمادة اللغوية للدراسة.

- Thomas Kane, *Amharic-English Dictionary*, (Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 1990).

(٤٣) استعانت الدراسة بآراء اثنين من المرشدين اللغويين الإثيوبيين الناطقين بالأمهرية، عند مراجعة الألفاظ العربية المقترضة الواردة بالمادة اللغوية، للوقوف على دلالتها، ومعانيها الصحيحة.

(44) Wolf Leslau, *English-Amharic Context Dictionary*, (Wiesbaden: Otto Harrassowitz, 1973), 470-1413.

(45) Kane, *Amharic-English Dictionary*, 1187.

(46) **ሙኒር አብራር፤ኑር አማርኛ(እንግሊዝኛ(ዐረብኛ መዝገበ ቃላት፤ 3ኛና የተሻሻለ እትም፤ (አዲስ አበባ፤ 2015) ፤190፡፡.**

(47) Kane, *Amharic-English Dictionary*, 503.

(٤٨) مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي، القاموس المحيط، تحقيق أنس محمد الشامي وزكريا جابر أحمد، (القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨م)، ١٣٦٤.

(49) **አምሳሉ አክሊሉ፤ አማርኛ(እንግሊዝኛ መዝገብ ቃላት፤(አዲስ አበባ፤ ኩራዝ አሳታሚ ድርጅት፤ 1988)፤72፡፡.**

(50) Kane, *Amharic-English Dictionary*, 326.

(51) **አምሳሉ አክሊሉ፤ አማርኛ(እንግሊዝኛ መዝገብ ቃላት፤238፡፡.**

(52) Kane, *Amharic-English Dictionary*, 1189.

(٥٣) جبران مسعود، الرائد معجم لغوي عصري، الطبعة السابعة، (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٩٢م)، ٣٣١.

(54) Kane, *Amharic-English Dictionary*, 1398.

تفاعل لغات مسلمي إثيوبيا مع اللغة العربية وأثره في كتابة تاريخهم

د. محمد عبد الرحمن حسن، متخصص في اللسانيات الإفريقية واللغات، الخرطوم.

يميل معظم الذين يكتبون عن أثر اللغة العربية في اللغات الإفريقية إلى التركيز على الخصائص اللغوية لذلك التأثير، ولا يحظى الجانب التاريخي بما يستحقه من بحث، على الرغم من أن دراسة التأثيرات اللغوية هي نفسها جزء من البحث التاريخي؛ فاللغة المعينة تؤثر في لغة أو لغات أخرى في لحظة تاريخية محددة وتحت ظروف تاريخية معينة، لو لم تتوفر لما تحققت تلك التأثيرات. ومن هذا المنظور فإن أنماط تأثير اللغات في بعضها، تسهم في توضيح الظروف التي رافقت مراحل بروز وتطور تلك التأثيرات. ومن ناحية أخرى، فإن التحولات اللغوية، بوصفها جزءًا من تحولات الثقافة الخاصة بالجماعة المعينة، تشكِّـل أيضًا جزءًا من تاريخ الجماعة المعينة، وهي تخدم ذلك الفرع من علم اللغة المسمى: «علم اللغة التاريخي»، الذي تقع هذه الدراسة فيما بينه، وبين دراسة التاريخ الاجتماعي.

بهذا المنظور، فإن دراسة تأثير اللغة العربية في اللغات الإفريقية تشكل جزءًا مهمًّا من تاريخ الشعوب الإفريقية، لأنها ترتبط بتغيرات لغوية، تتصل بتحول الأوضاع الثقافية، والاقتصادية، والسياسية، والدينية. وإذا كان تغير هذه الأوضاع يشكِّـل جزءًا من ماضي هذه المجتمعات، فإن التأثيرات اللغوية تسمح لنا بتتبع مسارها، وإعادة فهم وكتابة تواريخ هذه المجتمعات؛ لأن اللغة هي الأداة الأساسية لتدوين تواريخ الشعوب. وهذا يقود إلى مسألة مهمة بخصوص كتابة التاريخ، هي مصادر المعلومات التاريخية، والوثائق التي تُستمَد منها المعلومات، ويستند إليها المؤرِّخون، في تحديد المراحل والعصور التاريخية. إن تفسير التأثيرات اللغوية، ومعرفة كيف حدثت، يكون ممكنًا عندما نحصل على وثائق، تتيح فهم الفترات التاريخية التي عاشها مجتمع اللغة المعينة، في فترة حدوث تلك التأثيرات. وإن سؤالًا، مثل: لماذا تركّز تأثير ألفاظ اللغة العربية في لغات شرقي إفريقيا، في حقول دلالية واسعة، يختلف بعضها عن الحقول التي أثرت فيها العربية، على لغات غربي إفريقيا؟ لا يمكن الإجابة عنه، إلا بمعرفة أن مجتمعات شرقي إفريقيا، تأثرت بثقافة مجتمعات جزيرة العرب، عبر الهجرات والأنشطة الاقتصادية، بجانب تبنيها للإسلام،

بخلاف مجتمعات غربي إفريقيا، التي - بسبب بعدها الجغرافي عن موطن العرب - تلقت تأثيرات اللغة العربية، عبر العقيدة الدينية، والتقاليد الأدبية للغة العربية فقط. وهذا التفسير، لا يمكن التوصُّل إليه بدراسة بنيات اللغات فقط، وإنما بدراسة المصادر التاريخية، وخاصة تلك التي دونتها الجماعات المحلية.

الإطار النظري للدراسة

تسعى هذه الدراسة للإجابة عن السؤال التالي: كيف تسهم دراسة تأثيرات اللغة العربية في اللغات الإثيوبية، في فهم تواريخ متحدثي هذه اللغات، وتاريخ إفريقيا عامة؟ والفرضية التي تتبناها هذه الدراسة كإجابة لهذا السؤال، هي: أن اللغة العربية زودت المجتمعات الإثيوبية المسلمة بالأداة الأساس، لتدوين ومعرفة تواريخهم، وهي الكتابة بالحرف العربي، وبهذا أسهم هذا التأثير في حفظ تاريخ مجتمعات إثيوبيا، وخاصة لدى مسلميها.

تصدر أهمية هذه الدراسة من أنها تنقل النظر في علاقة اللغات العربية باللغات الإفريقية، إلى مستوى جديد من مستويات دراسة اللغة، لم يهتم به الباحثون كثيرًا، وهو دراسة الخطاب المعرفي، ممثلًا في المعرفة التاريخية. وهذا لأن تأثير اللغة العربية في اللغات الإفريقية، هو نفسه حدث تاريخي، بدأ في الماضي، وتراجع مع الغزو الأوروبي لإفريقيا، ولكنه ما زال مستمرًا في كثير من المناطق إلى اليوم. ولا يمكننا فهم التحولات التي شهدتها اللغات الإفريقية، إلا بالأخذ في الحسبان الظروف التاريخية المختلفة، التي دعمت هذه التحولات أو أعاقتها، ومن هذا المنظور، فإن دراسة تغيرات اللغة، لا تنفصل عن دراسة الظروف التاريخية. وكما هو معروف في علم اللغة التاريخي، فإن التغير اللغوي، يسمح لنا بأن نؤرخ لمراحل بعينها، في مسار تطور المجتمعات، التي تتحدث لغة، قد تلقت تأثيرات لغة أخرى.

وبخصوص المنهج الذي تتبناه الدراسة، فهو منهج متداخل النظم، (Interdisciplinary) يربط دراسة اللغة بالتاريخ؛ إذ يتقاطعان في مستوى معين من مستويات دراسة اللغة، وهو الخطاب التاريخي (Historical Discoures)، وتركّز الدراسة على الخطاب المكتوب، كما تمثله مخطوطات اللغات الإثيوبية المكتوبة بالحروف العربية. هذا مع عدم إهمال المخطوطات الإثيوبية المكتوبة باللغة العربية، بوصفها لغة ثانية للإثيوبيين في فترة كتابة تلك المخطوطات؛ فالتعددية اللغوية – نفسها - تعدّ جزءًا من التأثير على مجتمع اللغة المعينة.[1]

تضم الدراسة ثلاثة أقسام: يتناول أولها تأثير الثقافة واللغة العربيتين، على لغات وثقافات إثيوبيا، من جهة ارتباطهما بالإسلام، رغم أن تأثيرهما بدأ قبل ذلك. ويتناول القسم الثاني أنواع الخطابات التي أنتجتها اللغة العربية في الثقافات الإثيوبية؛ واصفًا أنماطها، ومضامينها، من خلال رصد أنواع المخطوطات، وعلاقتها

بالتاريخ. ويتناول القسم الثالث نوع المعرفة التاريخية، التي يمكن استخلاصها من هذه الخطابات، وكيف يمكن أن تعيد بناء صورة ماضي المجتمعات الإثيوبية، بوصفها مصادر أكثر صدقًا، لأنها مكتوبة من منظور المجتمعات، التي عاشت تلك المراحل والتحولات التاريخية.

انتشار الإسلام في إثيوبيا وبدء تأثير اللغة العربية في لغاتها

يميل معظم الباحثين في مجال العلاقات الثقافية بين إثيوبيا وبلاد العرب، سواء الباحثين المسلمين أو غير المسلمين، إلى ربط الظهور المؤثر لهذه العلاقات، بدخول الإسلام إلى إثيوبيا، مع أصحاب الرسول محمد -صلى الله عليه وسلم- عبر الهجرتين الأولى والثانية، مع اعتراف هؤلاء الباحثين بأن تأثيرات محدودة للعربية، قد وُجدت في إثيوبيا قبل الإسلام، بسبب العلاقات التجارية والاقتصادية بين ساحلَي البحر الأحمر، وبسبب الروابط السياسية، التي نتجت عن حكم الإثيوبيين لبعض مناطق جنوب شبه جزيرة العرب، في بعض الأوقات. ولا شك فإن هذه التأثيرات كانت متبادلة بين المنطقتين في هذه المرحلة السابقة للإسلام؛ فكما أثرت اللغة العربية في بعض اللغات الإثيوبية، فإن لغات الإثيوبيين – أيضًا - أثرت في اللغة العربية في تلك الفترة.

ومن ناحية أخرى، فإنه يجب التمييز، بين التشابه القائم بين اللغة العربية، وكثير من اللغات الإثيوبية، بسبب انتماء الجميع إلى مجموعة ما يعرف، بـ«اللغات السامية»، وبين التشابه القائم على تأثير طرفٍ على آخر، سواء أكان تأثير اللغات الإثيوبية على العربية، أم العكس. والدراسة الحالية، ليست معنية بالتشابه الناتج عن الاشتراك في الأصول، ولكنها معنية بتأثيرات اللغة العربية على لغات الإثيوبيين، الناتجة عن احتكاكها بها.

يُقسَّم تاريخ الإسلام في إثيوبيا إلى ثلاث مراحل، المرحلة الأولى: هي دخول الصحابة المهاجرين إلى إثيوبيا، والمرحلة الثانية: هي تبنِّي الإسلام من جانب قوى اجتماعية إثيوبية مؤثرة، بعد أن انتقلت في القرن الثامن أسرة عربية ذات نفوذ سياسي بين المسلمين، إلى الساحل الغربي للبحر الأحمر، واستقرت تحديدًا في جزر دهلك، وبدأ الإسلام يتمدَّد بتأثير تعايشها مع مواطني المنطقة وتفاعلها الثقافي معهم، فانتقل نفوذ المسلمين إلى زيلع، وأسّسوا بعد القرن التاسع تجمعات تجارية، ودويلات في المناطق الشرقية والجنوبية لإثيوبيا الحالية. أما المرحلة الثالثة: فهي مرحلة توسُّع الإسلام في إثيوبيا، التي جاءت في القرن السادس عشر، مع ظهور قوى سياسية إثيوبية ذات نفوذ قوي. وهذا التقسيم يوافق رأي المؤرخ البريطاني سبنسر ترمنغهام (J. Spencer Trimingham)، الذي قسَّم تاريخ انتشار الإسلام في إفريقيا – عمومًا - إلى ثلاث مراحل. أما المؤرخ الإثيوبي حسين أحمد، فيدعو للتمييز بين دخول الإسلام إلى إثيوبيا، وانتشار الإسلام

بين الإثيوبيين؛ فالحدث الثاني هو الذي يؤرخ لبدء انتشار الثقافة العربية - في رأيه - لأن الحدث الأول كان خيارًا للمجموعات المسلمة المهاجرة من شبه جزيرة العرب، وبالتالي كان محدود الأثر حسب قوله، أما الثاني فيمثل خيار المجتمعات الإثيوبية نفسها، وبدء تبنيها للإسلام، الذي ارتبط به تبنيها للغة العربية، بوصفها لغة التعـبُّد الأساسية لعموم المسلمين. إن حسين أحمد، يردّ الدور الأساس في نشر الإسلام إلى الفاعلين المحليين، وهم علماء الدين، وحاملو الثقافة العربية، وليس إلى التجار أو الجماعات المهاجرة، كما يفعل ترمنجهام[٢].

رافق انتشار الإسلام في إثيوبيا تأسيس ممالك عديدة على طول الساحل الغربي للبحر الأحمر، عُرفت لدى المؤرِّخين باسم: «ممالك الطراز الإسلامي»، وشكلت مراكز تجارية نشطة، ربطت الشعوب الإثيوبية بالعالم الخارجي، ونتيجة لهذا فقد انصهرت فيها عدة إثنيات بثقافاتها المختلفة. وقد وصف مدن هذه الممالك والسلطنات المؤرخ البرتغالي ألفاريز (Alfarez)، الذي زار إثيوبيا في القرن السادس عشر الميلادي، فقال: «إن كثيراً من اللغات، كانت متحدثا بها، مثل: التركية، والإغريقية، ولغات مسلمي الهند، بجانب اللهجات العربية العديدة، مثل الحجازية، والمصرية، والمراكشية»[٣]. وتعدَّدت هذه المدن ذات الطابع الإسلامي في جنوب الساحل الغربي للبحر الأحمر، وغلبت على عمارتها ونمط الحياة فيها التقاليد العربية، ويذكر ريتشارد بانكهيرست (Richard Bankhurst) من المدن الكبرى لهذه الممالك والسلطنات: هرر، (Harar) وجندبلو، (Gendeblo) ومنادل، (Manadel) ووس، (Wis) وأسل، (Acel).

في الغالب، يعتمد المؤرِّخون الغربيون في رصد مراحل انتشار الإسلام في إثيوبيا، على المصادر الأوروبية، ويغلِّبون معلوماتها على المعلومات الموجودة في مخطوطات اللغات المحلية، بينما يميل الباحثون الإثيوبيون إلى الأخذ من نصوص لغاتهم المحلية، مع عدم إهمالهم للمصادر الأوروبية. وهذان الموقفان المختلفان هما اللذان يصنعان الفروق بين نظرة المؤرخين الغربيين لتاريخ الإسلام في إثيوبيا، كنتاج لمؤثرات خارجية تتمثل في تطلع العرب لتحقيق الكسب المادي عبر التجارة أو الغزو، ونظرة مسلمي إثيوبيا إلى تاريخ انتشار دينهم في بلادهم، بوصفه نتاج فاعلية المتدينين الوطنيين ورجال العلم من المسلمين، رافضين تمثيل العرب والمسلمين كطامعين في المصالح الدنيوية أو غزاة محاربين.

إن أهمية التعامل مع النصوص التي كتبها مسلمو إثيوبيا باللغة العربية، أو نصوص لغاتهم المكتوبة بالحرف العربي، تكمن في أنها تصحح النظرة لتاريخ انتشار الإسلام والثقافة العربية عمومًا، وتسمح بإعادة كتابة تاريخ التفاعل بين شعوب ساحلَي البحر الأحمر، العرب والأفارقة معًا، وذلك بأن توضح الدور الذي لعبه الأفارقة في نشر الإسلام واللغة العربية، وأن ذلك لم يحدث عبر عنفٍ مارسه عربٌ جاءوا غزاة، وإنما عبر التثاقف والتفاعل الطوعي بين شعوب الساحلين. ليست كتابة تواريخ المجتمعات مجالًا محايدًا،

ولكنها تعكس مصالح الأمم والمجتمعات، التي ينتمي إليها المؤرِّخون، ولقد كتب المؤرخون الغربيون تواريخ الشعوب التي أرادوا السيطرة عليها في حقبة الاستعمار، بطريقة تقلِّل من مكانة هذه الشعوب، خاصة تلك التي لا تتبنَّى المسيحية، وفي هذا السياق، جرى تشويه تاريخ مسلمي إثيوبيا بأكثر مما وقع على مسيحييها. وفي الوقت ذاته جرى تشويه تاريخ العرب بتصويرهم فاتحين بقوة السيف، وإن كان تاريخ انتشار الإسلام في شمالي إفريقيا قد ارتبط بالفتوحات فعلًا، فإن تاريخ انتشاره في المنطقة التي تضم العدد الأكبر من مسلمي العالم والتي تمتد من أقصى غربي إفريقيا إلى أقصى جنوب شرقي آسيا، يثبت أنه لم ينتشر إلا بالتثاقف الطوعي، والتبادل الحضاري[٤].

حول نقد التحيز في مجال تدوين التاريخ، ترى المؤرِّخة الأميركية جانيت أبو لغد، أن كتابة الغربيين للتاريخ الحديث تفتقد أهم شروط الموضوعية، وهو جمع وجهات النظر المختلفة حول الأحداث التاريخية، ثم الموازنة بينها. وتقول: إن المؤرخين الغربيين، يتجاهلون معرفة الشعوب الأخرى بتواريخها، ويسعون لفهمها من زاوية نظرهم لتلك الشعوب، بوصفها «متخلفة»، وأن مصادر معرفتها ذات طبيعة «أسطورية»، وليست «موضوعية»[٥]. وتقول المفكِّرة النيوزيلاندية لندا سميث توهيواي: (Linda Smith Tuhiwai) إن العلوم الاجتماعية الغربية الحديثة، وبينها علم التاريخ، تعيق الباحثين الوطنيين من النظر إلى مجتمعاتهم بمنظور وطني، لأن المعرفة الاستعمارية، تستهدف إخضاعهم عقليًّا، عن طريق استبعاد تواريخهم، واحتقار ثقافاتهم ولغاتهم[٦].

لقد اكتسبت وجهة النظر هذه، التي تطالب بالتعامل مع المصادر المكتوبة باللغات المحلية كمصادر تاريخية موثوقة قوةً وتأثيراً كبيرين في العالم المعاصر، وهي تزداد مع الميل القوي – حاليًّا – في بلاد النصف الجنوبي للكرة الأرضية، لنقد المعرفة الغربية، وكشف ارتباطها بنزعات السيطرة على الشعوب الأخرى. وهذا الموقف النقدي من المعرفة التاريخية الغربية، يدعم المطالبة بأن تستخدم نصوص اللغات الإثيوبية المكتوبة بالحرف العربي، كمصادر تاريخية، تعيد بناء صورة تواريخ مجتمعات مسلمي الساحل الغربي للبحر الأحمر.

مجالات تأثيرات اللغة العربية في لغات شرقي إفريقيا وطرق كتابة مخطوطاتها

إن دخول تقاليد الكتابة العربية إلى إثيوبيا يعدُّ جزءًا من تاريخ تطور المجتمعات والشعوب الإثيوبية، ولا يمكن التوثيق له إلا بتتبع مسار تطور هذه التقاليد؛ فكيفية الحصول على الورق، وظهور أنواع الخطوط، وتقنيات تغليف المخطوط، تكشف عن العلاقات الحِرفية والصناعية، التي ربطت بين الساحلين: العربي والإفريقي للبحر الأحمر. وتدلنا مخطوطات منطقة هرر الإثيوبية على أن منطقة زبيد في اليمن كانت هي

مصدر الورق الذي تكتب عليه المخطوطات منذ وقت مبكر، كما أن أنواع الخطوط المستخدمة في بعض مخطوطات شرقي إفريقيا تكشف عن وجود علاقات مع مراكز تعلُّم للغة العربية، كانت منتشرة أيضًا على ساحل اليمن. ومن ناحية أخرى فإن تباين أنواع الخطوط المستخدمة في هذا المخطوطات، ما بين خطوط: النسخ، والكوفي، والثلث، والديواني، يوضح وجود مصادر عديدة للتأثير في اللغات الإثيوبية، جاءت من مناطق متفرقة من شبه جزيرة العرب، أو من مناطق مجاورة لإثيوبيا، سادتها الثقافة العربية، كالسودان الذي تلقى فيه بعض شيوخ إثيوبيا العلم، على يد بعض رجال الدين والمتصوفة. هذا بجانب مؤثرات إسلامية قادمة من مناطق بعيدة، مثل بلاد فارس، فقد كانت اللغة الفارسية من أول اللغات التي عدّل كاتبوها بعض الحروف العربية، لتعبّر عن أصوات لغتهم، غير الموجودة بين أصوات العربية. ويقول الباحث في اللغات الإفريقية جون هانويك: (John Hanwick) إن أسعار المخطوطات، التي كانت تُكتب عليها، أو تسجَّـل في وثائق منفصلة بواسطة مشتري المخطوط، توضح المستوى الثقافي والحضاري للمجتمع في الفترة المعينة، ويقدم مثالًا على ذلك مخطوط للقاضي عياض، وُجد في بلاد السودان الغربي، يقول النص المكتوب في آخره: إنه اشتُري في القرن التاسع من الهجرة النبوية، بما يعادل ٤٥ مثقالًا من الذهب، أي حوالي ثلاث أوقيات ونصف من الذهب[٧].

لقد توصّل هانويك إلى أن مخطوطات البلاد الإفريقية المكتوبة باللغة العربية، أو بالحروف العربية، بجانب أنها توفر معلومات حول انتشار الثقافة العربية واللغة العربية في هذه البلاد؛ فهي توثق لأحداث مهمة، منها ما هو اجتماعي، وما هو سياسي واقتصادي، ومنها ما هو طبيعي أيضًا[٨]. إن الرصد المعمَّق لمثل هذه المعلومات التاريخية، يسمح بتكوين سجل تفصيلي، لما عاشته المجتمعات الإفريقية، وبذلك، يتيح للمؤرخين الوطنيين كتابة تواريخ شعوبهم من منظورهم الخاص، وهذا يتطلَّب أولًا أن يحترم هؤلاء المؤرخون تراث المخطوطات الموجودة في مجتمعاتهم، سواء أكان مكتوبًا بلغاتهم الوطنية، أم باللغة العربية. وللأسف فإن المسؤولين عن السياسات اللغوية والتخطيط اللغوي في البلاد الإفريقية نفسها، مستمرّون إلى اليوم في تبنّي المسار الذي اتبعه المستعمِرون، في إزاحة اللغة العربية من البلاد الإفريقية؛ فبدعوى الدفاع عن الثقافة الوطنية، ينكرون الدور الكبير الذي لعبه تفاعل اللغة العربية مع اللغات الإفريقية، وكيف يمكن لدراسة هذا التفاعل أن يغير النظرة السالبة إلى تاريخ إفريقيا، ويساهم في بعث الثقة لدى الأفارقة، ويدعم نهضتهم.[٩] ولقد أوضح باحث غربي معاصر، كيف أن إنكار الأثر الإيجابي للكتابة العربية في إفريقيا، يعيق إشراك الشعوب العربية في عملية التنمية، وتطوير قدراتها بذاتها؛ لأن التنمية تعتمد على المعرفة بالقراءة والكتابة، وتلقِّي المعلومات والمعارف العلمية؛ فقد كان الكثير من المجتمعات الإفريقية، يكتب ويقرأ بالحروف العربية، وجاء الاستعمار ليمحو هذه المعرفة، لأنها تربطهم بالدين الإسلامي، ونتج عن هذا غرس الأمية بين هذه الشعوب عمدًا[١٠].

تشمل تأثيرات اللغة العربية في لغات شرقي إفريقيا المستويات الثلاثة للغة: الصوتية، والدلالية، والتركيبية، ولكنها تتفاوت بين مستوى وآخر؛ فهي أكثر وضوحًا في مستوى الدلالة، وتحديدًا في مجال الألفاظ المقترضة، وتقل عنه في مستوى الأصوات، وتقل كثيرًا في مستوى التراكيب، لأن اللغات تميل للحفاظ على بنيتها التركيبية. وهذا واضح في اللغة السواحيلية، التي يتشكَّـل قاموسها من كلمات: بانتوية، وعربية، وبرتغالية، وإنجليزية، وفارسية، ولكن السواحيلية ظلت لغة قائمة بذاتها؛ لأن نظامها التركيبي، يعود إلى اللغات البانتوية (Bantu Languages)، فالنظام التركيبي، هو العمود الحامل لخصوصية اللغة، وشخصيتها المستقلة.

ومن حيث المحتوى الثقافي، فقد أنتج تفاعل اللغة العربية مع لغات إثيوبيا، آثارًا واضحة في المجالين: الشفاهي والكتابي. ويضم التراث الشفاهي: الحكم، والأمثال، والأذكار، والمدائح النبوية المنظومة شعرًا، أما تراث الكتابة فيضم النصوص الدينية المكتوبة باللغة العربية، والمكتوبة باللغات الإثيوبية، التي استعملت الحروف العربية، وهذا النوع من الكتابة، يسمَّى العجمي (Ajami)[١١]. وتتطلب قراءة المخطوطات التعرُّف على الكيفية التي يكون بها تمثيل الأصوات كتابيًّا؛ ولذا، فإنه يلزمنا أن نتعرض هنا – باختصار – لنظام كتابة اللغات الإثيوبية، باستعمال الحروف العربية.

تختلف اللغات الإثيوبية فيما بينها في توظيف الحروف العربية، وأنماط تعديلها، التي تعتمد في الغالب على زيادة عدد النقاط، وتغيير مواضعها بالنسبة إلى الحرف العربي الأصلي؛ ففي معظم مخطوطات اللغة الأمهرية، يُكتب الصوت الطبقي الانفجاري المجهور /g/، بإضافة نقطتين إلى الحرف (ج)، للحصول على الحرف (چ)، بينما في مخطوطات اللغة الهررية، فيُستعمل للصوت نفسه حرف (ع)، مع إضافة ثلاث نقاط في أعلاه، أما حرف (چ) فاستُعمل فيها للصوت الحنكي الانفجاري، الذي يستخدم له في الأبجدية الدولية رمز /ç/[١٢]. وعلى هذا النحو، تختلف الرموز المستخدمة للأصوات غير العربية، بين لغة وأخرى في إثيوبيا، وهي تتباين أيضًا في عدد الحروف، التي تتميز بها كل لغة عن العربية، مع اشتراك اللغات الإثيوبية في بعض هذه الأصوات، وخاصة لغاتها السامية؛ فالأمهرية تزيد على العربية بخمسة صوامت وصائتين، أما الهررية فتزيد على العربية بستة صوامت وصائتين، والصائتان المشتركان بين الأمهرية والهررية، هما اللذان يرمز لهما في العربية بالكسرة الممالة والضمة المخفّفة، ويُرمز لهما في الأبجدية الدولية بالرمزين /e/ و/o/ على التوالي. واستخدم الهرريون الحرف العربي (ت) لكتابة الصوت الأسناني الدفعي المهموس، الذي وُضع له في الأبجدية الدولية الرمز /t'/، وتسبب ذلك في التباس قراءة مخطوطاتهم، لأنهم استعملوا الحرف ذاته للصوت الأسناني الانفجاري المهموس، الذي يُكتب في العربية بحرف (ت)، رغم أن الأول يختلف عن هذا بكونه دفعيًّا، وليس انفجاريًّا. وهذا الالتباس الناتج عن ازدواج استعمال الرمز الكتابي نفسه لصوتين

مختلفين، يجعل مَهمّة قراءة المخطوطات الإثيوبية المكتوبة بالحروف العربية، مَهمَّة صعبة، ولذا فإن استخراج المعلومات الصحيحة منها يتطلب الدقة والحذر.

لقد استمرت اللغة العربية تستعمل كوسيلة لتوثيق المعاملات بين مسلمي إثيوبيا، في عدد من المناطق، حتى بداية القرن التاسع عشر، وعندما صارت اللغة الأمهرية هي اللغة الرسمية للدولة، بعد أن قام الإمبراطور منليك بتوحيد ممالكها الصغيرة، شاعت الأمهرية كلغة تواصل بين مسلمي إثيوبيا، وأصبحت اللغة العربية لغة للتعليم الديني في معظم مناطقهم، كما في مناطق ولّو (Wello) ودوي (Dawe) وأرسي (Arsi) وبالي (Bale) وإيفات (Ifat) وجيما (Jimma) وليمُّو (Lemmu) وهرر (Harar)، وغيرها من مدن وأقاليم المسلمين.[١٣] واللغات الإثيوبية، التي لديها تراث من مخطوطات الحرف العجمي، هي: الأمهرية، (Amharic) والأرومية، (Oromo) والهررية، (Adari) والسلتية، (Silte) والأرجوبا، (Argoba) والعفر، (Afar) والأفان، (Afan) والولانية، (Walane)[١٤]. واليوم يوجد في معهد الدراسات الإثيوبية - وهو المعني بدراسة وتوثيق مخطوطات اللغات الإثيوبية - حوالي ثلاثمائة مخطوط أنموذجي، لما كُتب في هذه اللغات، ويضم متحف عبدالله شريف بمدينة هرر، مجموعة أخرى من هذه المخطوطات.

يمكن تقسيم محتوى المخطوطات التي كتبتها الشعوب الإثيوبية، سواء أكانت باللغة العربية أو بالحروف العربية المعدلة، إلى صنفين أساسيين: ديني، ودنيوي. ويضم القسم الديني النصوص التي تتناول: العقائد، والفقه، والسيرة، والفتاوى، والمدائح النبوية، والأذكار الدينية، ويضم القسم الدنيوي: علوم اللغة، والتاريخ، والفلك، والحساب، والطب، وعقود المعاملات، والسِّير الشخصية. ويتفاوت عدد المخطوطات لدى جماعة إثيوبية وأخرى، في حالة النصوص المكتوبة باللغة العربية، وبين لغة إثيوبية وأخرى، في حالة استعمال الحرف العربي لكتابة نصوصها. وبينما تشيع العلوم الدينية بين كل المخطوطات تقريبًا، فإن العدد الكبير لمخطوطات العلوم الدنيوية، يتركز في اللغات التي تملك أعدادًا كبيرة من المتحدثين، كالأمهرية، والأرومو، أما التي يقل عدد متحدثيها، فلا تكثر في مخطوطاتها العلوم الدنيوية، إلا إذ كان لها تاريخ قديم في العلاقة بالثقافة العربية، كما هو حال اللغة الهررية.

النموذج الأوضح لتعدد موضوعات مخطوطات الأمهرية المكتوبة بالحروف العربية، يتمثل في ما كتبه الشيخ طلحة بن جعفر، (١٨٥٣-١٩٣٦) الذي وُلد في منطقة (ولُّو)؛ فبجانب أنه رجل دين وعلم، فقد عُرف الشيخ طلحة بمقاومته لسياسة فرض المسيحية على المسلمين، التي اتَبعها اثنان من ملوك إثيوبيا في القرن التاسع عشر، هما: الإمبراطور يوهاناس الرابع (Yohannes IV)، والإمبراطور منليك الثاني (Menlik II). وبجانب تدوينه لتاريخ الإسلام، وسيرة الرسول والصحابة باللغة الأمهرية، مستعملاً الحرف العربي، فقد كتب الشيخ طلحة نصوصًا عديدة، تتناول موضوعات دينية، لكنها تنقل في ثناياها الكثير من المعلومات، عن

تاريخ مجتمعه الإثيوبي في القرن التاسع عشر. وتوضح مقارنة مخطوطات الأمهرية المكتوبة بالحروف العربية، أن أصحابها توافقوا في استعمال بعض الحروف المعدَّلة لذات الأصوات، واختلفوا في استعمال بعضها الآخر فكتبوا بها أصواتًا مختلفة، وهذا الاختلاف يقود إلى تضارب الأصوات التي يرمز لها الحرف المعدل في مخطوطات الأمهرية[١٥].

بخصوص موضوع هذه الدراسة، وهو المحتوى التاريخي للمخطوطات، فإن أصنافًا معينة من المخطوطات غير الشائعة، تتميز بقيمة كبيرة، وهي: نصوص العقود، والمعاملات، والسيرة الذاتية للشخصيات المؤثرة اجتماعيًّا، مثل: رجال السياسة، والمصلحين الاجتماعيين، والشيوخ. فالأنشطة الاجتماعية التي توثق لها عقود المعاملات، مثل: الزواج، والاتفاقيات، والشراء، والبيع، والتنازل، ترصد طبيعة العلاقات بين أفراد المجتمعات، ومن الجانب الآخر، تعدُّ سِير الشخصيات المؤثرة، سواء أكتبوها بأنفسهم أو كتبها أتباعهم، ذات قيمة تاريخية كبيرة، لأنها تصف حياتهم في ظل أوضاع اجتماعية معينة، وبهذا فهي توثق للأحداث التي عاشتها مجتمعاتهم. ولأن مثل هذه المخطوطات كثيرة العدد، فلا يمكن تقديم إلّا نماذج محدودة لها في هذه الدراسة القصيرة، ولا بدّ أولًا من التعريف بطريقة كتابتها، وأنماط تأثير اللغة العربية عليها، لأن هذه التأثيرات، تمثل جزءًا مهمًّا من تاريخ هذه المجتمعات، وفي الوقت نفسه، تحدِّد طريقة قراءة هذه المخطوطات، ومن ثم معرفة محتواها[١٦].

المضمون التاريخي لتفاعل اللغة العربية مع لغات إثيوبيا كما يظهر في المخطوطات الإثيوبية

توضح مجالات تفاعل اللغة العربية مع لغات إثيوبيا، جوانب مختلفة للعلاقات التاريخية، بين شعوب ساحلَي البحر الأحمر الشرقي والغربي، وهي جوانب لا يمكن الكشف عنها، إلا بدراسة أنماط العلاقات بين لغات المنطقتين؛ فكثرة الكلمات العربية المقترضة في اللغة الأمهرية، وتركزها في حقول دلالية معينة، يوضح أن العلاقة لم تنتج فقط عن دخول الإسلام إلى إثيوبيا، وإنما نتجت عن مؤثرات صدرت من مناطق إفريقية دخلتها العربية، وكان لإثيوبيا ارتباطات بها. لقد كشفت دراسات حديثة أجريت على المخطوطات المحفوظة في كنائس إثيوبيا عن وجود عدد مقدر من الكلمات العربية، في قاموس المسيحية الأرثوذكسية، الشائع لدى معظم مسيحيي إثيوبيا، وخاصة في لغة الجئز[١٧]. ومن بين هذه الكلمات ما يتصل بمفاهيم أساسية في المسيحية الشرقية، مثل: (أقنوم) و(جوهر) و(عنصر) و(مكنون) و(دير) و(هيكل) و(محراب) و(تابوت)، وهي كلمات لا يمكن من دونها للخطاب الديني المسيحي أن يعبِّر عن مقولاته الأساسية. وهذا القدر من الاقتراض الواسع، الذي يمتد ليشمل ألفاظ الديانة المسيحية نفسها، يطرح أسئلة عميقة، عن كيفية تسرُّب

هذه الكلمات إلى الخطاب الديني في إثيوبيا، ولا يمكن تفسيره إلّا بمعرفة ملامح الفترة التاريخية، التي اقتُرضت فيها هذه الكلمات العربية، وهنا تصبح تأثيرات اللغة العربية على اللغات الإثيوبية مادة للدراسة التاريخية، وليست مادة لغوية فقط، لأنها تفسَّر بأحداث تاريخية، تُثبت بأدلة لغوية.

إذا كانت الكلمات العربية المقترضة في مخطوطات اللغات الإثيوبية، المكتوبة بالحرف العربي، يمكن تفسيرها بتبنِّي كاتبيها للدين الإسلامي، فكيف يمكن تفسير الكلمات العربية، التي تذخر بها مخطوطات مسيحيي إثيوبيا، المكتوبة بحرف الجئز (Geez)؟ لقد أشارت بعض المخطوطات، التي كتبها رجال الدين المسيحي في إثيوبيا، إلى رحلات عديدة، كان الرهبان والقساوسة الإثيوبيون، يقومون بها إلى مدينة الإسكندرية في مصر، وهناك كانوا يتلقون العلوم الدينية، ويترجمون المخطوطات التي نقلها رجال الكنيسة القبطية، من اللغات: السريانية، والإغريقية، واللاتينية، إلى اللغة العربية، فكانت الكلمات التي لا يجدون لها مقابلاً في لغة الجئز، تبقى كما هي، أو تتعرض لتغيرات صوتية محدودة، وتظل محتفظةً بأصلها العربي. يقول الباحث الإثيوبي أمسالو أكليلو: (Amsalu Aklilu) إن هذه العلاقات، بين الكنيستين: الإثيوبية والمصرية، ضعفت في العصور الوسطى، وبعد القرن الثالث عشر الميلادي، نشطت تلك العلاقات، بتأثير استعادة ما يسمّى «الأسرة السليمانية» للسلطة في إثيوبيا، وساهم هذا في إحياء التبادل الثقافي بين الجانبين، وتوسُّع نشاط ترجمة النصوص القبطية المكتوبة باللغة العربية إلى لغة الجئز، واللغة الأمهرية[١٨].

إن تأثير اللغة العربية على مفردات لغات إثيوبيا، يوثق ليس فقط لتقبل شعوبها: مسيحيين ومسلمين، للدور الكبير الذي لعبته اللغة العربية، في تطوير الخطاب الديني لديهم؛ وإنما يوثق للدور المؤثر الذي لعبته اللغة العربية، بوصفها أداة تفاعل على مستويات شعبية عديدة، في مناطق واسعة تتجاوز شرقي القارة، وتتصل بشماليها. وهذا ما سبق اقتباسه من المؤرِّخ البرتغالي ألفاريز، الذي أشار ليس فقط إلى وجود اللهجة المصرية في مدن الساحل الغربي للبحر الأحمر، ولكنه أكّد وجود لهجات تونس ومراكش فيها، وهي لهجات عربية شائعة في غربي إفريقيا أيضًا، خاصة بين مسلميها. وهذا يعني أن مصادر تأثير اللغة العربية في شرقي إفريقيا، لم تأت من شبه جزيرة العرب وحدها، وإن كانت هي الأكبر أثرًا، وإنما جاءت من بلاد إفريقية أخرى، استعربت شعوبها قبلاً. ولأن هذه اللهجات حملت معها ثقافات شعوب شمالي وغربي إفريقيا، فهذا يعني أن اللغة العربية دعمت التواصل الثقافي والحضاري بين الشعوب الإفريقية، وربطت شمالي القارة بشرقيها وغربيها، ولم يقتصر أثرها على الخطاب الديني فقط، ولهذا أدلة في لغات إثيوبية أخرى.

في اللغة الأدرية (Adarinya) التي يتحدث بها سكان إقليم هرر، الممتد في شرقي إثيوبيا، على الحدود الإثيوبية الصومالية، توجد تأثيرات عربية للهجة المصرية الحديثة، وحافظت بعض الألفاظ المقترضة على أصلها المصري، كما في كلمة (بصّاص) التي تعني جاسوسًا، وتعرض بعضه لتغيُّر صوتي محدود، كما في كلمة

(مشبّح)، وهو نوع من الخبز المُحلّى بالسكّر، يستخدم له في بعض مناطق مصر لفظ (مشبّك). وهذه الكلمات أيضًا تطرح سؤالًا حول مصدر دخول اللهجة المصرية إلى اللغة الأدرية، التي يسكن المتحدثون بها المنطقة الداخلية لإثيوبيا، ولم يتصلوا بمصر في العصور الوسطى، كما حدث لمسيحيي إثيوبيا، لأنهم جميعًا مسلمون. وهنا أيضًا لا يمكن تفسير هذا التأثير اللغوي، إلا بمعرفة الحدث التاريخي، الذي ربط الهريين بالمصريين. لقد حدث في النصف الثاني للقرن التاسع عشر، أن قوة عسكرية تابعة للجيش المصري إبان حكم إسماعيل باشا، الذي تولى الحكم في مصر بعد محمد علي باشا، غزت سلطنة هرر الإسلامية، التي لم تكن تتبع للإمبراطورية الإثيوبية في ذلك الوقت، واستولت عليها لفترة محدودة، ونتج عن الاحتكاك بين الجنود المصريين والهرريين تسرُّب بعض الكلمات العربية إلى اللغة الأدرية، وتركزت في حقول دلالية معينة، مثل: الصناعات، والتجارة، ونظام الحكم.

إن سؤال: كيفية التمييز بين المقترَض والأصيل من الألفاظ، يطرح هنا بقوة، بسبب الأصول السامية المشتركة للغتين: الأمهرية والأدرية من جانب، واللغة العربية من جانب آخر. فما المعيار اللساني المستعمل، للتأكد من أن الكلمات التي سبق ذكرها، مقترضة من العربية، وليس لها أصول في اللغتين: الأمهرية والأدريّة؟ أو أنها مقترضة من لغات إثيوبية سامية أخرى، مجاورة لهاتين اللغتين الإثيوبيتين؟ وبينما يعد البعض أن شيوع اللفظ، واتساع نطاق استعماله في اللغة المعينة دليلٌ على أصالته في قاموسها، فإن هذا المعيار لا يكفي، لأن اللفظ ربما كان في الماضي مستعملًا بكثرة في اللغة التي لا تستعمله كثيرًا حاليًّا، بينما هو مستعمل حاليًا بكثرة في اللغة التي اقترضته. وبخلاف هذا المعيار غير الدقيق، فقد طوَّر اللسانيون معايير عديدة، تسمح بالتمييز بين الكلمات المقترضة والأصيلة، في اللغات ذات الأصول المشتركة، منها منوال ارتباط اللفظ بالألفاظ المماثلة له في اللغة المعينة، فإذا كان اللفظ له اشتقاقات عديدة في لغة معينة، أكثر ممّا له في اللغة الأخرى، فهذا يرجِّح أن يكون اللفظ أصيلًا في اللغة الغنية بمشتقاته، وأنه مقترَض في اللغة الثانية. مثال ذلك في الأمهرية لفظ (تُجَّار)، فهذا اللفظ مستخدم بكثرة في الأمهرية، بقدر يوحي بأنه قد يكون أصيلًا فيها، ولكن البحث في مثيلاته من الأسماء الموجودة في الأمهرية، يوضح أنه ليس له فيها صيغ كثيرة، أما في العربية فتوجد منه صيغ اسمية عديدة مثل: متْجَر، اتِّجار، متاجرة، تاجر، تجارة... وهذا الثراء في الصيغ الاسمية العربية، يؤكد أن أصل اللفظ عربي ومصدره فعل (تَجَـرَ)، بما أن العربية تشتق الأسماء من صيغة الفعل الماضي[١٩].

إذا كانت تأثيرات اللغة العربية في لغات إثيوبيا، تفسِّرها وقائع تاريخية معينة، تعد تلك التأثيرات أدلة عليها، فإن المعرفة بتواريخ الشعوب الإثيوبية، يمكن أن تتوسع، وتغتني بالمعلومات، التي تتضمنها المخطوطات المكتوبة بالحروف العربية، أو المكتوبة باللغة العربية. وهناك طريقتان لاستخلاص المعارف التاريخية من

هذه المخطوطات، التي هي: إما مصادر مباشرة، تتمثل في النصوص التي تتناول مادة تاريخية، أو مصادر غير مباشرة، تتناول موضوعات غير تاريخية، ويسمح الربط بينها بالكشف عن حقائق، تسمح بإعادة فهم تواريخ شعوب إثيوبيا، بطريقة جديدة.

تؤدي نصوص العقود والمعاملات والسير الذاتية، دورًا مهمًّا في هذا المجال؛ فهي تتيح لنا التعرف على المجالات التالية من التاريخ الاجتماعي للشعوب:

١- طرق الكسب والعيش، سواء أكانت زراعة، أو رعيًّا، أو تجارة، أو صناعة، وترصد المجالات التي تتركز فيها المهن لدى المجموعات المختلفة، وأنواع الأنشطة اليومية التي تمارسها، لكي تجدِّد دورة حياتها.

٢- أنواع الروابط الاجتماعية التي تقوم بين الجماعات، سواء أكانت على المستوى الواسع، كالعلاقة بين القبائل، والإثنيات، والمجموعات اللغوية والثقافية، أو على المستوى الضيق، كالزواج وعلاقات القرابة.

٣- الأحداث التي جرت في حياة هذه الجماعات، سواء أكانت سالبة أو إيجابية، كتحولات السلطة السياسية، والهجرات، والحروب، والكوارث الطبيعية، أو فترات الرخاء، والثراء، والتقدّم.

٤- نمط انتقال الثقافة بين الأجيال المختلفة، وتطور نُظم التعليم، وتلقِّي المعرفة، وأساليب التفاعل الحضاري مع الأُمم الأخرى، والجماعات المجاورة.

٥- تأثير الظروف الطبيعية من سطح ومناخ، وأنماط التوافق معها لدى المجتمع المعين.

٦- الطقوس التي تُمارس في المناسبات المختلفة، وأنواع العادات والتقاليد والاحتفالات الشعبية والفنون.

الشيء المهم أن ما يميز المعلومات التي توفرها لنا مثل هذه المخطوطات، هو انخفاض درجة التحيز؛ بمعنى أن المعلومات التي تؤرخ للمجتمع وفئاته المختلفة، لا تكون مقصودة لذاتها؛ فهي ترد في سياق وصف الكيفية التي تدير بها المجتمعات شؤونها اليومية، لا في سياق عملية مقصودة، لكتابة تاريخ المجتمع المعين، فعملية التأريخ المقصودة، تميل - في الغالب - إلى تحسين الصورة الجماعية، التي ينتمي إليها المؤرِّخ. ورغم أن هذه المخطوطات – نفسها - لا تخلو من التحيز لصالح مجتمع الكاتب، أو التقليل من شأن بعض الجماعات الأخرى، إلا أنها تسمح للمؤرخ بأن ينشئ وجهة نظره الذاتية، من خلال المقارنة بمخطوطات الجماعات الأخرى أيضًا، لأن بوسعه الاعتماد على عدد كبير من الوثائق، التي تعكس – غالبًا - وجهات نظر شعبية، أكثر منها رسمية.

وفيما يخص السِّير الذاتية المكتوبة بالعربية، للشخصيات البارزة في مجتمعات مسلمي إثيوبيا، فإن المعلومات التي تنقلها لنا، توضح مدى عمق مستوى المعرفة العلمية، التي كانت متداولة في إثيوبيا عبر اللغة العربية. فسيرة العالِم الإثيوبي عثمان بن علي بن محجن (ت ٧٤٣هـ/١٣٤٢م)، المعروف بالزيلعي،

تقول إنه ذهب إلى القاهرة، وأقام فيها بغرض التدريس. ولأن القاهرة كانت في ذلك الوقت من مراكز المعرفة الكبرى في العالم ككل، فإن هذا يدل على أن مراكز تعليم العربية وعلومها في إثيوبيا، كانت قادرة على مواكب التطور الذي يجري في بلاد المسلمين الأخرى، لقربها من بلاد العرب، ولعمق العلاقات الثقافية بين ساحلَي البحر الأحمر.

خلاصة

ما زالت اللغة العربية مؤثرة في إثيوبيا إلى الوقت الحالي، وأُضيفت إلى عوامل تأثيرها جوانب جديدة منها: سوق العمل الواسع في بلاد الخليج العربي، الذي جذب الأيدي العاملة الإثيوبية رجالاً ونساء، بجانب الهجرة المستمرة إلى دولة السودان، ونزوح كثير من الإثيوبيين إليها، بسبب الكوارث الطبيعة والنزاعات المسلحة، واستقرارهم فيها لفترات طويلة، ورجوعهم حاملين معهم تأثيرات اللهجة العربية السودانية، هذا بجانب تأثير وسائل الإعلام العربية القائمة على البث التلفزيوني الفضائي، الإخباري والترفيهي. وإن كانت العلاقة باللغة العربية، قد ارتبطت في ماضي الإثيوبيين بالتعليم الديني، فإنها ترتبط اليوم بالمصالح الدنيوية؛ فهي تمارس تأثيرها حتى على مسيحيي إثيوبيا ولغاتهم. ولأن متحدثي العربية يجدون فرص عمل في البلاد العربية المجاورة لإثيوبيا، أوسع وأفضل من الذين لا يجيدونها، فقد توسع تعليم العربية في جامعات إثيوبيا، واليوم تتجه أعداد متزايدة إلى تعلّمها. ورغم هذا، فإن أقسام اللغة العربية في الجامعات الإثيوبية، لا تجد دعمًا كافيًا من البلاد العربية القريبة من إثيوبيا، والتي كانت في الماضي ذات تأثير كبير في مجال نشر الثقافة العربية، وهذا بخلاف اللغات الأوروبية، التي يجد انتشارها سندًا ودعمًا قويًّا من الدول الأوروبية، المتحدثة بهذه اللغات. والنتيجة الطبيعية لهذا الإهمال للغة العربية، هو تدهورها كلغة للثقافة، وتحول الإثيوبيين للتعامل معها كلغة للكسب والنجاح الاقتصادي.

يقابل هذه الصورة المتراجعة للثقافة العربية وضعٌ مختلفٌ في المناطق الإثيوبية، التي كانت في الماضي مراكز إشعاع للغة العربية. ففي مدينة هرر ما زالت بعض المكتبات تحرص على بيع كتب الثقافة الإسلامية والتاريخ العربي، وما زالت كلمات مثل (مطعم) و(مخبز) تُكتب بالحروف العربية، وهذا يوضح أن الثقافة العربية ما زالت موضع تقدير في الحياة العامة لبعض الجماعات الإثيوبية، وأنها تعد مكوِّنًا مهمًّا لثقافاتها[٢٠].

ما زالت جهود جمع وتصنيف مخطوطات الأدب الإفريقي لشعوب جنوب الصحراء، المكتوب باللغة العربية وبالحروف العربية، مستمرًا إلى اليوم، وتشارك فيه جهات عديدة من بينها بلاد عربية وغربية، بجانب البلاد الإفريقية نفسها، وقد صدرت عدة مجلدات حولها باللغتين الإنجليزية والعربية. وأعدّ سين أوفاهي،

الباحث في المخطوطات العربية لمسلمي شرقي إفريقيا، المجلد الثالث منها، ويضم: مخطوطات لغات إثيوبيا وإريتريا والصومال، بجانب مخطوطات اللغة السواحيلية المكتوبة بالحروف العربية[٢١]. ويتصل بهذا المشروع المستمر منذ الربع الأخير للقرن العشرين، العمل الذي يقوم به معهد دراسات الفكر الإسلامي في إفريقيا (ISITA)، الذي يربط محتوى المخطوطات الإفريقية، بالمعارف التي أنتجتها المجتمعات الإفريقية، ليُكتب تاريخها من منظور إفريقي، بخلاف مساعي كتابة هذا التاريخ من المنظور الغربي. وقد باشر هذا المعهد عمله مع بداية الألفية الثالثة بعقد ندوة عنوانها: المكتبات ونشر المعرفة الإسلامية في إفريقيا[٢٢]. وبالتوازي مع هذا العمل، فقد عقدت عدة جهات عربية وإفريقية ندوات مشابهة، حول تراث مخطوطات لغات شرقي إفريقيا، ركزت على موضوعات: حفظ، وفهرسة، وحوسبة، محتوى هذه المخطوطات، اعترافًا بدوره في تغيير النظرة إلى تاريخ إفريقيا.

والنتيجة الأساسية التي تخلص إليها هذه الدراسة، هي أن تأثير اللغة العربية في اللغات الإثيوبية، لم يقف عند التأثير على بنية اللغات، وإنما انتقل إلى الخطاب نفسه، أي طرق التعبير عن المعارف المختلفة، وصياغة محتوياتها. وقد ظهر هذا في نظرة الإثيوبيين إلى مجتمعهم، وتاريخهم، وذاتهم الجماعية. وبهذا يتضح أن تأثيرات اللغة العربية توفر للمؤرخين مصادر لكتابة التاريخ، مختلفة عن المصادر المكتوبة باللغات الأخرى، لأنها ترصد دخول التأثيرات الثقافة العربية والإسلامية بدقة أكثر مما تتيحه المصادر المكتوبة باللغات الأخرى.

وتتبع هذا نتيجة أخرى، هي أن اللغة العربية أتاحت لمسلمي إثيوبيا رصد بعض التحولات التي شهدتها مجتمعاتهم، سواء أكانت بالتعبير عنها مباشرة في النصوص التاريخية، أو بتضمينها بطريقة غير مباشرة في النصوص المعنية بالأدب الديني، والثقافة الإسلامية. ومن ناحية أخرى، توصَّلت الدراسة إلى أن تواريخ المجتمعات، توفِّر معرفة أعمق بمجرى التاريخ الإنساني، أكثر مما توفِّره المعرفة بشؤون الدول والحكام.

ختامًا، إن الإهمال الذي تتعرض له حاليًّا الجهود، التي بذلتها الشعوب الإفريقية المسلمة في تطوير ثقافتها، والدور البارز الذي لعبته اللغة العربية في هذا المجال، يمثل امتدادًا للسياسات التي اتبعتها القوى الاستعمارية الغربية في مجال التعليم، لمحو تاريخ الأفارقة. وكما سبق القول، فإن بعض المثقفين الأفارقة والعرب أيضًا، يجهلون هذا الدور، وهذا قصور لا يمكن التغلب عليه، إلا بإجراء المزيد من البحوث في مجال التفاعل بين الثقافة العربية، واللغة العربية، والثقافات واللغات الإفريقية. وفي هذا الجانب، فإن ما يقع على الباحثين العرب من مسؤوليات، لا يقل عمّا يقع على كاهل الباحثين الأفارقة.

الهوامش والإحالات

(١) حتى منتصف القرن التاسع عشر تقريبًا، كانت اللغة العربية لغة ثانية لمسلمي إثيوبيا الذين تركز هذه الدراسة على مخطوطاتهم، وتحديدًا منطقتي ولّو وهرر، اللتين تذخران أكثر من سواهما، بمخطوطات اللغة العربية، التي كانت لغة العلم والعبادة، بجانب أنها كانت أيضًا لغة التجارة الخارجية في بعض مناطق إثيوبيا، القريبة من ساحل البحر الأحمر. وبعد أن فُرضت اللغة الأمهرية لغة رسمية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر تراجعت العربية إلى لغة ثالثة، وصارت الأمهرية اللغة الثانية في كل المناطق تقريباً.

(2) Ahmed Hussein, "The Propagation of Islam in Africa: Revisiting the Role of Clerics and Traders," in *Islam in Africa*, (Libya: International University of Africa, 2006).

(3) Richard Bankhurst, "Muslim Commercial Towns, Villages and Markets of Ethiopia Prior to the Rise of Tewodros," in *Collectina Eathiopica*, edited by Bairu Tafla and Siegbert Uhlig (Stutguart: Franz Steiner Verlag Wiesbaden GmbH, 1988), 114.

(٤) يتحمل المؤرخون العرب والمسلمون أيضًا، جزءًا كبيًرا من مسؤولية تشويه تاريخ الإسلام، لأنهم يركزون على انتشاره عبر الفتوحات العسكرية في شمالي إفريقيا والأندلس، ويهملون تمامًا تاريخ الإسلام في إفريقيا جنوب الصحراء وفي جنوب آسيا، حيث لم ينتشر الإسلام والثقافة العربية عبر الفتوحات، وحيث أنتجا تأثيرًا حضاريًّا كبيرًا، قام على الدور المؤثر للعلماء المحليين. وهذا التصوير للإسلام كدين يقوم على الغزو، هو الذي يخدم حاليًّا حملات تشويه صورة المسلمين، وتصويرهم كإرهابيين يهددون السلام العالمي.

(5) Janet Abu Lughod, «On the Remaking of History: How to Reinvent the Past," in *Remaking History*, edited by Barbara Kruger and Phill Mariani (New York: The New Press, Dia Art Foundation, 1998), 112.

(6) Linda Smith, *Decolonizing Methodology: Research and Indigenous Peoples* (London: Zed Books Ltd., 1999).

(٧) جون هانويك، «تراث المخطوطات الإسلامية لتنبكتو،» إفريقية – عربية، مختارات العلوم الاجتماعية، المجلد ٦ (القاهرة: مركز البحوث العربية، ٢٠٠٣م)، ٧- ٢٦- ١١.

(٨) إن أحداثًا نادرة الوقوع مثل بعض الظواهر الفلكية والزلازل وموجات الجفاف والسيول والفيضانات والأوبئة يشار إليها في بعض المخطوطات وإن لم يكن موضوعها متصلًا مباشرة بالتاريخ، وذلك بوصفها أحداثًا غير مألوفة.

انظر: هانويك، «تراث المخطوطات الإسلامية لتنبكتو،» ١٢.

(٩) حول ضرورة مراجعة وتصحيح هذه السياسات التعليمية والتربوية ودور الكتابة بالحرف العربي في تعديل أوضاعها، انظر مقدمة الكتاب التالي:

يوسف أبو بكر، منهج تعليم اللغة العربية للتعليم الأساسي في دول الساحل الإفريقي، (الرباط: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ٢٠٠٢م)، ٩-١٣.

(10) Frederike Lüpek, "Language Planning in West Africa: Who Writes the Script?," *Language Documentation and Description*, 2: 90-107.

(١١) الحرف العجمي هو الحرف العربي المعدل الذي استخدمه المسلمون الذين يتحدثون لغات غير العربية لكتابة أصوات لغاتهم التي ليس لها مثيل بين أصوات العربية. وهو حرف مألوف في كتابة آداب معظم لغات مسلمي إفريقيا (مثل لغات الولوف والهوسا والفولاني والماندنكو والسوننكي في غرب إفريقيا، والصومالية والتغرينية والأمهرية والسواحيلية في شرق إفريقيا)، وكذلك لغات آسيا (مثل الفارسية والأردو والباشتو)، بجانب لغات مسلمي أوروبا (مثل التركية والألبانية والبوسنية والقبرصية والمالطية، والقشتالية القديمة). لمعرفة تفصيلية بلغات العالم المكتوبة بالحرف العربي، انظر: يوسف أبو بكر، رحلة الحرف العربي بين لغات الشعوب الإسلامية، (الرياض: مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ٢٠١٦م)، ١٧.

(١٢) محمد عبد الرحمن حسن، «النظام الصوتي للغة الهررية وكتابتها بالحرف العربي،» (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، ٢٠١٢م)، ١٤٨. (رسالة دكتوراه غير منشورة).

(13) Mohammed Saeid, "The Linguistic Features of Ajemi Manuscripts of Shaykh Tälḥa Ja‹fär /c 1853-1936/," *Shonke Media*, April 03, 2022, https://shonkemedia.blogspot.com/2022/04/the-linguistic-features-of-ajemi.html.

(14) R. O'Fahi, "Arabic Literature of Africa: The Writings of the Muslim Peoples of Northeast Africa Vol. 3," in *Handbook of Oriental Studies: Section 1; The Near and Middle East*, edited by J.O. Hunwick (Leiden: Brill, 2003).

(١٥) بينما استخدم الشيخ طلحة والشيخ جالي حرف شين بأربع نقاط لصوت /ç/، فقد اختلف الشيخان في الرمز المستخدم لصوت /g/، فبينما استخدم له الشيخ طلحة الرمز (چ) استخدم له الشيخ جالي حرف (كـ) بثلاث نقاط في أعلاه.

(١٦) لمعالجة تضارب استعمال الحروف العربية المعدَّلة وتأثيره السالب في المعرفة بمحتوى المخطوطات، بذلت مؤسسات عربية عديدة جهودًا مقدرة لحصر أصوات اللغات الإفريقية التي لا توجد في أصوات اللغة العربية، ووُضع حرف معدلٌ واحدٌ لكل صوت، وسمِّيت هذه الحروف: «الحرف العربي المنمَّط» (Standardized Arabic Script)، ويُقصد بكلمة منمَّط هنا اتساق استعمال الحرف ليكون متفقًا عليه (قياسيًّا) في جميع اللغات التي يُكتب بها. واستهدف مشروع (الحرف العربي المنمط) في مرحلته الثانية بناء أبجدية عربية عالمية تضم جانب الأصوات المشتركة بين العربية واللغات الأخرى، حروفًا معدلة لكتابة جميع أصوات اللغات، للتوصل إلى منظومة حروف صالحة لكتابة جميع لغات العالم بطريقة علمية، هي «الكتابة الصوتية» (Phonological Writing)، حيث يخصَّص حرفٌ واحد لصوتٍ واحد. انظر المعلومات الوافية عن هذا المشروع في:

«تقرير تقييم الحرف القرآني،» (الرباط – الخرطوم: المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو، ٢٠١٠م).

(١٧) للاطلاع على قائمة مطولة للكلمات العربية المستخدمة في مخطوطات مسيحيي إثيوبيا المكتوبة بحرف الجئز، انظر:

أمسالو أكليلو، «أثر اللغة العربية على اللغات الإثيوبية،» مجلة الدراسات الإفريقية- الآسيوية المجلد ٣/٢، (الخرطوم: معهد الدراسات الإفريقية والآسيوية، ١٩٩١م)، ١٣٣-١٥٧-١٤٥-١٤٩.

(١٨) أكليلو، «أثر اللغة العربية على اللغات الإثيوبية،» ١٤٤.

(١٩) أكليلو، «أثر اللغة العربية على اللغات الإثيوبية،» ١٤٤.

(٢٠) حسن، «النظام الصوتي للغة الهررية وكتابتها بالحرف العربي،» ٤٥.

(٢١) حسن، «النظام الصوتي للغة الهررية وكتابتها بالحرف العربي،» ١٦.

(٢٢) حسن، «النظام الصوتي للغة الهررية وكتابتها بالحرف العربي،» ١٧.

الألفاظ العربية المقترضة في اللغة الإثيوبية القديمة في ضوء نظرية الحقول الدلالية

د. هبة يسري أبو الوفا، أستاذ مشارك اللغة الحبشية القديمة،
قسم اللغات الشرقية- كلية الآداب، جامعة المنصورة، القاهرة.

ترتبط دول القرن الإفريقي وشبه الجزيرة العربية بعلاقات ثقافية وحضارية قديمة، ضاربة في عمق التاريخ. وقد تأثرت لغات تلك الدول بالثقافة والحضارة العربية، ونقلت عنها المعارف والعلوم، وكان للعلاقات التجارية والدينية اليد الطولى في نشر اللغة العربية وثقافتها، في دول القرن الإفريقي قديمًا، وقد تجلى ذلك التأثير للغة العربية، في استعمال الحرف العربي لكتابة أبجديات بعض تلك اللغات الإفريقية، كما حدث في اللغة الإثيوبية القديمة، واللغة السواحيلية، ولغة الهوسا. كما تأثرت الآداب المكتوبة بتلك اللغات، بالأدب العربي، ونقلت مؤلفات كاملة من اللغة العربية إلى اللغات الإفريقية، كما حدث في الأدب الإثيوبي القديم، والأدب الهوساوي، والسواحيلي.

إن العلاقة اللغوية التي تربط بين اللغة العربية، واللغة الإثيوبية القديمة، من حيث التصنيف اللغوي، وانتماؤهما إلى أسرة اللغات السامية، وفصيلة اللغات الأفرو – آسيوية، يفسر ظاهرة المشترك اللفظي بين اللغة العربية وأخواتها. أما ظاهرة الاقتراض اللغوي بين العربية والإثيوبية القديمة، فتفسرها العوامل التاريخية، والحضارية، والاقتصادية، والدينية، إضافة إلى الاشتراك بينهما من حيث التصنيف اللغوي. وفي هذا المقال، نهتم برصد ظاهرة الاقتراض اللغوي: من اللغة العربية، إلى اللغة الإثيوبية القديمة، كنموذج لواحدة من اللغات السامية والإفريقية القديمة، التي كانت مستعملة قديمًا في إثيوبيا، والتي نشأت فيها واحدة من أقدم الممالك والحضارات الإفريقية، في القرن الإفريقي.

فاللغة العربية من حيث الانتماء اللغوي، تنتمي إلى مجموعة اللغات السامية الجنوبية، والتي تضم أيضًا اللغات: الحبشية (الإثيوبية القديمة)، والسبئية، واللحيانية، والعربية الجنوبية، وغيرها. فأما اللغة العربية، فهي: لغة الأقوام السامية القديمة، التي استوطنت شبه الجزيرة العربية منذ القدم، وأما الإثيوبية القديمة، فهي: لغة تلك الأقوام السامية القديمة، التي هاجرت من شبه الجزيرة العربية، إلى مملكة الحبشة – قديمًا – عبر مضيق باب المندب في البحر الأحمر،

ومن المرجح، أن تلك الأقوام السامية، هاجرت قبل ميلاد السيد المسيح بوقت طويل، وقد تميزت إثيوبيا منذ القدم بالتعددية اللغوية، حيث يوجد فيها ما يقرب من ٨٠ لغة وطنية، وتحتل اللغة العربية مكانة مميزة بين اللغات المستعملة فيها. وفي هذا المقال، نناقش «الألفاظ العربية المقترضة في اللغة الإثيوبية القديمة»، ويقصد بها: تلك الألفاظ التي استعملتها اللغة الإثيوبية القديمة في حقول دلالية، وسياقات ثقافية واجتماعية محددة، وليست تلك الواقعة ضمن المشترك اللغوي السامي. وقد اعتمد المقال على تتبّع تلك الألفاظ في قاموس وولف ليزلاو، الذي يُعد من أهم القواميس المتخصصة في اللغة الإثيوبية القديمة، والتي اعتمدت على المنهج المقارن بين اللغة الإثيوبية القديمة، واللغات السامية. ويقدم تأصيلًا لغويًّا للألفاظ الإثيوبية القديمة، متتبّعًا الأصل اللغوي للجذور في اللغات السامية، أو غيرها من اللغات الحامية، أو اليونانية، أو اللاتينية.

مكانة اللغة العربية واللغة الإثيوبية في أسرة اللغات السامية

تنتمي اللغة العربية واللغة الإثيوبية القديمة وفق علماء اللغة المعاصرين، إلى أسرة اللغات السامية، ضمن فصيلة اللغات الأفرو - آسيوية، وهي أسرة لغوية، تشترك فيما بينها في عدة خصائص لغوية، سوغت للعلماء تصنيفها ضمن أسرة لغوية واحدة، وقد تواصل الحديث حول تلك الأسرة اللغوية في الدراسات اللغوية الحديثة، خاصة السامية منها، كما تعددت الأقوال والآراء حول أصل الشعوب المتحدِثة باللغات السامية، وموطنها، وموقع اللغة العربية منها.

إن الصلات القائمة بين مجموعة اللغات السامية، على اختلاف فروعها، قد عرفها علماء اللغة العرب القدامى؛ فقد أشار الخليل في كتابه العين، إلى العلاقة بين الكنعانية والعربية، كما أوضح ابن حزم الأندلسي، أن «من تدبر العربية، والعبرية، والسريانية، أيقن أن اختلافها إنما هو من تبديل ألفاظ الناس على طول الزمان، واختلاف البلدان، ومجاورة الأمم»[١]، ولا توجد كتلة من الأمم، ترتبط لغاتها بعضها ببعض، كالارتباط الذي كان بين اللغات السامية[٢]، وقد شغل العلماء التساؤل حول الموطن الأصلي للشعوب السامية، وكيف انتشرت منه، وكان مهد اللغة السامية الأم الجغرافي الأول، محل بحث، وقد وضِعت له عدة فرضيات، وذهب الباحثون فيه مذاهب شتى، ومن أهم ما قيل في هذا الصدد، فرضية أن أرض الحبشة، هي الموطن الأصلي للساميين، ومنها نزحوا إلى القسم الجنوبي ببلاد العرب، عن طريق باب المندب، ومن هذا القسم انتشروا إلى مختلف أنحاء شبه الجزيرة العربية، وهو رأي تبناه المستشرق نولدكه، وخالفه فيه د. وافي وآخرون، وكان سندهم في ذلك التساؤل: كيف اختفت من إفريقيا إذن جميع اللغات السامية، بحيث لا تعود للظهور إلا في بعض المناطق الفينيقية[٣].

ويفترض الباحثون من خلال الدراسات اللغوية المقارنة، أن الانفصال بين اللغات السامية، قد حدث منذ أمد بعيد، وهم يقومون بتقسيم اللغات السامية وفق الاعتقاد السائد، إلى ثلاثة فروع أساسية: اللغات السامية الشمالية، واللغات السامية الشمالية الغربية، واللغات السامية الجنوبية الغربية، وهو الفرع اللغوي الذي يضم اللغة العربية، ومجموعة اللغات الحبشية (الإثيوبية القديمة)، فأما الإثيوبية القديمة؛ فهي لغة الأقوام السامية المهاجرة من جنوب شبه الجزيرة، عبر البحر الأحمر ومضيق باب المندب، وهذه الموجة من الهجرات السامية، يرجح أنها كانت قبل ميلاد السيد المسيح[٤]، وقد دخلوا البلاد من الشرق من جزيرة العرب، ويظهر أنه استمر في دخول الحبشة عن طريقين: طريق الإريتريا، وطريق الصومال، وقد كون هؤلاء الساميون لأنفسهم - قديمًا – قوة، فسلطانًا، فملكًا[٥]، وقد اختلطت تلك الهجرات بالأقوام الحاميين، ومن أهم أقسام اللغات الحبشية (الإثيوبية القديمة) السامية: اللغة الجعزية، والأمهرية، ولهجات الجعزية: كالتيجري، والتجرينية، والجوراجية، ولهجة مدينة هرر، المتفرعة من الأمهرية[٦].

تعود أقدم النقوش المدونة بالإثيوبية القديمة، إلى القرن الرابع الميلادي، وهو نقش منسوب للملك عيزانا، وهو أول ملك إثيوبي اعتنق المسيحية، وقد خلد النقش التحول العقائدي في إثيوبيا، من الوثنية إلى اعتناق المسيحية، كما قدم صورة قديمة لما كانت عليه اللغة الإثيوبية القديمة، وتُكتب اللغة الإثيوبية القديمة اعتمادًا على خط المُسند، وتُعد اللغة السامية الوحيدة التي تكتب من اليسار إلى اليمين، كما أنها طوّرت نظامًا خاصًّا بها، للتعبير عن الصوائت، وكل صامت يُكتب بسبع صور، تعبّر كل صورة عن الصامت، ملحقًا به أحد الصوائت، كما أنها تعتمد على علامات الترقيم. والإثيوبية القديمة لغة غنية بالأبنية الصرفية، وفيها نظام لأبنية الاسم، وأبنية الفعل، وتستعمل عدة روابط وحروف جر، كما أنها احتفظت ببعض الحالات الإعرابية كالإضافة، والتمييز، وحالة المفعولية، وبذلك تتشابه مع اللغة العربية.

ويتميز الأدب القديم المدون بالإثيوبية القديمة، بأنه أدب متنوع المصادر والأنواع، ويمكن تقسيمه إلى عصرين، العصر الأول: يبدأ بظهور النقوش، كنقش عيزانا، ثم مرحلة الأدب الديني المسيحي المترجم، خاصة ترجمات الكتاب المقدس بعهديه، نقلًا عن اللغة العربية، واليونانية، واللاتينية، والقبطية الصعيدية. ثم العصر الثاني: الذي يشهد ظهور الأدب الأصيل المدون بالإثيوبية القديمة، ويستمر فيه تأثير الأدب العربي المسيحي، وخاصة الكتب التشريعية والقانونية، الخاصة بالكنيسة الأرثوذكسية، وذلك مرجعه الارتباط التاريخي بين الكنيسة المصرية الأرثوذكسية، والكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، وفي القرن الثاني عشر الميلادي، أفل نجم اللغة الإثيوبية القديمة، وحلت محلها اللغة الأمهرية، لتصبح اللغة الإثيوبية القديمة، لغة كنسية دينية فقط، تؤدَّى بها الصلوات والقداسات، وغيرها من الطقوس الدينية، وتصبح اللغة الأمهرية لغة الاستعمال اليومي والرسمي، وحتى لغة الأدب والثقافة، والتأليف الأدبي والعلمي في إثيوبيا، حتى يومنا

هذا، وذلك بالإضافة إلى اللغات واللهجات المحلية الأخرى، التي قد تصل إلى نحو ٧٠ لغة ولهجة.

أما اللغة العربية، فتنقسم إلى قسمين: العربية الجنوبية، والعربية الشمالية، وتُعرف الأولى عند اللغويين العرب باللغة الحميرية، أو اللغة اليمنية القديمة، وموطنها اليمن، وجنوبي شبه الجزيرة العربية، ولهجاتها هي: المعينية، والسبئية، والحضرمية، وقد وصل إلينا منها الكثير من النقوش، والتي يُراوح تاريخها بين القرن الثاني عشر قبل الميلاد، والقرن السادس الميلادي[٧].

وتنقسم الثانية: وهي العربية الشمالية، إلى: العربية البائدة، والعربية الباقية؛ فالعربية البائدة، هي: عربية النقوش، التي دلت على لهجات، كانت تتحدث بها عشائر عربية، تسكن شمالي الحجاز، وقد عرفت بالنقوش اللحيانية في منطقة العلا، والنقوش الثمودية في مدائن صالح والجوف، والصفوية في جبل الصفا[٨]. وقد بادت هذه اللهجات قبل الإسلام، وفقدت الكثير من مقوِّماتها.

أما العربية الباقية، فهي: لغة وسط الجزيرة العربية، وشماليها، وتسمى: اللغة العربية الفصحى، وقد خلدت بسبب نزول القرآن الكريم بها، فانتشرت، وكان انتشارها واسعًا، كما لم تنتشر أي لغة أخرى من لغات العالم؛[٩] فقد امتازت اللغة العربية عن غيرها بتطورها، واكتمالها، وما تملكه من قدرة فائقة على أداء المعاني، والتعبير عما يعتمل في الفكر، ويجول بالخاطر، وكان من ثمارها تشريفها باحتضان القرآن الكريم، الذي نزل بها، وارتقي بها لأعلى مراتب الكمال والرقي.

امتياز اللغة العربية مقارنة بالإثيوبية القديمة واللغات السامية

تُعد اللغة العربية أكثر اللغات السامية احتفاظًا بالأصوات السامية؛ فقد اشتملت على جميع الأصوات، التي اشتملت عليها أخواتها الساميات، وزادت عليها أصواتًا كثيرة، لا وجود لمثيلتها في اللغات السامية: كالثاء، والذال، والغين، والضاد، والظاء[١٠]، كما أنها أوسع اللغات السامية جميعًا، وأدقها في قواعد النحو والصرف؛ فجميع القواعد التي تشتمل عليها اللغات السامية الأخرى، لها نظائر في العربية، بينما تشتمل العربية على قواعد كثيرة، لا نظير لها في واحدة منها، أو توجد بعضها بصورة بدائية ناقصة، وهو ما يتجلى بصورة واضحة، في اللغة الإثيوبية القديمة، التي تظهر فيها بعض الظواهر اللغوية، ومن أبرزها خاصية الإعراب، والتي يتمثل معظمها في صوائت تلحق أواخر الكلمات، لتدل على وظيفة الكلمة في العبارة، وعلاقتها بما عداها من عناصر الجملة، وهذا النظام الإعرابي، لا نظير له في اللغات السامية، إلا بعض الحالات الإعرابية، التي حافظت عليها اللغة الإثيوبية القديمة، كالمفعولية، والتمييز، وخبر كان.

أما من حيث الثروة اللغوية؛ فاللغة العربية أغنى اللغات السامية في أصول الكلمات والمفردات، وتزيد عليها بأصول كثيرة، احتفظت بها من اللسان السامي الأول، ولا يوجد لها نظير في أي لغة سامية أخرى، كما

أنها تمتاز في أبنية جمع التكسير، فلا يشارك اللغة العربية فيه بين أخواتها السامية إلا اليمنية القديمة، والحبشية، غير أن العربية قد توسعت في استخدامه توسعًا كبيرًا، حتى أصبح للمفرد الواحد فيها عدة جموع، من هذا النوع[١١]، والدارس للإثيوبية القديمة، يدرك أن أبنية جموع التكسير في الإثيوبية القديمة توسعت - أيضًا - وظهرت صيغ جمع الجمع، أو اسم الجمع.

تاريخ اللغة العربية في إثيوبيا

للغة العربية مكانة عظيمة، وتاريخ ضارب في القدم في إثيوبيا؛ فقد عرفت الحبشة صلتها بالثقافة العربية، بحكم قربها من الجزيرة العربية جغرافيًّا، واتصالها اجتماعيًّا، وتواصلها ثقافيًّا عبر اليمن، وعمان، وجنوبي الجزيرة العربية، منذ عهد مملكة نبي الله سليمان عليه السلام، والملكة بلقيس[١٢]. وقد استقرت اللغة العربية في إثيوبيا منذ وقت طويل، يسبق دخول اللغات الأوروبية، وتحدث بها عدد كبير من الإثيوبيين، وانتشرت بينهم انتشارًا كبيرًا[١٣]؛ حيث عرفت اللغة العربية في إثيوبيا - قبل الإسلام - بسبب المجاورة، والملاحة التي كان يمارسها العرب في البحر الأحمر، وخليج عدن، كما كانت الظروف السياسية في الجزيرة العربية، تدفع بعض المجموعات المهاجرة من الجزيرة العربية، إلى شرقي إفريقيا، بسبب الخلافات والنزاعات بين القبائل العربية، وكل ذلك مما كان قائمًا وسائدًا قبل الإسلام لمدة بعيدة[١٤]، ثم ازداد الأمر بعد هجرتي الصحابة إلى الحبشة. وعلى الرغم من صعوبة تحديد عدد متحدثي اللغة العربية في إثيوبيا، كلغة أم، إلا أنه من الممكن القول، بأنهم أقل من المتحدثين باللغات الأخرى في إثيوبيا، حيث يبلغ عددها ما يقرب من ٨٠ لغة محلية[١٥]، وقد مرت اللغة العربية بمرحلتين أساسيتين من الانتشار في إثيوبيا، المرحلة الأولى: هي مرحلة التهيؤ، وتشمل الفترة السابقة لظهور الإسلام، حتى بعد انتشاره الحقيقي في إثيوبيا، والمرحلة الثانية: هي مرحلة الازدهار، وهي الفترة التي بلغ الإسلام فيها أوج ازدهاره وانتشاره، وشهدت الحبشة (إثيوبيا) قيام ممالك إسلامية بها، وهذه المرحلة، شهدت ازدهارًا حقيقيًّا للغة العربية في إثيوبيا[١٦].

فقد كان للتجارة البينية دور مهم، في تعزيز انتشار اللغة العربية في إثيوبيا قديمًا، وكان لوجود التجار العرب، الذين استقروا قبل الإسلام على الساحل الشرقي للحبشة، وعملهم بالتجارة، دورٌ فاعل بعد الإسلام؛ فقد تزايدت أعدادهم، ونشأت عدة مراكز تجارية ساحلية، تحولت في مراحل متقدمة إلى مدن تجارية وممالك إسلامية، كان لها أثرها في تاريخ إثيوبيا القديم، وفيها شهدت اللغة العربية مرحلة من الانتشار والازدهار الكبير، وقد ارتبط ذلك بالتوسع الإسلامي الكبير في الحبشة، ومن أبرز مراحله في الحبشة، الفترة ما بين القرنين العاشر، والثاني عشر الميلادي؛ إذ تُعد هذه المدة مرحلة التوسع المنظم للإسلام، دينًا ودولة، حيث ظهرت الممالك الإسلامية في الحبشة[١٧].

ولم يظل النفوذ العربي الإسلامي، ومعه اللغة العربية، موقوفًا على تلك الممالك، بل كان لا بد أن يتوغل، ويتعدى حدود تلك الممالك إلى المناطق الداخلية، ليصبح أولئك التجار وسيلة لنشر الإسلام، ومعه اللغة العربية؛ فالمعاملات التجارية، تكون باللغة العربية، أو بالعربية المختلطة بلغات أهل البلاد المحلية، مما أتاح لهؤلاء الأفراد أن يعرفوا قدرًا من اللغة العربية، من خلال المعاملات التجارية، التي كان لها أثر طيب في نشر اللغة العربية[١٨].

اللغة العربية لغة الدين في المجتمع الإثيوبي

يأتي العامل الديني في مقدمة عوامل انتشار اللغة العربية في إثيوبيا[١٩]؛ فاللغة العربية هي لغة مسلمي إثيوبيا، بصفتها لغة مقدسة، مرتبطة بالشعائر الدينية، وقراءة القرآن الكريم، فالمسلم - بصرف النظر عن لغته الأم – لا بد أن يلمّ ببعض العبارات العربية، كالشهادتين: «أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله»[٢٠]، والسلام، والبسملة، والحمدلة، والحوقلة، ونحوها، ومع ذلك، فلا تُدرَّس اللغة العربية في مراحل التعليم الحكومي في إثيوبيا على المستوى الفيدرالي، أو المحلي، إلا نادرًا، إلا أن اللغة العربية، تُعد لغة مكتسبة في إثيوبيا، ويظهر المستوى الفصيح للغة العربية، في وسائل الإعلام المسموعة والمرئية، كما أن غالبية المدن الإسلامية، اتخذت اللغة العربية لغة للدين والثقافة، واستعملوها لغة تعامل فيما بينهم[٢١]، وللمتحدثين باللغة العربية مستوى آخر، وهو استعمال اللغة العامية المحكية، كلغة للتواصل بين فئات المجتمع المختلفة، على الطريقة الدارجة السودانية، أو اليمنية، أو الخليجية، أو الشامية[٢٢].

ولم يقتصر وجود اللغة العربية - كلغة دين - على الإسلام؛ فقد كانت قبلًا لغة للدين المسيحي؛ فنظرًا للعلاقات الكنسية التاريخية، التي ربطت بين الكنيسة المصرية، والكنيسة الأرثوذكسية الإثيوبية، منذ نشأتها، وازدهار الأدب الكنسي بالعربية والقبطية في مصر آنذاك، فقد كان للغة العربية، والأدب المدون بها، أثر واضح في بناء الثقافة والمعرفة الإثيوبية المسيحية؛ فظهرت في العصر الأدبي الإثيوبي القديم الأول، ترجمات لبعض أسفار الكتاب المقدس، نقلًا عن العربية، والقبطية الصعيدية، إضافة إلى الترجمات التي كانت نقلًا عن الترجمة السبعينية اليونانية، وترجمة الفولجاتا اللاتينية، وفي العصر الأدبي الثاني، تُرجِمت مؤلفات كاملة نقلًا عن الأصل العربي، ويُعد كتاب: «المجموع الصفوي» لابن العسال، المصنف في القرن الثالث عشر الميلادي، من أشهرها، والذي نقل عن العربية إلى الجعزية (الإثيوبية القديمة)، وسُمي: «ፍትሐ፡ ነገሥት» قوانين الملوك، وظل لفترة من الزمن، يمثل الدستور للمملكة الحبشية، كما تُرجِم كتاب يوحنا النقيوسي: «تاريخ العالم»، نقلًا عن اللغة العربية[٢٣]، كما نُقل كتاب: «السنكسار»، وكتاب: «الدسقولية»، وكلها من المؤلفات العربية، التي نُقلت إلى الإثيوبية القديمة، لخدمة المسيحية والمسيحيين في إثيوبيا.

استعمال الحرف العربي في كتابة بعض اللغات الإثيوبية

كُتب كثير من اللغات المحلية الإثيوبية بالحرف العربي؛ فقد كتبت اللغة الهررية بالحرف العربي، وهي لغة يتحدث بها في مدينة هرر، في شرقي إثيوبيا، واسمها المحلي: «أدارا adara –»[٢٤]، وتحتفظ بعض المتاحف الإثيوبية بعدد قليل من المخطوطات المكتوبة باللغة العربية، وعدة مخطوطات أخرى بعدة لغات إثيوبية، من عفرية، وأمهرية، وأورومية، وأرجوية، مكتوبة بالحرف العربي، وتشير بعضها إلى مخاطبات دارت بين سلاطين العفر، وملوك أمهرا، وبعض الرسائل المتبادلة بين بعض القادة المسلمين في إثيوبيا، مثل: «باجعفر» في جيما، وحكام القصر الملكي في جوندار، غير أن ما ينقص تلك المخطوطات النفيسة، هو خلوها من التأريخ، وعدم وجود عناية مُتحفية وأدلة، ترشد إليها[٢٥].

الألفاظ العربية المقترضة في اللغة الإثيوبية القديمة

تتفق اللغة الإثيوبية القديمة مع اللغة العربية في الكثير من العبارات، والصيغ، والألفاظ، كما أنها تشترك مع اللغة العربية في العديد من القواعد النحوية، والصرفية، ومن أوجه الاتفاق بين اللغة العربية واللغة الإثيوبية القديمة، الاتفاق في ضمير المتكلم، وضمير المخاطب المفرد، والجمع، تذكيرًا وتأنيثًا، إضافة إلى الكثير من ألفاظ المشترك السامي، مثل ألفاظ القرابة، وأعضاء الجسم، وغيرها. وعلى المستوى المعجمي، فقد دخلت بعض اللغات الإثيوبية مفردات كثيرة، سواء من العربية الفصحى القديمة، أو من العربية المعاصرة، من خلال الإعلام المقروء، أو المسموع، أو المرئي، ومن خلال طريقة القواعد والترجمة، التي يتبعها الشيوخ والعلماء، عند إلقاء الدروس والمواعظ، ومن تلك المفردات، مفردات حافظت على شكلها الكلامي والدلالي، ومنها مفردات شابها التحريف في شكلها الكلامي، دون دلالتها اللغوية[٢٦].

وقد اقترضت اللغات المحلية الإثيوبية، بدءًا من الجعزية (الإثيوبية القديمة)، وصولًا إلى الأمهرية والتجرينية، ألفاظًا كثيرة من اللغة العربية، حيث كانت اللغة العربية – وما زالت – لغة الحضارة والتراث، فضلًا عن الاشتراك في الأصل السامي، بين اللغة العربية واللغات الإثيوبية، وقد ظهرت عدة ألفاظ عربية، أخذها الإثيوبيون نقلًا عن اللغة العربية، وتعددت الحقول الدلالية التي ظهرت فيها تلك الألفاظ المقترضة، وفيما يلي نعرض – باختصار– إلى مفهوم الحقول الدلالية، ثم نقوم بتقسيم الألفاظ العربية الدخيلة في الإثيوبية القديمة، وفقًا لها، اعتمادًا على ما رصده قاموس وولف ليزلاو (Wolf Leslau)، وهو أحد أهم القواميس اللغوية، التي اهتمت باللغة الإثيوبية القديمة، وقد اهتم بالتأصيل اللغوي للألفاظ في الإثيوبية القديمة، اعتمادًا على المقارنات اللغوية، وتتبع القاموس الجذور في اللغات السامية، والحامية، واليونانية، واللاتينية، وغيرها، وهو يقدم المشتقات المختلفة من الجذر ومعناها، وهو قاموس ثنائي اللغة، يقدم اللفظ بالإثيوبية

القديمة، ومقابله باللغة الإنجليزية، وقد قام الباحث بترجمة اللفظ الإنجليزي إلى مقابله باللغة العربية، وتم ترتيب الألفاظ وفق المداخل المعجمية الواردة في القاموس، وفق الترتيب الأبجدي (أبجد هوز).

الحقول الدلالية (المفهوم والمصطلح)

الحقل الدلالي: هو تعريب للمصطلح الأوروبي (Semantic Field)، ولهذا المصطلح مرادفات أخرى منها: المدى الدلالي (Semantic Range)، والطبقة الدلالية (Semantic Class)، والمنطقة الدلالية (Semantic Area)، والمسافة الدلالية (Semantic Space)، والحقل المفهومي (Conceptual Field)، والحقل المعجمي (Lexical Field)، وعُرِّب أيضًا بالمجال الدلالي، ويقصد علماء الدلالة بالحقل الدلالي (Semantic Field)، مجموعة من الكلمات، ترتبط دلالتها، وتوضع تحت لفظ عام يجمعها، أو هو كما يقول أولمان: «قطاع متكامل من المادة اللغوية، يعبر عن مجال معين من الخبرة»، ويعود الفضل إلى الألماني ترير (Jost Trier)، في بلورة الأفكار لفرضية الحقل الدلالي، والتي تتلخص في أن مجموع الألفاظ للغة معينة، تكون مبنية على مجموعات متسلسلة من الحقول الدلالية؛ كل مجموعة منها تغطي مجالًا معينًا على مستوى المفاهيم أو التصورات، بل إن كل حقل من هذه الحقول، سواء أكان معجميًّا أم تصوريًّا، فهو متكون من وحدات متجاورة، مثل حجارة الفسيفساء»[٢٧].

والتمييز بين بعض الحالات، بين ألفاظ الحقل واضح، ينعكس بالتمييزات الواضحة في الخبرة[٢٨]، وفي حالة اللغة الإثيوبية القديمة، استعملت بعض الألفاظ العربية، المرتبطة بمجموعات متسلسلة من الحقول الدلالية، التي ظهرت معظم الألفاظ فيها، وذلك نظرًا للعلاقات التي ربطت بين استعمال اللغة العربية، واللغة الإثيوبية القديمة، في نطاق الاستعمال اللغوي، والاحتكاك الثقافي والمعرفي؛ فنجد أن الحقل الدلالي للألفاظ، قد تنوع بين الحقل الدلالي المرتبط بالتجارة، من الموازين، والمقاييس، وأنواع الأصباغ، والفُرُش، والحقل الدلالي المرتبط بعلوم الطب والفلك، وظهر كذلك الحقل الدلالي الذي يضم بعض المهن والأدوات، كما ظهر الحقل الدلالي المرتبط بالنباتات، والأعشاب، والحيوانات، وكذلك ظهر الحقل الدلالي الديني (الإسلامي/ المسيحي).

وفيما يلي بعض هذه الألفاظ، مقسمة من حيث الحقل الدلالي، الذي تستعمل فيه اللغة الإثيوبية القديمة اللفظ العربي، اعتمادًا على ما ورد في قاموس وولف ليزلاو (Wolf Leslau)[٢٩]، ومرتبة وفق المداخل المعجمية فيه:

الحقل الدلالي المرتبط بعلوم الطب والفلك

(አስድ) لفظ يشير إلى أحد الأبراج الفلكية المعروفة (برج الأسد)، وقد اقترضتها اللغة الإثيوبية القديمة، دون تغيير في الصوامت، أو الصوائت العربية.

(ዐኒን/አልዐኒን) لفظ يشير إلى داء العنة، أو العجز الجنسي (عنين).

(ዐንበር) لفظ يشير إلى مادة (العنبر)، وهي مادة شمعية من أنواع الطيب والعطريات، تُستخرج من حوت العنبر.
(ዐጣርድ) لفظ يشير إلى كوكب (عطارد).
(ዐናስር) لفظ يشير إلى الاتجاهات أو العناصر، وفقًا للقانون الصوتي، للمماثلة الصوتية، التي تمثل عملية استبدال صوت بصوت آخر، تحت تأثير صوت ثالث قريب منه، في الكلمة أو في الجملة، أو هي إجراء تعديلات تكيفية للصوت اللغوي بسبب مجاورته لأصوات أخرى[٣٠]، ويلاحظ إبدال صامت السين في اللغة الإثيوبية القديمة، بصامت الصاد في اللغة العربية.
(ደብ) لفظ يشير إلى أحد الأبراج الفلكية (مجموعة نجوم الدب).
(ገወሰ) لفظ يشير إلى أحد الأبراج الفلكية (برج الجوزاء)، وفقًا لقانون المماثلة الصوتية، ويلاحظ إبدال صامت السين في اللغة الإثيوبية القديمة، بصامت الزاي في اللغة العربية.
(ፊለክ) لفظ يشير إلى (الفلك)، ويقصد به: العلم، أو الأجرام السماوية، وينطق في الإثيوبية القديمة (فلك).
(ገነን) لفظ يشير إلى مرحلة (الجنين) في الطب.
(ከብሪት) لفظ يشير إلى مادة (الكبريت).
(ቀመር) لفظ يشير إلى (القمر)، رغم وجود لفظ (ውርኅ) في الإثيوبية القديمة بمعنى (قمر/شهر).
(ቅብሊ) لفظ يشير إلى اتجاه الجنوب (قبلي)، رغم وجود اللفظ (ደቡብ) في الإثيوبية القديمة بمعنى (الجنوب).
(ቃር) لفظ يشير إلى مادة (القار/ القطران).
(ረቢዕ) لفظ يشير إلى فصل (الربيع).
(ሰውር) لفظ يشير إلى أحد الأبراج الفلكية (برج الثور)، ووفق قانون المماثلة الصوتية، يلاحظ إبدال صامت السين في الإثيوبية القديمة، بصامت الثاء في اللغة العربية
(ትርያ) لفظ يشير إلى مجموعة (نجوم الثريا)، ووفق قانون المماثلة، يلاحظ إبدال صامت التاء في اللغة الإثيوبية القديمة، بصامت الثاء في اللغة العربية.
(ዝሆራ) لفظ يشير إلى كوكب (الزهرة)، وتنطق في الإثيوبية القديمة (زهورا).

الحقل الدلالي المرتبط بالتجارة والموازين والمقاييس والبضائع

(አርደብ) لفظ يشير إلى نوع من المقاييس والموازين، يسمى (أردب).
(አርጣል) لفظ يشير إلى نوع من الموازين يسمى (أرطال)، وهو صيغة الجمع من المفرد (رطل).
(ባዕ) لفظ يشير إلى نوع من مقاييس الطول، ويسمى (الباع)، وهو من مقاييس الطول المعروفة لدى العرب قديمًا.
(በዳለ) لفظ يشير إلى عملية المبادلة والمقايضة في التجارة، ويسمى (بدل).

(ብዝር) لفظ يشير إلى (البذور / الحبوب / الغلال).

(ዶር) لفظ يشير إلى اللؤلؤ أو الدُر، وهو أحد البضائع التي تعامل فيها التجار العرب.

(ግረት) لفظ يشير إلى نوع من المقاييس يسمى (جرة).

(ጎምር/ኀምር) لفظ يشير إلى الخمر، وقد استعمل بصورتين: إحداهما بالكاف، والأخرى بالخاء، والإبدال بينهما من الظواهر الصوتية في اللغات السامية، والخمر من البضائع التجارية المعروفة.

(ከለየ) لفظ يشير إلى نوع من المقاييس يسمى (الكيلة / الكيل)، وفق قانون المماثلة الصوتية، يلاحظ إبدال صامت اللام في اللغة الإثيوبية، في موضع صامت الياء في اللغة العربية.

(ሰከረ) لفظ يشير إلى (السكر)، وقد استعملت بالنطق نفسه في اللغة العربية.

(መህዘን) لفظ يشير إلى مكان التخزين، أو حفظ البضائع (مخزن)، ووفق قانون المماثلة الصوتية، يلاحظ إبدال صامت الهاء في اللغة الإثيوبية، بصامت الخاء في اللغة العربية.

(ዘቢብ) لفظ يشير إلى العنب المجفف / الزبيب، ويُعد من البضائع القديمة.

(ዝብደ) لفظ يشير إلى الدهن الحيواني (الزبدة)، ويُعد من البضائع القديمة.

الحقل الدلالي المرتبط بأنواع الأقمشة والفُرُش والألوان والأصباغ

(አስወድ) لفظ يشير إلى اللون الأسود.

(አስፋር) لفظ يشير إلى اللون الأصفر، كما استعمل للإشارة إلى مرض الصفراء.

(አዝመር) لفظ يشير إلى نوع من الأصباغ، يسمى «القرمز».

(አብያድ) لفظ يشير إلى اللون الأبيض، ويلاحظ الإبدال الصوتي بين صامت الدال في الإثيوبية، وصامت الضاد في اللغة العربية.

(በሳጥ) لفظ يشير إلى (البساط / السجاد)، وتنطق بالنطق العربي نفسه (بساط).

(ዲባግ) لفظ يشير إلى (الديباج)، وهو نوع من الأقمشة المعروفة لدى العرب، وهو الحرير، ولفظه من الألفاظ المُعرَّبة، نقلًا عن الفارسية.

(ከታን) لفظ يشير إلى قماش (الكتان)، وتنطق (كِتان).

(ምስሕ) لفظ يشير إلى (المسح) وهو نوع من القماش المنسوج من خيوط الصوف، وعُرف كنسيج يستعمله الرهبان في الأديرة في ملابسهم.

(ኒል) لفظ يشير إلى صبغ (النيلة)، وهو واحد من الأصباغ القديمة المعروفة لدى العرب.

(ቀጥን) لفظ يشير إلى (القطن)، وهو من الخامات المعروفة في نسيج الأقمشة.

(ሱቅ) لفظ يشير إلى (السوق)، رغم وجود لفظ (መሥያጥ) بمعنى (سوق) في الإثيوبية القديمة.

(ወሳይድ) لفظ يشير إلى (الوسائد)، ويلاحظ أن الكلمة استعملت في اللغة الإثيوبية القديمة، بصيغة الجمع في اللغة العربية.

الحقل الدلالي المرتبط بالأعشاب والنباتات والحيوانات

(ዐርቅ) لفظ يشير إلى عود (الأراك / السواك / المسواك)، وتنطق (عرق).

(በጸል/በጸል) لفظ يشير إلى نبات (البصل)، وقد استعملتها الإثيوبية القديمة بالنطق العربي نفسه.

(በጢሕ) لفظ يشير إلى نبات (البطيخ/ الشمام)، ويلاحظ الإبدال بين الحاء في الإثيوبية، والخاء في اللغة العربية.

(ኖኅ/ኮከ) لفظ يشير إلى ثمرة الخوخ، وقد رصدها قاموس ليزلاو مرة بصامت الكاف، ومرة بصامت الخاء.

(ኀንዚር) لفظ يشير إلى حيوان (الخنزير)، وقد استعملت اللفظة كما هي في اللغة العربية.

(ክርም) لفظ يشير إلى نبات (العنب/ الكروم) وقد استعمل اللفظ العربي (كَرّم) بمعنى (الخمر)، أو حقول العنب في بعض النصوص الإثيوبية القديمة.

(ሎሚ) لفظ يشير إلى نبات (الليمون/ اللومي) وهو من النباتات المعروفة كنوع من الحمضيات، ويستعمل كتوابل، وينطق (لومي).

(ሙዘ) لفظ يشير إلى فاكهة (الموز).

(ቅራዲናት) لفظ يشير إلى طائر (أبو قردان)، وهو من الطيور المعروفة في مصر.

(ቀታ) لفظ يشير إلى نبات (القثاء)، ويلاحظ أن اللفظ المستعمل في الإثيوبية القديمة، يقابل (قتة) كما في العامية المصرية.

(ሩዝ) لفظ يشير إلى نبات (الأرز)، ويلاحظ أن اللفظ المستعمل في الإثيوبية القديمة، قد خُفّف الألف، وأصبح ينطق (رُز) كما في العامية المصرية.

(ሰፈርኮል) لفظ يشير إلى فاكهة (السفرجل)، ويلاحظ أنه في الإثيوبية القديمة، أُبدل صامت الكاف، بصامت الجيم، لتنطق (سفركُل).

(ትንባክ) لفظ يشير إلى مادة (التبغ)، وتنطق (تنباك).

الحقل الدلالي الديني (الإسلامي/ المسيحي)

(እስላም) لفظ يشير إلى الدين الإسلامي، وتنطق كما في العربية؛ مجردة من دون لام التعريف (إسلام)، ومنها أيضًا اللفظ (መስልም) وهو لفظ يشير إلى معتنق الإسلام (مُسلم).

(ዐበድ) لفظ يشير إلى (العبد/ الرقيق)، وقد استعملت بالنطق نفسه في اللغة العربية (عبد).

(ዕንሰራ) لفظ يشير إلى عيد (العنصرة) في المسيحية، وهو عيد مسيحي، يُحتفل به وفق الكنيسة القبطية والإثيوبية، بعد عيد القيامة بخمسين يومًا.

(በከር) لفظ يشير إلى الفتاة (البكر/ العذراء)، وينطق بالنطق العربي نفسه (بِكْر)، كما استعملت لفظة عربية أخرى (በቱል) وهي بمعنى (بتول)، وتنطق بالنطق العربي نفسه، في حين أن الإثيوبية القديمة، تستعمل (ደንግል) بمعنى عذراء، وله دلالة مسيحية حين يشير إلى السيدة مريم.

(ብርያሚን) لفظ يشير إلى (البريامين/ عشية العيد) وهو لفظ مأخوذ نقلًا عن العربية المسيحية.

(ዴር) لفظ يشير إلى (الدير)، وقد استعمل في الإثيوبية القديمة بالنطق العربي نفسه، إضافة إلى وجود التركيب الإضافي (ቤተ፡መጎበር) في الإثيوبية القديمة، بمعنى دير.

(መለካዊ) لفظ يشير إلى (المسيحي الملكاني)، وقد دخل من اللغة العربية المسيحية، وتعني «مسيحي أرثوذكسي أو كاثوليكي يتبع الطقس البيزنطي»، والمذهب البيزنطي هو مذهب انتشر في مصر والشام قديمًا، وينطق بالنطق نفسه في اللغة العربية، مع حذف النون لتصبح (ملكاوي).

(መስጊድ) لفظ يشير إلى (المسجد)، وهو مكان تجمع المسلمين لأداء الصلوات، وقد استعمل اللفظ بصورته في اللغة العربية كتابة ونطقًا؛ حيث تنطق (مَسجِد).

(መጥራን) لفظ يشير إلى أحد الرتب الكهنوتية في الكنيسة (مطران)، وتاريخيًّا كانت الكنيسة المصرية الأرثوذكسية، تقوم بتعيين مطران مصري رئيسًا للكنيسة الإثيوبية منذ نشأتها، حتى اتفاقية عام ١٩٥٩م، التي بموجبها أصبح مطران الكنيسة الإثيوبية، من بين الرهبان الإثيوبيين.

(ቆሞስ) لفظ يشير إلى أحد الرتب الكهنوتية المسيحية (قُمُص)، وقد انتقلت إلى الإثيوبية القديمة من العربية المسيحية، وتنطق بنفس النطق العربي لها، ويلاحظ إبدال صامت الصاد في العربية، بصامت السين في الإثيوبية القديمة.

(ጸማዕት) لفظ يشير إلى (قلاية الراهب/ الصومعة)، وقد انتقلت من العربية المسيحية، وتنطق بالنطق العربي نفسه، وتاريخيًّا قد اتبعت الكنيسة الإثيوبية تعاليم الرهبنة، التي وضعها الأنبا باخوم المصري.

الحقل الدلالي المرتبط بالمهن والأدوات وبعض الألفاظ العامة

(እስቀሉቢ) يشير اللفظ إلى آلة فلكية قديمة، عرفت لدى البحارة العرب بمعنى (إسطرلاب)، وأطلق عليه العرب «ذات الصفائح»، وهو نموذج ثنائي البعد للقبة السماوية، وينطق في الإثيوبية القديمة بالنطق نفسه في اللغة العربية، مع إبدال صامت القاف في الإثيوبية القديمة، بصامت الطاء في العربية، لتنطق (أسطولوبى).

(አቶን) يشير اللفظ إلى (الفرن/ الآتون)، وهو الموقد الكبير في اللغة العربية، وينطق في الإثيوبية القديمة (آتون).

(አዜብ) يشير اللفظ إلى (الرياح الجنوبية) المعروفة بـــ «الأزيب»، وهي الرياح الجنوبية النكباء، وهي ريح عاصفة شديدة، وتنطق في الإثيوبية القديمة (أزيب).

(ዐልበት) يشير اللفظ إلى (العلبة/ الصندوق/ الحاوية)، وقد استعملت في الإثيوبية القديمة، بالنطق نفسه في اللغة العربية، وتنطق (عُلبت).

(ዐጣር) يشير اللفظ إلى (العطار/ تاجر العطور/ بائع الشموع)، وقد استعملت الإثيوبية القديمة اللفظ، بالنطق نفسه في اللغة العربية (عطار).

(ደቡስ) يشير اللفظ إلى (الدبوس/ المشبك)، وقد استعملته اللغة الإثيوبية القديمة، بالنطق نفسه في اللغة العربية (دبوس).

(መከሊት) يشير اللفظ إلى (الحقيبة الصغيرة/ المِخلة)، وقد استعملته اللغة الإثيوبية القديمة بالنطق نفسه في اللغة العربية، مع إبدال صامت الكاف في الإثيوبية القديمة، بصامت الخاء في اللغة العربية، لتنطق (مكليت).

(ቃዲ) لفظ يشير إلى (القاضي)، وقد استعمل في الإثيوبية القديمة، نقلًا عن العربية الإسلامية، وارتبط بمهنة القاضي الشرعي، وذلك رغم وجود كلمة (መኰንን) بمعنى (قاضي) في الإثيوبية القديمة، وقد استعمل اللفظ بالنطق نفسه في اللغة العربية، وتنطق (قاضي)، مع ملاحظة إبدال صامت الدال في الإثيوبية القديمة، بصامت الضاد في اللغة العربية.

(ቃሩራ) لفظ يشير إلى (زجاجة / قارورة)، استعمل اللفظ في الإثيوبية القديمة، بالنطق نفسه في اللغة العربية (قارورة)، وارتبطت ببائعي العطور.

(ቀውስ) لفظ يشير إلى أداة (القوس)، وهو من أدوات الحرب والفروسية.

(ሰይፍ) لفظ يشير إلى (السيف)، ويستعمل اللفظ بالنطق نفسه في اللغة العربية.

(ተልሚድ) يستعمل اللفظ بمعنى (تلميذ/ متعلم)، وينطق بالنطق نفسه في اللغة العربية، مع ملاحظة إبدال صامت الذال في اللغة العربية، إلى صامت الدال في الإثيوبية القديمة.

الخاتمة

تظل اللغة العربية لغة الحضارة والعلم والثقافة، وقد تناول المقال - بإيجاز - مكانة العربية، وامتيازها بين اللغات السامية عامة، وعلاقتها بالإثيوبية القديمة خاصة، وكان مبلغ أثر العربية، في دورها الحضاري والتاريخي في إثيوبيا ولغاتها القديمة، بداية من تأثير أدبها وإنتاجها العلمي، وصولًا إلى الاستعانة بالحرف العربي للتعبير، وكتابة اللغات الإثيوبية المختلفة. ومن خلال العرض السابق، للعوامل المؤثرة في استعمال اللغة الإثيوبية، لألفاظ عدة من اللغة العربية، في حقول دلالية مختلفة، جاء في مقدمتها الحقل الدلالي لعلمي الطب والفلك، اللذين اشتهر العرب بالتميز بهما، والتفوق العلمي فيهما، وجاء أيضًا الحقل الدلالي المرتبط

بالتجارة، وما يرتبط بها من ألفاظ، وهو ما تفسره العلاقات التجارية القديمة، الممتدة إلى زمن طويل، وتطورت مع ظهور الإسلام، وما تلا ذلك من تأسيس ممالك الطرز الإسلامي، كما ظهرت ألفاظ عربية عدة مرتبطة بالحقل الدلالي الديني؛ سواء الإسلامي أو المسيحي، وهو ما يعززه الدور التاريخي للكنيسة المصرية الأرثوذكسية، التي تبنت الكنيسة الإثيوبية منذ نشأتها، ويؤكد الوجود الإسلامي، ودوره الحضاري والتاريخي، كما ظهرت حقول دلالية أخرى، مرتبطة بالألوان، والمهن، والنباتات، وغيرها.

لقد أشار المقال إلى طرف خيط جديد، في مجال دراسة أثر اللغة العربية، في واحدة من أقدم اللغات السامية في إفريقيا، وهو بمنزِلة دعوة للمزيد من الدراسات والبحوث، الأكثر عمقًا وتطورًا، في سبر أغوار اللغة العربية، وتتبع أثرها المتنامي غير المنقطع، منذ القدم في اللغات السامية، وخاصة اللغات الإثيوبية، القديمة منها والحديثة.

الهوامش والإحالات

(١) محمد شريف، «العربية ومكانتها بين اللغات السامية دراسة وتقويم،» مجلة: مجلة إضاءات نقدية في الأدبين العربي والفارسي، العدد التاسع، (طهران: جامعة آزاد الإسلامية، ٢٠١٣م)، ٦٩.

(٢) سبتينو موسكاتي، الحضارات السامية القديمة، ترجمة: د. السيد يعقوب بكر، (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٨٦م)، ٤٤.

(٣) حسن ظاظا، الساميون ولغاتهم: تعريف بالقرابات اللغوية والحضارية عند العرب، (بيروت: الدار الشامية للطباعة، ١٩٩٠م)، ١٤.

– رمضان عبد التواب، فصول في فقه العربية، (القاهرة: مكتبة الخانجي للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٩م)، ٣٨.

(٤) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ٣٤.

(٥) مراد كامل، الحبشة بين القديم والحديث، (القاهرة، ١٩٥٩م)، ١٥.

(٦) كارل بروكلمان، فقه اللغات السامية، ترجمة: رمضان عبد التواب، (الرياض، مطبوعات جامعة الرياض، ١٩٧٧م)، ٣٢-٣٤.

(٧) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ٣٤.

(٨) إلياس بيطار، الأبجدية الفينيقية والخط العربي، (دمشق: دار المجد للطباعة والنشر والخدمات الطباعية، ١٩٩٧م)، ٩٤-٩٥.

(٩) عبد التواب، فصول في فقه العربية، ٣٤.

(١٠) إبراهيم أنيس، في اللهجات العربية، (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٧٣م)، ٣٣.

(١١) علي وافي، فقه اللغة، (القاهرة: دار النهضة، ١٩٨٨م)، ١٦٢-٢١٠.

(١٢) نوح شيخ جافو، «البحوث النظرية والتجارب المجتمعية المنجزة لجعل اللغة العربية لغة وظيفية وآفاقها المستقبلية في المجتمع الإثيوبي،» بحث مشارك في مؤتمر اللغة العربية والدراسات البينية: الآفاق والرهانات المجتمعية، (الرياض: جامعة الإمام محمد بن سعود، ٢٠١٤م)، ٣.

(١٣) عمر عبد الفتاح، اللغة العربية في إثيوبيا خلفيات الانتشار والانحسار، مجلة: قراءات إفريقية، العدد الثالث، (الرياض: المنتدى الإسلامي، ٢٠٠٨م)، ٨٩.

(١٤) «التطور اللغوي في إثيوبيا، ومكانة اللغة العربية بين اللغات الإثيوبية،» أعمال المؤتمر الدولي للغة والثقافة في إفريقيا، تحرير: عمر عبدالفتاح، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة، ٢٠٠١م)، ١٣.

(١٥) عبد الفتاح، اللغة العربية في إثيوبيا خلفيات الانتشار والانحسار، ٨.

(١٦) عبد الفتاح، اللغة العربية في إثيوبيا خلفيات الانتشار والانحسار، ٨٩.

(١٧) عبد الفتاح، اللغة العربية في إثيوبيا خلفيات الانتشار والانحسار، ٩١.

(١٨) جافو، «البحوث النظرية والتجارب المجتمعية المنجزة لجعل اللغة العربية لغة وظيفية وآفاقها المستقبلية في المجتمع الإثيوبي،» ٢٩.

– عبد الفتاح، اللغة العربية في إثيوبيا خلفيات الانتشار والانحسار، ٩١.

(١٩) عبد الفتاح، اللغة العربية في إثيوبيا خلفيات الانتشار والانحسار،٩٢.

(20) Charles Ferguson, "The role of Arabic in Ethiopia: A Sociolinguistic Historical Perspective," *Languages and Linguistics Monograph Series*, 23: 1970, 119-120.

(٢١) عبد الفتاح، اللغة العربية في إثيوبيا خلفيات الانتشار والانحسار، ٩٤.

(٢٢) جافو، «البحوث النظرية والتجارب المجتمعية المنجزة لجعل اللغة العربية لغة وظيفية وآفاقها المستقبلية في المجتمع الإثيوبي،» ١١.

(٢٣) موسكاتي، الحضارات السامية القديمة، ٣٨٩.

(٢٤) عبد الفتاح، اللغة العربية في إثيوبيا خلفيات الانتشار والانحسار، ٩٥.

(٢٥) جافو، «البحوث النظرية والتجارب المجتمعية المنجزة لجعل اللغة العربية لغة وظيفية وآفاقها المستقبلية في المجتمع الإثيوبي،» ١٨.

(٢٦) أحمد دياب، «علاقة اللغة العربية باللغات الإفريقية،» مجلة: دراسات إفريقية (الخرطوم: المركز الإسلامي الإفريقي، ٢٠٠٨م)، ١-٩.

(٢٧) كلود جيرمان وريمون لوبلون، علم الدلالة، ترجمة: نور الهدى لوشن، (بنغازي: جامعة قار يونس، دار الكتب الوطنية،١٩٩٧م)، ٥٤.

(٢٨) أ. ف بالمر، علم الدلالة، ترجمة: مجيد الماشطة، (بغداد: الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥م)، ٨٠.

(29) Wolf Leslau, *Comparative Dictionary of Ge'ez* (Classical Ethiopic) (Wiesbaden: Harrassowitz Verlag, 1991).

(٣٠) للمزيد انظر: رمضان عبد التواب، التطور اللغوي مظاهره علله وقوانينه، (القاهرة: مكتبة الخانجي، ١٩٩٧م)، ٩٠.

– عمر مختار، دراسة الصوت اللغوي، (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٨٥م)، ٣٢٤.

أثر اللغة العربية في اللغة الصومالية والعلاقة بين اللغتين

أ. د. **فوزي محمد بارو**، مدير جامعة فتح الرحمن للعلوم والتقنية، مقديشو.

إن العلاقة بين الشعوب العربية والشعب الصومالي علاقة قديمة ومتأصلة ومتينة وشاملة، بل ومتعددة الأشكال لكل جوانب الحياة؛ حيث أصبح الصومال جزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية، والأثر العربي واضح في كل ناحية من النواحي؛ فإذا نظرت إلى اللغة، أو العادات والتقاليد، أو الأدب والفنون، والثقافة عموماً، فإنك تجد أثراً ثابتاً وواضحاً، ويبدو هذا الأثر قوياً وواضحاً أكثر، في الجانب اللغوي.

والمتتبع لتاريخ الشعب الصومالي، يجد أن اللغة العربية عميقة الجذور في تاريخه، وأن أثرها بالغ في ثقافته ولغته، وأن التراث الإسلامي والعربي قد تزامنا في الصومال. وقد استعمل الشعب الصومالي اللغة العربية في الماضي وسيلة للمراسلة والمعاملات التجارية وتوثيق العقود، وغير ذلك من المعاملات الدينية والدنيوية، وهذا الأثر لا يزال محفوظاً وباقياً في المخطوطات الأثرية القديمة. وقد عالج الباحث موضوع الدراسة هذا في أربعة محاور، وفي طيات كل محور موضوعات فرعية، وإليك بها مفصلة:

المحور الأول - خلفية عن جمهورية الصومال (أرضا، وشعبا)

أولاً – الصومال أرضاً

تقع جمهورية الصومال في منطقة شرقي إفريقيا، فيما يعرف بالقرن الإفريقي، وهو أقصى امتداد لإفريقيا في الجنوب الشرقي، وتمتد أراضي الصومال بين خطي عرض ١٢ شمالاً، و ١٣٩ جنوباً، وبين خطي طول ١٤ و ١٥ شرقاً[١].

وتطل جمهورية الصومال على المحيط الهندي، وتقع وسط شواطئه، وتمتد سواحلها على المحيط بأكثر من ٣,٦٠٠ كم، تبدأ من باب المندب شمالاً، وتمتد حتى رأس كامبوني جنوباً.

تحدها شمالاً جمهورية جيبوتي، وجنوباً دولة كينيا، وشرقاً المحيط الهندي، وغرباً دولة إثيوبيا، وتبلغ مساحة الصومال نحو (٦٣٦,٥٤١كم٢)[٢] على أن الصوماليين ينتشرون في مساحة لا تقل عن مليون كم٢،

فيما يطلق عليه الصومال الكبير، وتقع بعض أجزاء الصومال الكبير في غربي إثيوبيا، وشمال شرقي كينيا. عرفت الصومال بعدة أسماء سابقاً، وقد عرّف الفراعنة الصومال قديماً باسم بلاد بونت، وحفظ التاريخ المصري القديم سيرة أهلها، وأقاليمها، ومنتجاتها. وعرفها الفينيقيون باسم إقليم البخور، كما عرّفها اليونانيون والرومانيون، وأطلقوا عليها باسم (بربارووري) في العصور القديمة[٣]، وظلت الصومال معروفة أيضاً باسم القرن الإفريقي، نسبة إلى شكلها على خريطة العالم[٤].

ومع كل هذا، فلا يعرف للآن متى أطلقت كلمة صومال على شعب هذه المنطقة، ومن الذي أطلقها، إلا أنه نظراً لأن الشعب الصومالي شعب يمارس الرعي، ويعتمد في حياة بعض القبائل على هذه الحرفة، فإنه من الممكن وصف هذه التفسيرات هي الأقرب من الواقع.

ثانياً – الصومال شعباً

يقدر عدد سكان جمهورية الصومال بنحو(١٢,٣٠٠,٠٠٠نسمة)، حسب تقرير وزارة التخطيط الاجتماعي الصومالي في عام ٢٠١٦م[٥]. ينتمي الشعب الصومالي للجنس الحامي، وبالتحديد للعنصر الكوشي. والكوشيون يسكنون منطقة شرقي إفريقيا، من حدود مصر شمالاً، حتى القرن الإفريقي جنوباً، ويعرف أيضاً بالحاميين الجنوبيين، تمييزاً لهم عن الحاميين الشماليين[٦].

يشكل الصوماليون وحدة عرقية وثقافية وقومية، على امتداد تشكيلاتهم في المنطقة، ويحملون الملامح الحامية والعربية؛ فهم كغيرهم من شعوب شرقي إفريقيا، وكلهم بلا استثناء مسلمون.

وهناك خلاف كبير حول أصل الصوماليين وسلالتهم، والمعروف أن معظم القبائل في الصومال، تحرص على إرجاع نسبها إلى العرب، وذلك من خلال شخصيات تاريخية مشهورة، على طراز عقيل بن أبي طالب وأبي بكر الصديق، وغيرهما[٧]. ولكن الواقع أن الشعب الصومالي بتركيبته الحالية، شعب مسلم عربي إفريقي.

المحور الثاني - علاقة الصومال بالعالم العربي

لقد أنشأ الموقع الجغرافي للصومال صلة قديمة، بينها وبين عرب الجزيرة العربية، صلة ترجع إلى ما قبل ظهور الإسلام، وذلك بسبب التجارة، ومن ثم توطدت هذه الصلة بعد ظهور الإسلام، واعتناق سكان الصومال له، وحرصهم على فهمه عن طريق تعلم لغته، وحظيت العربية باحترام كبير من الصوماليين[٨]

ويرى بعض المؤرخين، أن القبائل الصومالية نزحت من الجزيرة العربية على فترات متباعدة، منذ الألف الرابع والخامس قبل الميلاد. وقد تؤكد البحوث التاريخية الحديثة أن السبئيين – وهم عرب الجزيرة العربية – قد استوطنوا في مناطق عديدة من الساحل الشرقي لإفريقيا، وأن السبئيين لم يكونوا منعزلين، بل اختلطوا بأهل الساحل، وتزوجوا منهم، وأقاموا بمحطات تجارية في موطنهم الجديد. ومن الطبيعي إذاً،

أنهم حملوا معهم لغتهم وعاداتهم وفنونهم وخبراتهم التجارية، ويعد الاستيطان العربي، بمنزلة عملية صومولة للجنوبيين من العرب، وتعريب لأبناء الشعب الصومالي[٩].

ويذكر المؤرخون أيضاً أن صلات قوية كانت تربط الصومال بأشقائه العرب، وكان يرجع ذلك إلى ما قبل ظهور الإسلام في الجزيرة العربية بعدة قرون، عند ما كان الصومال جزءاً من إمبراطورية تجارية كبيرة، تضم جنوب شبه الجزيرة العربية وساحل خليج عدن، والصومال يسهم في نشاط هذه الإمبراطورية بمنتجاته التي اشتهرت بها بلاده، منذ قديم الزمان، وأهمها: اللبان والبخور والعاج[١٠].

إن الترابط الوثيق بين الشعب الصومالي والأمة العربية، الذي شمل جميع نواحي الحياة، لم يترك مجالاً لأن تكون اللغة العربية في الصومال غريبة أو مفقودة، بحال من الأحوال، بل ظلت ثابتة الوجود، بالغة الأهمية، في حياة الأمة الثقافية والسياسية. ففي القديم توالت الهجرات العربية إلى المنطقة منذ انهيار سد مأرب، كعامل تدعيم اللغة العربية، وعند مجيء الإسلام، وضح الدور الذي لعبه في انتشارها، وتقوية وجودها وإحداث ضرورة تعلم أي فرد شيئاً منها، على الأقل بالقدر الذي يستطيع به تأدية واجباته الدينية، وذلك من خلال علومه ومصادره المعتمدة على اللغة العربية، وشعائرها التي تُؤدى أيضاً بالعربية، كالصلاة والأذان والدعاء[١١].

المحور الثالث - العلاقة بين اللغة العربية واللغة الصومالية

إن العلاقة بين العرب والشعب الصومالي متينة وشاملة لكل جوانب الحياة، والأثر العربي واضح في ذلك، فإذا نظرت إلى اللغة والعادات، والثقافة عموماً، فإنك تجد أثراً ثابتاً قوياً وواضحاً، فالعلاقة قديمة متأصلة، ومتعددة الأشكال؛ حيث أصبح جائزاً لدى الكثيرين وصف الصوماليين عرباً، وأن الصومال جزء لا يتجزأ من الأمة العربية.

بل إن بعض اللغويين، ومن ضمنهم الدكتور/ ممدوح حقي، لا يتردد في أن يعد اللغة الصومالية إحدى اللهجات العربية القديمة، التي انتقلت إلى إفريقيا مع الشعوب التي هاجرت من الجزيرة العربية، بعد موجة التصحر والجفاف، التي ضربت المنطقة في عصور قديمة[١٢].

وبغض النظر عن قول القائل بأن اللغة الصومالية هي إحدى اللهجات العربية، التي انتقلت إلى الصومال، فهي تنتمي إلى فرع اللغات الكوشية، وهناك علاقة بين اللغتين نشأت من مصدرين، هما: الاشتراك في الأصل؛ بحيث ينتميان إلى أسرة لغوية واحدة، وهي: أسرة اللغات الآفروآسيوية، والاتصال المباشر وغير المباشر، في حين نجد أنه لا يفصل بين الصومال والجزيرة العربية إلا الشريط المائي، المسمى: مضيق باب المندب. وعرفت المنطقة بهجرات كثيرة من الجزيرة العربية، وأثرت فيها تأثيراً كلياً في جميع نواحي الحياة،

ومن أجل هذا، فلا غرو من أن تكون اللغة الصومالية متأثرة، وذات علاقة طيبة باللغة العربية. والواقع أن هذه العلاقة سابقة للإسلام، وقد هاجرت كلمات حضارية كثيرة من العربية إلى الصومالية، وترجع إلى عصر قديم لا يعلم وقته، وكلها دليل على عمق العلاقة بين اللغتين[١٣].

وأكثر من ذلك، فإن العربية أصبحت لغة صومالية أصيلة، لأن الصومال لم تعرف طول تاريخها، سوى العربية، وكانت منتشرة في أرجائها منذ فترة طويلة. وبغض النظر عن وجود مجموعات من الشعب الصومالي، لا يحسنون التكلم بالعربية، إلا أن ذلك لا ينفي كونها لغة رسمية للصومال؛ لأن القرن الإفريقي الذي تسكنه القبائل الصومالية مرتبط بالأمة العربية بروابط دينية ولغوية وعرقية، وكانت اللغة العربية هي المستعملة في المعاملات المالية والاجتماعية، ولم يطرأ أي تغيير في هذا الاتجاه، حتى جاء الاستعمار الأوروبي، فبذل مجهودات جبارة في تغيير الاتجاه[١٤].

وعلى هذا الأساس تمكنت اللغة العربية من الانتشار في القطر الصومالي، وأصبحت لغة التعليم، ولغة الدولة الرسمية؛ تسيّر بها الأعمال الإدارية، والمحاكم والمعاملات التجارية، وأجادها السكان، كما شهد بذلك مؤرخو العصور الوسطى، الذين شهدوا بأن سكان الصومال كانوا يتكلمون اللغة المحلية، إلى جانب اللغة العربية، وهكذا احتفظت العربية بهذا المركز، حتى تعرضت البلاد لغزو استعماري[١٥].

إن الشعب الصومالي احتفظ باللغة العربية منذ القدم، وإن كل القرون لم تشهد أي تغيير؛ فالوثائق القديمة بين أمراء الصومال، وإخوانهم في العالم الإسلامي، والمخطوطات العديدة التي ألفت في مختلف الفنون، والتي شملت اللغة العربية وآدابها، والفقه، لهو دليل قاطع على ذلك، أيضاً فإن جميع الرسائل التي تبودلت بين زعماء الصومال في جميع المناطق والمستعمرين كانت مكتوبة باللغة العربية.

وقد تعمقت اللغة العربية في نفوس الشعب الصومالي، ولم تكن المعاهد والمدارس من المدن تحتضن وحدها، وإنما البدو الرحل هم حفظة القرآن الكريم، وكانوا يتغنون بالأشعار العربية، ويحفظون المتون من مضارب الإبل، ومراعي البقر والغنم، حتى نبغ منهم علماء في البادية والحضر على حد سواء[١٦].

وكتبت اللغة الصومالية ولهجاتها بالحرف العربي قديماً، وكان استخدام الحرف العربي في الكتابة قديماً لدى الصوماليين بقدوم العنصر العربي، والثقافة العربية في منطقة القرن الإفريقي، والدول المختلفة التي أقامت في الأراضي الصومالية، من الدول الحميرية، كانت دولاً عربية، وانتشرت الثقافة العربية والإسلامية إبان انتشار الإسلام فيها، وقد انعكس التعايش الثقافي بين الصوماليين والشعوب العربية في اللغة الصومالية وآدابها.

إن التعايش الاجتماعي والتواصل الحضاري، ساعدا على تقوية الصلة والترابط بين اللغتين، وأظهرت الدراسات أيضاً، أن اللغتين: العربية والصومالية، ما زالتا مرتبطتين من حيث أنواع الأبنية المقطعية المستخدمة وتتابعها (الفونتكي) الصوتي[١٧].

وإن ارتباط اللغة الصومالية باللغة العربية، أمر تثبته حقيقة التعايش الاجتماعي، وإن الامتزاج والتعايش المتصل منذ فجر التاريخ إلى اليوم، لم يؤثر في اللغة الصومالية فحسب، وإنما أوجد قاعدة للتخاطب بالعربية واستخدامها في الحياة اليومية، وهذا الاستخدام لا يقتصر على المتعلمين في المدارس وحدهم، بل يتعدى ذلك إلى سائر القطاعات؛ فالقدرة على التحدث بالعربية بين قطاعات واسعة من المجتمع، يرجع الفضل فيها إلى انتشارها في الكتاتيب القرآنية، والمساجد، وإلى التعامل التجاري بين البلدان العربية، والاستماع لإذاعات الدول العربية، إلى غير ذلك من أسباب التداخل بين الصوماليين والعرب[١٨].

وقد أجرى الباحثون بحوثاً عن العلاقة بين العربية والصومالية؛ فاتضح وجود أكثر من ٣٠٪ من الكلمات الصومالية من أصل عربي، تصوملت، وأخذت طابع وخصائص الكلمات، من حيث الاشتقاق والتصريف والقلب[١٩].

وفي هذا المنوال، يرى صالح محمد، بأن نسبة الألفاظ الصومالية من أصل عربي، قد تفوق هذه الأرقام؛ فقد جمع المفردات الصومالية من أصل عربي، وأصدر الجزء الأول من معجم لهذا الغرض، سمّاه: «المعجم الكشاف عن جذور اللغة الصومالية في العربية»، ويتضمن هذا المعجم خمسة آلاف مفردة، تمثل نصف الحروف الهجائية فقط، وهذا يشير ويؤكد كثرة المفردات الصومالية من أصل عربي[٢٠].

إن معظم مفردات اللغة الصومالية، ينتمي أصلاً إلى العربية، ولكنها تعرضت لشيء من التبديل والتحريف، والتقديم والتأخير والحذف، وإنها إذا أعيدت إلى أصلها، فستظهر صورتها العربية السليمة. وبهذا تصبح المفردات العربية في اللغة الصومالية، تشغل ٧٥٪ من ألفاظها، وذلك بعد إدخال شيء من التحريف والقلب في بنية مفرداتها[٢١].

وخلاصة القول؛ فإن العلاقة بين اللغتين العربية والصومالية، المنبثقة من الاشتراك في الأصل، والاتصال المباشر وغير المباشر، وطيدة جدّاً، والأثر كبير، وقد أخذت الصومالية الكثير من المفردات العربية في شتى المجالات، إلا أن الباحث يرى أن نسبة ٧٥٪ نسبة كبيرة، بينما ٣٠٪ قليلة؛ فنسبة الألفاظ العربية في الصومالية أكثر من ثلاثين في المائة، نظراً للواقع، وأقل من ٧٥٪، ويمكن القول: إنها ما بين ٤٥ و٥٠٪، مع العلم بأن حسم أو إصدار قرار حاسم حول هذا النوع من الدراسة يتطلب دراسة إحصائية دقيقة ومتخصصة، وإلا سيكون الأمر عاطفياً من جانب، أو تقريبياً من جانب آخر[٢٢].

المحور الرابع - تأثير اللغة العربية في اللغة الصومالية

أثرت الثقافة العربية في الثقافة الصومالية، وأمدتها بكثير من خصائصها وسماتها، وقد ساعد على هذا التأثير والتأثر عوامل عديدة، منها: جغرافية، واقتصادية، وتاريخية، ودينية، ولغوية.

ومن المعلوم أيضاً، أن كل لغة من لغات العالم، لا بد من أن تتأثر ببعض اللغات الأخرى، أو تؤثر فيها بالأخذ والعطاء، ولهذا، فحيثما اتصل العرب بالصوماليين، تأثرت اللغة الصومالية إلى حد كبير باللغة العربية، وأخذت منها الكثير لسد النقص الموجود فيها، وحينما جاء الإسلام، أخذ الصوماليون بعض الكلمات أو المصطلحات الإسلامية الجديدة، وأضافوها إلى لغتهم.

وعلى أي حال، فإن اللغة الصومالية، تأثرت بالعربية، وأخذت منها كمّاً هائلاً من المفردات والخصائص، وأصبحت تلك الخصائص والمفردات، جزءاً أساسياً من كيان اللغة الصومالية، ومما تجدر الإشارة إليه، أن بعض الكلمات العربية تنطق في اللغة الصومالية بلفظها دون أي تغيير، مثل: (واجب، يقين، نكاح، مسجد، علامة، وغيرها)، وطرأ على بعضها تغيير خفيف، كإبدال الميم الأخيرة من الكلمة نوناً، وهذا لازم في اللغة الصومالية، فيقال في: معلم وآدم، وقلم (معلن، آدن، قلن) وقد يكون هذا التغيير الخفيف بتقديم بعض الحروف وتأخير بعضها، فيقال في أحسنت (أسحنت) ولعنة (نعلة) وهكذا[٢٣].

إن اللغة الصومالية بحكم الاتصال الجغرافي والتاريخي والثقافي مع الشعوب العربية منذ الأزل، وبحكم أن اللغة الصومالية تنتمي مع العربية إلى أسرة لغوية واحدة، فهي متأثرة بدرجة كبيرة باللغة العربية، وهناك جوانب كثيرة يتضح من خلالها التأثير والتأثر بين اللغتين، منها: الجانب الصوتي، والجانب المفرداتي، وكذلك الجانب النحوي، والصرفي، والأدبي، ولا يسمح مجال هذه الدراسة أن نتطرق إلى كل هذه الجوانب بصورة مفصلة، بحيث يتطلب كل جانب منها دراسات مخصصة، لذا، فإننا نستعرض نماذج منها:

أولا - الجانب الصوتي

تتألف اللغة الصومالية من اثنين وعشرين صوتاً صامتاً، كلها نفس الصوامت العربية، لا زيادة عليها، غير أن بعضاً منها نقص، بينما البعض الآخر خضع للتغيير في الصفات.

فأصوات الثاء والذال والزاي والصاد والضاد والظاء، هي الأصوات العربية التي سقطت من أبجدية اللغة الصومالية، علماً بأن الدال في بعض السياقات الصوتية هو الذي ينطق ذالاً أو ظاءً أو ضاداً، والمثال على ذلك: كلمة «ذكر» ينطق (دكر) Dikri، الظهر= دهر= Duhur، كلمة: ضمير= دمير= Damiir، ضمانة = دمانة = Damaanad، وأحياناً يحل صوت [L] في اللغة الصومالية محل [ض] العربية مثل: ضعيف= لعيف= Laciif. وأن السين في السياقات الصوتية، هو الذي ينطق صاداً، مثل: صحيح = سحيح =Saxiix، صبح =سبح =Subax.

وأما صوتا الطاء والغين فخضعا للتغيير في الصفات، وتختلف اللغتان الصومالية والعربية في النطق بهما، وما سوى هذه الأصوات، فموجودة في اللغة الصومالية دون أن يلحقها أدنى تغيير، وهو الذي يكون أبجدية الكتابة الصومالية[٢٤].

أما من حيث النطق فإن الحركات الصومالية تشبه إلى حد كبير الحركات العربية؛ فالحركة الصومالية تنقسم إلى قصيرة وطويلة، وهذه الأخيرة تكون بمضاعفة الحركة القصيرة، وأن الحركات الصومالية، أخذت نبرتها الصوتية من الحركات العربية، التي تنقسم إلى ممدودة ومقصورة. فعلى الرغم من أن الحركات العربية لا ترسم مستقلة عن الحروف، إلا أنها عند النطق والتهجي بالحروف العربية، يظهر صوت كل حركة بصورة متميزة، وتتفق في النطق من الحركة الصومالية المماثلة؛ فكل حركة صومالية تقابلها حركة عربية في النطق، دون الرسم[٢٥].

ثانياً - الجانب المفرداتي

يعد الجانب المفرداتي من أكثر الجوانب اللغوية تأثراً بين اللغتين، وهذا يرجع إلى عمق العلاقات بينهما في الأصل والاتصال، بالإضافة إلى حاجة اللغة الصومالية إلى مفردات كثيرة، لتسد النقص الموجود فيها، فالمفردات العربية كثيرة في الصومالية، وإذا لاحظنا أن أية كلمة شائعة الاستخدام في العربية، فإنه يمكن استخدامها في سياق التركيب الصومالي، لا سيما إذا كان حقلها الدلالي دينياً أو ثقافياً، دون أن يلمس المستمع أيَّ نوع من الغرابة، وإليك بعضاً من هذه المفردات، وعلى سبيل المثال:

العربية	الصومالية	العربية	الصومالية
دين	Diin	قبيلة	Qabiil
دولة	Dowlad	إنسان	Insaan
تاريخ	Taariikh	فرس	Faras
شعب	Shacab	سلطة	Salaat/ ansalato
سماء	Samo/Samad	سكر	Sokor/ Sonkor
ثقافة	Saqaafo	ورقة	Warqad
وطن	Wadan	شهادة	Shahaado
قومية	Qoomiyad	حلم	Hilimo
موت	Amuut	لوح[٢٦]	Loox

وهناك عبارات وجمل عربية دخلت في الاستعمال اللغوي الصومالي، مع تغييرات طفيفة في تراكيبها، فمن ذلك قولهم: «المؤمن هين لين» فالصوماليون يستبدلون أداة التعريف (ka، ك) بأداة التعريف العربية (أل) ويضيفون لها فعل الكينونة (وا waa) فتصبح صيغتها «مؤمنك واهين لين أه» وقولهم: «شفاعة النبي

حق» يستبدلون أداتي التعريف الصومالية (دا da و غ g)، بأداة التعريف العربية: (أل والإضافة)، ثم يضيفون لها فعل الكينونة (وا waa) فتصبح الصيغة «شفاعدا نبغ وا حق» وكذلك قولهم: «سعر السوق غال» يستبدلون أداتي التعريف الصومالية (ك ka وأ a) بأداتي التعريف العربية، (أل) ويضيفون لها فعل الكينونة (وا waa) فتصبح الصيغة: «سعرك سوق وا قال»،

بل إننا نجد من المفردات العربية، التي أصبحت في حكم المماتة في العربية، تستخدم اليوم في الصومال مثل كلمات:

- أنقاس: ويقال في الصومالية Hanqaas هنقاس، وهي جمع نقس في العربية وهو المداد[٢٧]، وهو بصيغة الجمع في الصومال مفرد، وكذلك الدواة Dawaat وهي المحبرة.
- الدجر: يقال في الصومالية Digir وفي العربية تعني اللوبيا[٢٨] وفي الصومالية اسم لجميع أنواع البقوليات: اللوبيا، والفاصوليا والفول المصري، علماً بأنها تقع أساساً على اللوبيا، لأنها الأكثر توافراً في البلاد إن لم تكن الوحيدة.
- ومنها كلمة السليط: يقال في الصومالية Saliid وفي العربية الحديثة الزيت، وهذا اللفظ وجد في شعر امرئ القيس حيث يقول:

  يضيء سناه أو مصابيح راهب أمال السليط بالذبال المفتل[٢٩]

- وكذلك لفظ (أكن) يقال في اللغة الصومالية (Ukun) وهو البيض، وهذا اللفظ يدل في اللغة العربية على العش، وهو مقر البيض، يقول امرؤ القيس (وقد أغتدي والطير في وكناتها) ولكن الصومالية استبدلت الهمزة بالواو كعادتها في التحريف[٣٠].
- الور: War، الور في اللغة العربية وفي الصومالية هو الكلام، وقد جاء في لسان العرب: وما كلامه إلا (ورورة) إذا كان يسرع في كلامه، ويقال في الصومالية:War la,aan waa dhegi la,aan أي عدم تلقي الأخبار، هو الصمم بعينه.
- كلمة War أو (Iska waran) من ألفاظ الاستهلال للتحية، تردد عند اللقاء، وهي دارجة الاستعمال، كثيرة التداول والاستخدام اجتماعياً ولغوياً، ما أن يلتقي صوماليان إلا وتبادلا قول (Iska waran) أي: ما الخبر؟ أو فضلاً زودني بأخبارك وحالك؟
- عب Cab، جاء في لسان العرب «العب» شرب الماء من غير مص، وقيل: أن يشرب الماء ولا يتنفس، وقيل العب: أن يشرب الماء دغرقة، والدغرقة أن يصب الماء مرة واحدة، يقال في الصومال (biyaha cab) أي اشرب الماء، وقال الشاعر:

  إذا عبّ فيها شارب القوم خلته يقبل في داج من الليل كوكباً

ويقال في الطائر: عبَ، ولا يقال شرب. وقد ورد في حديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- حيث قال: (مصوا الماء مصاً ولا تعبوه عباً فإن الكباد من العب) يعني: داء الكبد[٣١].

وإذا تأملنا في قول المصطفى عليه الصلاة والسلام: (فإن الكباد من العب)، يلاحظ أن الصوماليين يقولون عن بعض الأسقام والأمراض المعوية: labo biyood baa ku dhacay أي أن سبب مرضه من اختلاف الماء. وليس في اللغة الصومالية لفظ للشرب، يضاهي فعل (عب) شيوعاً واستعمالاً وكثرة.

وأيضاً، قد أدى أثر اللغة العربية إلى صياغة اللغة الصومالية ألفاظاً عربية، مركبة بألفاظ صومالية أصلية، ذات طابع خاص، تدل على معان ومفاهيم جديدة، لم تعهد عليها الصومالية، وهو ما يمكن تسميته بازدواجية التركيب. وهذا النوع من الكلمة، مركب من كلمتين: عربية وصومالية، وقد تكون الأولى عربية، والثانية صومالية، أو بالعكس، أو قد يكون المركب من كلمتين عربيتين. ويعد هذا المركب في اللغة الصومالية كلمة واحدة، وتدل على معنى واحد، بحيث لا يمكن أن تدل الكلمة الواحدة، سواء من العربية أو الصومالية، على المعنى نفسه الذي دلت عليه الكلمة المركبة.

علماً أنه لا تقل الألفاظ المركبة في الصومالية، عن ٣٠٪ من عدد الكلمات المدونة، المستوعبة في القواميس[٣٢].

وإليك أمثلة من الكلمات المركبة:

jaahil+bixin =Jaahilbixin (جاهل بِحِن) والكلمة مركبة من جهل+ إخراج، وتعني إخراج الجهل، وذلك بأن تزود شخصاً بمعلومات كان يجهل عنها.

Caqli+Celin Caqlicelin وهي مركبة من عقل+ استرجاع، وتعني استرجاع العقل، ويقصد بها النصيحة في هذا المجال.

Xad +dhaaf = Xaddhaaf وهي مركبة من حد + تجاوز ، وتعني متجاوز للحدود لكثرته، وتعني بها الاعتداء إذا التركيب Xadgudub.

Towba + keened Towbakeenid (توبة كين) وهي مركبة من توبة + إتيان، وتعني الإتيان بالتوبة، أو التوبة إلى الله والرجوع إليه، ويقال Cali Wuu Towbadkeenay بمعنى علي تاب إلى الله.

Iimaan + Xumo Iimaanxumo وهي مركبة من إيمان + قليل، وتعني قليل الإيمان، والطمَّاع[٣٣].

وهناك مجالات عديدة، أثرت اللغة العربية فيها على اللغة الصومالية مفرداتيّاً، ولكن لا تسع هذه الدراسات لتناول جميع تلك المجالات، ولكن دعنا نحاول سرد بعض من أهم وأكثر تلك المجالات كنماذج، منها:

١- **المجال الديني:** تعد الألفاظ التي تنتمي إلى هذا المجال، من أكثر وأوسع الألفاظ انتشاراً في اللغة الصومالية، حيث اقترضت اللغة الصومالية من العربية مفردات كثيرة، منها:

العربية	الصومالية	العربية	الصومالية
الدعاء	دعو = Duco	إمام	إمام = Imaam
الصدقة	صدقو = Sadaqo	مؤذن	مؤذن = Muadin
التفسير	تفسير = Tasfiir	الزكاة	سَكو = Sako
حلال	حلال = Xalaal	الوعظ	وَعذي = Wacdi
حرام	حاران = Xaaraan	الصحابي	سحابي = Saxaabi
الشريعة	شرعقة = Sharciga	إيمان	إيمان = Iimaan
التابعي	تابعي = Taabici	النبي	نبقا = Nabiga

٢- **المجال التجاري:** تأتي كلمات وألفاظ هذا المجال بعد المجال الديني، وهي كثيرة جدّاً، منها ما يلي:

العربية	الصومالية مع نطقها العربية	العربية	الصومالية
بضائع	بديعة = Badeeco	وكالة	وكالد = Wakaalad
دخل	دخل = Dakhli	سعر	سعر = Sicir
خسارة	خسارة = Khasaaro	شركة	شركد= Shirkad
دين	دَين = Deen	رأسمال	راسمال = Raasumaal
تجارة	تجارو = Tijaaro	بيع وشراء	بع شرو = Becsharo
جملة	جملو = Jumlo	تاجر	تاجر = Taajir
غال	قال = Qaali	رخيص	رخيس = Rakhiis

٣- **المجال السياسي:** تأتي ألفاظ هذا المجال بعد المجال التجاري، ومنها ما يلي:

العربية	الصومالية مع نطقها العربية	العربية	الصومالية
وزير	وسير = Wasiir	ديمقراطية	Dimuqraadiyad
دولة	دولد = Dowlad	استعمار	استعمار = Isticmaar
جمهورية	Jamhuuriyad	معارض	معارد = Mucaarad
حصانة	حساند = Xasaanad	رئيس الوزراء	Ra,iisu wasaare
حزب	حسب = Xisbi	استقلال	استقلال = Istiqlaal

٤- **المجال الاجتماع :** تأتي ألفاظ هذا المجال بعد المجال السياسي،[٣٤] ومنها ما يلي:

العربية	الصومالية مع نطقها العربية	العربية	الصومالية
قبيلة	Qabiil	مجتمع	Mujtamac
عرس	Aroos	سلطان	Suldaan
حفلة	Xaflad	أسرة	Usro
عشيرة	Cashiiro	زعيم	Saciim[35]
وليمة	Maliimo	نكاح	Nikaax

وهذا قليل من كثير عن المفردات العربية، التي اقترضتها اللغة الصومالية لمجالات متنوعة، مع العلم بأن الكلمة المقترضة تخضع للتكييف حسب القوانين الصوتية للغة الصومالية، كالقلب والإبدال، واستعاضة الأصوات غير الموجودة في الصومالية، بالأصوات القريبة منها ونحو ذلك.

ثالثاً - الجانب النحوي والصرفي

إذا دلفنا قليلاً إلى الحديث عن الجانب الصرفي والنحوي، فنجد أن هناك تشابهاً كبيراً بين اللغتين: العربية والصومالية، الناتج عن الأصل المشترك، الذي تنتمي إليه اللغتان، وإليك أهم هذه الجوانب:

١- الأفعال

أ. الفعل المضارع: نجد أن بعض الأفعال المضارعة في اللغة الصومالية، تبدأ بحروف المضارعة (أنيت) الدالة بشروطها على المضارعة في اللغة العربية، وإليك بعض الأمثلة التي توضح ذلك:

Aqaanaa = أيقن Yaqaanaa= يوقن، Taqaanaa = توقن. Naqaanaa = نوقن. Yaqaaniin = يعرفون ويوقنون. وكذلك الأفعال الأخرى. مثل:

Ahay – أهي – أكون Yihiin – يكونون

Nahay – نهى – نكون Tihiin – تكونون

Yahay– يهى– يكون.

Tahay – تهى – تكون.

ب. فعل الأمر المفرد: إن فعل الأمر المفرد في اللغة الصومالية، غالباً ما يكون ساكن النهاية، وفي هذا تشابه واتفاق بين اللغة الصومالية واللغة العربية، ومثال ذلك:

Abtuk. - اكتب

Cab – عب – اشرب.

Fahan – فهن – افهم.

Cun – عن = كل

Aqri – اقري – اقرأ[٣٦].

٢- أسماء الإشارة: أسماء الإشارة لها الصدارة في اللغة العربية، وكذلك أيضاً في اللغة الصومالية، تتصدر الكلمات والجمل بحالاتها المختلفة، ولا يمكن تأخيرها بأي حال من الأحوال، ومن أمثلة أسماء الإشارة ما يلي:

Kan – كن ـــ هذا.

Tan – تن – هذه.

Kaas – كاس – ذاك

Taas- تاس – تلك.

Haang- هانغ – هؤلاء.

Haanas- هانس – أولئك.

تأتي أسماء الإشارة في أول الجملة كما في اللغة العربية، مثل: Kan waa Maxamed – كن وا محمد – هذا محمد.

Tan waa saacad- تن وا ساعد- هذه ساعة.

٣- **التفريق بين المذكر والمؤنث:** تعد اللغة الصومالية من لغات الجنس والنوع التي تفرق بين الجنسين: المذكر والمؤنث، فهي بذلك تشبه اللغة العربية، فهناك أدوات تعريف خاصة بالمذكر، وأخرى خاصة بالمؤنث في الصومالية، ومع تلك الأدوات، فهناك الحس اللغوي، الذي – أيضاً - يميز بين الأسماء المذكرة والمؤنثة[٣٧]. وإليك الأمثلة:

Masjidka= مسجدك= المسجد. Waqtiga = وَقْتِجَ= الوقت. Makaanka= مكانك= المكان. Qalinka= قلنك= القلم. وغيرها من الكلمات.

Saacat ساعة، Madrasat Madrasad مدرسة. فعلامات التأنيث هنا (d+t) وعلامات التذكير(k,g).

٤- **الاستفهام والنفي:** إن هناك تشابهاً وتقارباً بين اللغة الصومالية واللغة العربية، فيما يتعلق بالاستفهام والنفي، حيث تتصدر أدوات الاستفهام والنفي الكلمة أو الجمل الصومالية في كل الحالات، مثال ذلك في الاستفهام: ماذا فهمت؟ محا فهنتي– Maxaa fahantay ماذا جرى؟ - ماحا جرى = Maxaa jiraa - ماذا قلت؟ مي طتي may dhatii .

أما (ما) النافية فمثالها: ما فهمتُ – مفهمن – Ma fahmin - ما قرأتُ– Ma Aqrin - ما أذنتُ له – Uma idmin.

أما مثال (إن) النافية فهو كالآتي: In falooy= إن فلوي= لا تفعل، كما في قوله عز وجل: «إن أنتم إلا بشر مثلنا»[٣٨] بمعنى ما أنتم، وهذه كثيرة في لهجة ماي الصومالية.

٥- **التركيب الإضافي:** فالمعروف أن المضاف يسبق المضاف إليه في اللغة العربية، مثل: قلم محمد، كتاب اللغة، وكذلك في اللغة الصومالية، وفي هذا الجانب هناك تشابه بين اللغتين: الصومالية والعربية في التركيب الإضافي، ومثاله: Kitaabka Luqadda, Qalinka Maxamed.

أما التشابه في الجانب الصرفي، فيتمثل في الاشتقاق، والإبدال، والقلب؛ فالصومالية لغة قابلة للقلب كالعربية، وهذا يحدث – أحياناً - لنفس الأسماء والأفعال المقلوبة في العربية؛ فهي قابلة لتأثير القلب لغوياً، وفيما يلي نورد بعض الأمثلة في الإبدال والقلب:

Asxaan– أسحان– إحسان - Sinji – سنج – جنس - Xawayaan – حويان – حيوان.

أما من حيث الاشتقاق فإن اللغة الصومالية لغة اشتقاقية نوعاً ما، بحيث لا تكون مثل العربية تماماً، إلا أنها قريبة من جوانب كثيرة، ومثال ذلك:

Fahami فعل ماض بمعنى فهم، Fahamooye، فعل مضارع بمعنى يفهم، Fahan= فعل أمر بمعنى افهم، Fahamoow مصدر بمعنى الفهم، Isfahmid اسم مصدر بمعنى التفاهم. فإن (oow) تدخل دائماً على المصدر، وأصبحت علامة للمصدرية[٣٩].

ومن الجانب الصرفي أيضاً، فهناك تشابه كبير بين اللغتين في أسماء الآلة، التي تبتدئ بالميم في كل من العربية والصومالية. ومثالها في العربية: (منشار، مقص، مدية)، ويقال في الصومالية: (مينشار، منقص، ميندي) بزيادة حرف في كل[٤٠].

رابعاً - الجانب الأدبي

إن الأدب العربي القديم، قد أثر كثيراً في الأدب الصومالي عموماً، وفي الشعر الشعبي الصومالي خصوصاً، وهذا التأثير يمس جوانب كثيرة، منها مقدمة القصائد، ووصف الناقة، وديار المحبوبة، وكذلك وصف الطبيعة، وحتى القافية من جانب؛ فنجد أن الشاعر الصومالي، يأتي في قصيدته بالمعنى نفسه، في كلمات مقابلة للكلمات نفسها التي وردت في الشعر الجاهلي، مثل قوله:

ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي ❊❊❊ بصبح وما الإصباح منك بأمثل

ويقول الشاعر الصومالي: Dheeridaa habeen yahow miyaadan idhaafayn **ومعنى البيت: (ما أطولك أيها الليل ألا تفارقني). والأمثلة كثيرة لا تكاد تحصى.**

وأيضاً، لما كان معظم الصوماليين يعرفون اللغة العربية، فلقد ارتوت القصة الصومالية كثيراً من القصة العربية، عن طريق الترجمة والمشابهة؛ حيث توجد قصص صومالية، تشبه كل الشبه القصص العربية القديمة، مثل: قصة جحا عندما اشترى عدداً من الحمير، ثم ركب واحداً منها، فعدها فوجدها ناقصة، ثم نزل وعد الحمير فوجدها كاملة، وبعد أن فعل ذلك عدة مرات قال: (أمشي وأربح، خير لي من أن أركب وأخسر)[٤١].

كما أن أبا نواس الشاعر العباسي المعروف بالدعابة والفكاهة قد ظهرت شخصيته في الأدب الشعبي الصومالي، تحت اسم (بين هواس) وأصبح بطلاً لكثير من القصص الشعبية الصومالية.

وقد توجد بعض الحكم والأمثال العربية بمعانيها في الأدب الصومالي، مثل:

إذا كان الغراب دليل قوم رمى بهم إلى جيف الكلاب

Nin hordareershey kaagow nagadii Bokti aamoow mu huraaw

وكذلك الحكمة القائلة: لا تنشغل بعيوب غيرك، وتنسى عيوب نفسك.

Daanyeer dubshey miki diimaaw dub dadow yee ki diimee.

فإن الأمثال التي تجري على هذا المنوال كثيرة، ومنها:

Nin qoyani biyo iskama dhowro. بمعنى: أنا الغريق فما خوفي من البلل. ومنها:

Balo ninna waa u baas ninna waa u barwaaqo بمعنى: مصائب قوم عند قوم فوائد.

وهذه الحكم والأمثال العربية، الموجودة بمعانيها الكاملة في الأدب الصومالي، تدل على تأثر الصومالية وآدابها بالعربية منذ أزمان قديمة، وكان طبيعياً أن يحدث هذا التأثر الشديد، في مضمون وتصورات الشعر في الأدبين. أما الأغنية الصومالية فهي كأختها العربية؛ دقيقة المعنى، سهلة التركيب، تعبر تعبيراً صادقاً عن أحاسيس الشعب، وانفعالاته، وانطباعاته، في الموضوعات المختلفة، ففيها الأغاني الوطنية، والدينية، والعاطفية، والشعبية، التي تصور حياة المجتمع الصومالي: تقاليده، ونظمه، وأفكاره، ومشاعره[٤٢].

الخاتمة

إن علاقة الشعب الصومالي بشعوب العالم العربي قديمة قدم التاريخ، وقد كشفت هذه الدراسة عن طبيعة تلك العلاقات بين الصومال والعالم العربي، قديماً وحديثاً، وبصورة ميسّرة، وتطرقت أيضاً للعلاقة بين اللغتين: العربية والصومالية، والمتمثلة في المنشأ، والأصل المشترك؛ حيث تنتمي اللغتان إلى أسرة لغوية واحدة، فضلاً عن علاقة الاحتكاك والتواصل الثقافي والحضاري بين الشعبين؛ فهي أيضاً علاقة متميزة، ومتعددة الأشكال، بسبب الموقع الجغرافي، وإلى جانب ذلك، فإن الشعب الصومالي نفسه، يظهر أنه امتداد لشعوب جزيرة العربية، بشكل أو بآخر. وقد تناولت الدراسة أيضاً مجالات التأثير بين اللغة العربية واللغة الصومالية، ومن أهمها المجال الصوتي، حيث تأثرت اللغة الصومالية كثيراً بالأصوات العربية من حيث النطق والصفات، بل وأخذت الكثير من الأصوات العربية، وكذلك المجال المفرداتي، الذي يعد من أكثر وأوسع المجالات تأثراً بين اللغتين، حيث اقترضت اللغة الصومالية من العربية كمّاً هائلاً من المفردات، تمس جوانب ومجالات عديدة، وقد أصبحت تلك المفردات جزءاً أساسيّاً من الرصيد اللغوي الصومالي. ومن مجالات التأثير – أيضاً – المجال النحوي، والصرفي؛ حيث توجد جوانب تأثير وتأثر بين اللغتين من جهة، وجوانب تشابه وتقارب بينهما من جهة أخرى. وأما الجانب الأدبي فيعد أيضاً من أكثر الجوانب تأثراً بين اللغتين؛ حيث أثر الأدب العربي القديم تأثيراً كبيراً وملحوظاً في الأدب الصومالي عموماً، وفي الشعر الشعبي الصومالي خصوصاً، ويمس هذا التأثير جانبي الأدب: نظمه ونثره. هذا وقد حاولت الدراسة عرض نماذج من كل مجال، لتوضيح ذلك التأثير والتأثر.

الهوامش والإحالات

(١) الموسوعة العربية العالمية، ط٢ (الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع، ١٩٩٩م)، ٢٢.

(٢) حمدي الطاهري، قصة الصومال، ط١ (القاهرة: المطبعة العربية الحديثة، ١٩٧٧م)، ١٧.

(٣) عبد الرزاق حسن، المسح اللغوي في الصومال وتأثير اللغة العربية في اللغة الصومالية (الدوحة: الشركة الحديثة للطباعة، ١٩٩١م)، ١١.

(٤) الطاهري، قصة الصومال، ١٧.

(٥) فوزي بارو، تاريخ اللغة العربية في جمهورية الصومال، ط١ (الرياض: دار الوجوه للنشر والتوزيع، ٢٠١٩م)، ١٩.

(٦) الموسوعة العربية العالمية، ١٦.

(٧) حسن مكي، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، ط١ (الخرطوم: دار المركز للطباعة، ١٩٩٠م)، ١٩- ٣٨.

(٨) محمد عبد المنعم، الصومال وطناً وشعباً ، (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٧٩م)، ١٧٢.

(٩) حسن مكي، السياسات الثقافية في الصومال الكبير، ١٩.

(١٠) تغريد عنبر، دراسة صوتية لظاهرة الاقتراض من العربية (القاهرة: مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٨٧م)، ٩١.

(١١) إسماعيل محمود، اللغة العربية كأداة للإعلام والتوعية في النضال الصومالي، ندوة اللغة العربية في مقديشو (الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية، ١٩٨٦م)، ٨١.

(١٢) ممدوح حقي، الصومال واللغة الصومالية، المسح الشامل لجمهورية الصومال الديمقراطية (بغداد: معهد البحوث والدراسات، ١٩٨٢م)، ٥٣.

(١٣) محمد زهير، في ربوع الصومال (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٤م)، ٣٦.

(١٤) علي أحمد أبو بكر، الدعوة الإسلامية المعاصرة في القرن الأفريقي (الرياض: دار الأمية للنشر، ١٤٠٥هـ)، ٧٢.

(١٥) جامع عيسى، تاريخ الصومال في العصور الوسطى والحديثة (القاهرة: مطبعة الإمام، ١٩٦٥م)، ٧.

(١٦) علي أحمد أبو بكر، الصومال وجذور المأساة الراهنة (بيروت: دار ابن حزم، ١٩٩٢م)، ٤٤-٤٥.

(١٧) علي يلحو، اللغة العربية في الصومال (الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية، ١٩٨٦م)، ٦٩.

(١٨) إستراتيجية تقوية اللغة العربية والخطة الخمسية الأولى في الصومال (مقديشو: اللجنة الوطنية العليا،١٩٨١م)، ١٣.

(١٩) زهير، في ربوع الصومال، ٣٧.

(٢٠) صالح علي، أصول اللغة الصومالية في العربية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤م)، ١٠٨.

(٢١) يلحو، اللغة العربية في الصومال، ١٠٥.

(٢٢) بارو، تاريخ اللغة العربية في جمهورية الصومال، ٢٢٣.

(٢٣) زهير، في ربوع الصومال، ٣٧-٤١.

(٢٤) عبد الناصر معلم، الأخطاء التداخلية الشائعة في التعبير الكتابي (الخرطوم: معهد الخرطوم الدولي، ٢٠٠٣م)، ٣٠.

(٢٥) علي، أصول اللغة الصومالية في العربية، ١٧٦.

(٢٦) علي، أصول اللغة الصومالية في العربية، ١٧٧.

(٢٧) معلم، الأخطاء التداخلية الشائعة في التعبير الكتابي، ٣٢.

(٢٨) علي عبد الله، الأدب الصومالي المعاصر (الرباط: منشورات أبسيسكو، ١٩٨٨م)، ٢٢.

(٢٩) حسين الزوزني، شرح المعلقات السبع (القاهرة: شركة قدس للنشر، ٢٠٠٩م)، ٨١.

(٣٠) الزوزني، شرح المعلقات السبع، ٦٩.

(٣١) محمد ابن منظور، لسان العرب، مادة (ورر، عبب) م٦، ط٣، (بيروت: دار المعارف، ١٩٩٨م)، ٢٧٧٣ -٤٨١٢.

(٣٢) صالح محمد علي، أصول اللغة الصومالية في العربية (القاهرة: دار النهضة العربية، ١٩٩٤م)، ١٧٦.

(٣٣) علي، أصول اللغة الصومالية في العربية، ١٧٧.

(٣٤) بارو، تاريخ اللغة العربية في جمهورية الصومال، ٢٤٢.

(35) Yaasiin Keenadiid, *Qaamuuska Afka Soomaaliga: S, X., C, Q, M* (Muqdisho: Wasaaradda Hidaha iyo Tacliinta Sare, Somaalya. Madbacadda Muqdishu, 1978), 71-260.

(٣٦) عبد الرزاق حسن، المسح اللغوي في الصومال وتأثير اللغة العربية في اللغة الصومالية، ٤٤- ٤٩.

(٣٧) يلحو، اللغة العربية في الصومال، ١٩.

(٣٨) صالح محمد علي، المعجم الكشاف عن جذور الصومالية في اللغة العربية (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ١٩٩٦م)، ٢٧.

(٣٩) علي، المعجم الكشاف عن جذور الصومالية في اللغة العربية، ٢٩.

(٤٠) يلحو، اللغة العربية في الصومال، ٢١.

(٤١) بارو، تاريخ اللغة العربية في جمهورية الصومال، ٢١٧.

(٤٢) حسين يوسف، أثر الثقافة العربية على الثقافة الصومالية، (الرباط: منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، ١٩٨٦م)، ١٠٢.

تقارير

التغيرات المناخية في إفريقيا: دراسة حالة دول القرن الإفريقي

محمد عبد الله نجاني، باحث دكتوراه في الجغرافيا الاقتصادية بجامعة الساحل، دكار.

تعاني القارة الإفريقية في السنوات الأخيرة عدَّةَ مظاهر مناخية، تؤثر سلبًا في مواطنيها، وفي اقتصاداتها أيضًا. ويبدو أن البيئة بدأت تصب لعنتها على ملوثيها؛ حيث تغيرت الظروف المناخية تغيُّرًا حادًّا في سنوات قليلة، وانعكس ذلك على إنتاجية أراضيها، ونقاء هوائها، وجودة مياهها. ولم تكن الدول الإفريقية - جميعها - بدرجة التأثر نفسها بتلك التغيرات، بل نالت بعض الأقاليم النصيب الأكبر من موجات الجفاف، والكوارث الطبيعية، والانبعاثات الكربونية، ومنها دول القرن الإفريقي، التي تصنَّف عالميًّا - هي ودول غربي إفريقيا - على أنها الأكثر تعرضًا للتقلبات المناخية الحادة. ومن هذا المنطلق يستعرض هذا المقال مظاهر التغيرات المناخية في إفريقيا بوجه عام، مع التركيز على حالة دول القرن الإفريقي.

أولًا - مظاهر التغيرات المناخية في إفريقيا

حيث اتسم الوضع المناخي في إفريقيا، وخاصة خلال العامين ٢٠٢٠-٢٠٢١م، باستمرار ارتفاع درجات الحرارة ارتفاعًا متزايدًا، عقب مرور السنوات، لتصل معدلات الارتفاع إلى أقصاها عام ٢٠٢٠ م، كما هو موضح بالشكل رقم (١)، وتسارع ارتفاع مستوى سطح البحر، والظروف المناخية القاسية، مثل الفيضانات، والانهيارات الأرضية، وموجات الجفاف، التي سادت في الساحل الشمالي لخليج غينيا، وفي شمال غربي إفريقيا، وعلى طول الجزء الجنوبي الشرقي من القارة[١].

كذلك ظهر الانكماش السريع للأنهار الجليدية، وخاصة في شرقي إفريقيا، التي من المتوقع أن تذوب تمامًا في المستقبل القريب، مما يشير إلى خطر وشيك؛ فعلى الرغم من أن هذه الأنهار الجليدية، أصغر من أن تكون بمنزلة خزانات مياه مهمة، إلا أنها ذات أهمية سياحية وعلمية بارزة، ومعدلات تراجعهم الحالية، أعلى من المتوسط العالمي، وإذا استمر هذا الأمر، فسيؤدي ذلك إلى انحلال تام للجليد بحلول عام ٢٠٤٠م، ومن المتوقع أن يتحلل جبل كينيا قبل عقد من الزمان، مما سيجعله واحدًا من أولى سلاسل الجبال الكاملة، التي تفقد الأنهار الجليدية، بسبب تغير المناخ، بفعل الإنسان. كما وصلت العديد من

البحيرات والأنهار إلى مستويات قياسية، بما في ذلك بحيرة فيكتوريا، ونهر النيجر في نيامي، والنيل الأزرق في الخرطوم.

شكل رقم (١): مستويات شذوذ متوسط درجة حرارة الهواء بالدرجات المئوية كمتوسط لفترات زمنية تمتد منذ عام ١٩٠٠ حتى عام ٢٠٢٠م

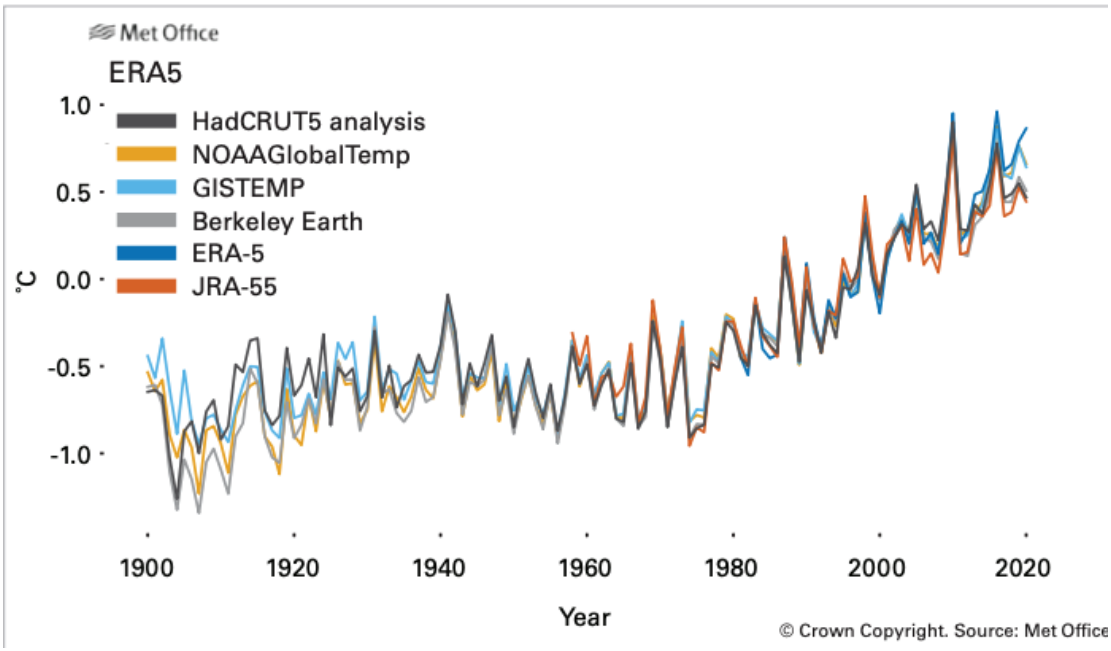

Source: World Meteorological Organization (WMO), *Climate Change Triggers Mounting Food Insecurity, Poverty and Displacement in Africa* (Geneva: WMO, 2021), https://public.wmo.int/en/media/press-release/climate-change-triggers-mounting-food-insecurity-poverty-and-displacement-africa.

هذا فضلًا عن التفاوتات المطلقة في هطول الأمطار، كما تشير المناطق الزرقاء في الشكل، رقم (٢)، إلى هطول أعلى من المتوسط، بينما تشير المناطق البنية اللون، إلى هطول أقل من وذلك للفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢م). كذلك الأحداث الشديدة التأثير، ومنها: تكرار حدوث فيضانات واسعة النطاق، عبر أجزاء كثيرة من شرقي إفريقيا، وشهدت العديد من الدول خسائر في الأرواح، ونزوح كبير للسكان، شملت: السودان، وجنوب السودان، وإثيوبيا، والصومال، وكينيا، وأوغندا، وتشاد، ونيجيريا (التي عانت أيضًا الجفاف في الجزء الجنوبي)، والنيجر، وبنين، وتوغو، والسنغال، وكوت إيفوار، والكاميرون، وبوركينا فاسو[٢].

شكل رقم (٢): تغير كميات هطول الأمطار على القارة الإفريقية كمتوسط للفترة (٢٠٢٠-٢٠٢٢م)

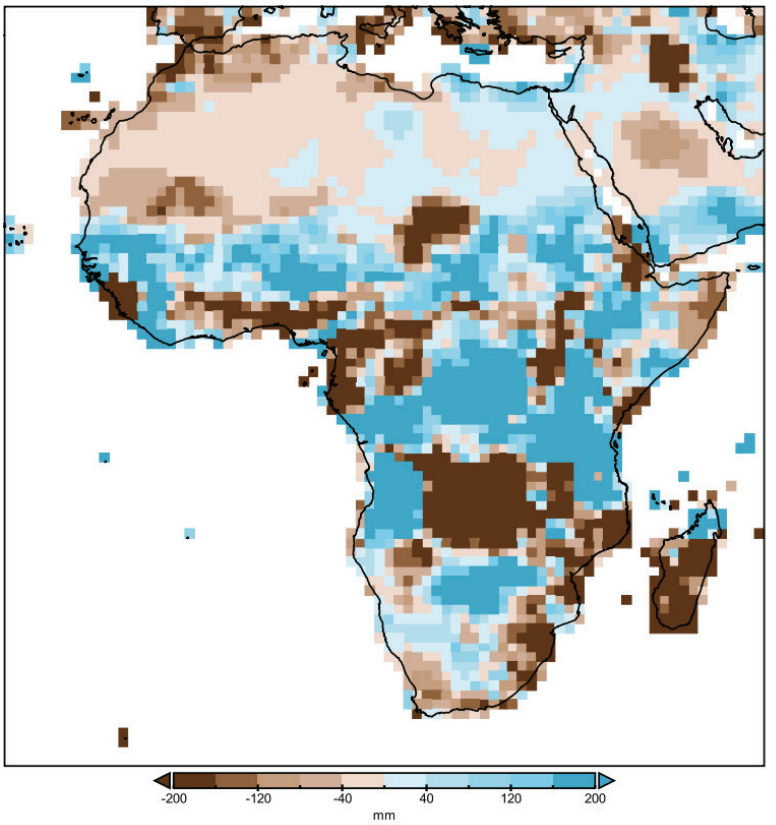

Source: World Meteorological Organization (WMO), *Climate Change Triggers Mounting Food Insecurity, Poverty and Displacement in Africa* (Geneva: WMO, 2021), https://public.wmo.int/en/media/press-release/climate-change-triggers-mounting-food-insecurity-poverty-and-displacement-africa.

وبالنظر إلى كثافة الانبعاثات الكربونية الملوثة للهواء، فإننا نجد أن إفريقيا هي المنخفضة نسبيًّا، عند مقارنتها ببقية العالم، كما هو موضح في الشكل رقم (٣)، حيث يتضح أن إفريقيا تمثل ٢٪ فقط من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري المتراكمة، المرتبطة بالطاقة[٣]. بينما تعد الدول المتقدمة هي المسؤولة عن معظم التغيرات المناخية السلبية بالقارة، وخاصة دول أوروبا والصين؛ فنحو أكثر من ٢٤٠٠ مليار طن من ثاني أكسيد الكربون، المنبعث منذ بداية الثورة الصناعية، كانت بفعل الدول المتقدمة[٤].

شكل رقم (٣): تطور كثافة الانبعاثات الكربونية الملوثة للمناخ لدول العالم خلال الفترة (١٨٥٠-٢٠٢٠م)

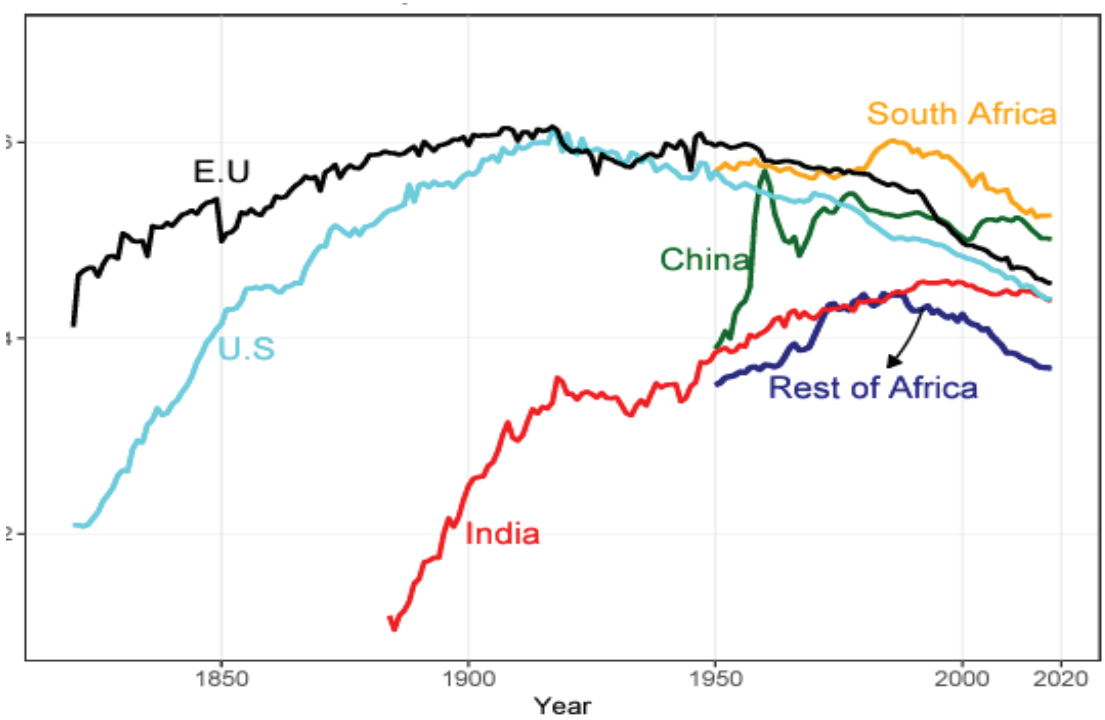

Source: Chuku Chuku and Victor Ajayi, *Working Paper Series 363: Growing Green: Enablers and Barriers for Africa* (Abidjan: African Development Bank Group, 2022), 3.

ثانيًا - مظاهر التغير المناخي وانعكاساته في منطقة القرن الإفريقي

تبلغ التكلفة الاقتصادية المقدرة، التي تتحملها القارة الإفريقية، نتيجة التغيرات المناخية، بنحو ٣٠٪ انخفاضًا، بقيمة الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٥٠م، هذا فضلًا عن العديد من التكاليف الاجتماعية الأخرى[٥]، وكل ذلك واضح وبوجه كبير، في دول القرن الإفريقي التي تتكون من: جيبوتي، وإثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، والصومال، وجنوب السودان، والسودان، فهذه الدول السبع، تتألف من عدد سكان يبلغ ٢٥٠ مليون نسمة؛ وتعد منطقة القرن الإفريقي الأكبر في إفريقيا، من حيث التعرض للمخاطر المتعلقة بتغيرات المناخ، بالإضافة إلى تداعيات الصراع الذي طال أمده، والعنف السياسي القائم في العديد من الدول. وتتركز آثار المخاطر المناخية خصوصًا، على المجتمعات الفقيرة في تلك الدول، التي تعتمد سبل عيشها على

الزراعة البعلية، والتي تأثرت بحكم أحوال الطقس المتغيرة، والمتقلبة تقلُّبًا كبيرًا في الآونة الأخيرة، الأمر الذي أثَّر سلبًا في إنتاجية العديد من المحاصيل، وأدى إلى تزايد خسائرها، كذلك التأثير في الثروة الحيوانية، ونفوق الماشية[٦].

يضاف إلى ذلك انعكاسات اجتماعية أخرى؛ حيث أُجبر أكثر من ١,٢ مليون شخص في مناطق شرقي إفريقيا والقرن الإفريقي على مغادرة منازلهم، نتيجة لظواهر الطقس والمناخ القاسية، مثل: الفيضانات، والعواصف، والجفاف.[٧] وفي دارفور بالسودان، وفقًا لتحليل مناخ شبكة الإنذار المبكر بالمجاعة، تشهد انخفاضًا بنسبة ١٠-٢٠ ٪، بهطول الأمطار الطويلة منتصف السبعينيات، فضلًا عن نوبات جفاف متقطعة، كما زادت درجات الحرارة في المنطقة، بما يزيد على ١ إلى ٣ درجات مئوية، مع توقعات بالزيادة حتى عام ٢٠٣٩م، بنسب تُراوح بين ٠,٥ و١,٣ درجة مئوية سنويًّا[٨].

كما تتعرض دول القرن الإفريقي لظاهرة (النينو)، التي تعرف على أنّها: نمط مناخي معقّد وطبيعي، يحدث في منطقة المحيط الهادئ، بالقرب من خط الاستواء، نتيجة تغيّر في ضغط الهواء، وتتسبّب بارتفاع مستوى سطح البحر، بمقدار نصف متر تقريبًا عن المستوى الطبيعيّ. وتؤدي هذه الظّاهرة – أيضًا - إلى حدوث الكوارث الطبيعيّة، مثل الفيضانات، والأعاصير، والجفاف، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض نسبة الصيد، وتجارة الأسماك في المحيطات. وقد أدت هذه الظاهرة إلى ارتفاع مستوى الفيضانات في مناطق، والجفاف في مناطق أخرى، فضلًا عن أمراض وآفات المحاصيل، والأمراض البشرية، مثل: الملاريا. كذلك تغير أنماط سقوط الأمطار في المنطقة متغيرة للغاية، ما بين نظام الوادي المتصدع والجبال والهضاب، فبعض المناطق لها مواسم ثنائية، بينما البعض الآخر له تأثير أحادي الشكل، وكل ذلك يؤثر في إنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية، وفي النهاية على أمن الغذاء. وقد صنفت دول القرن الإفريقي على أنها أكبر عدد من السكان يعانون انعدام الأمن الغذائي، خلال أحداث النينو/ لعامي ٢٠١٠/٢٠١١م و٢٠١٥ و٢٠١٦م[٩].

وتجدر الإشارة إلى أنه بسبب فقدان الكثير من الموارد الطبيعية في دول القرن الإفريقي، فقد بدأت تظهر الصراعات بوضوح فيما يسمى (صراع الموارد)، والتي ظهرت ظهورًا كبيرًا في جنوب السودان والصومال؛ فقد أثبتت العديد من الدراسات أن نحو ٤٧ دولة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٨م واجهت أكثر من ٦٠٠٠ حالة من الصراع الاجتماعي والسياسي في إفريقيا، منها دول القرن الإفريقي. علاوة على ذلك، تؤدي أنماط الطقس المتغيرة باستمرار إلى اضطراب إمدادات المياه؛ وبالتالي انخفاض إنتاجية الزراعة، وسيتبع ذلك نقص في الغذاء. وكل ذلك يعني أن خصوبة التربة في طريقها إلى الزوال، ممَّا يؤثر سلبًا خاصة في الزراعة الصغيرة، وزراعة الكفاف، وهي الوسيلة الوحيدة لكسب الرزق، لحوالي ثلاثة أرباع السكان في منطقة القرن

الإفريقي، كما تفقد آلاف المجتمعات الرعوية ماشيتها كل عام؛ حيث أدى الجفاف إلى تضاؤل أراضي الرعي، الذي هو أساس العمل في المناطق القاحلة، وشبه القاحلة، بدول القرن. وبسبب نفوق الماشية، اضطر العديد من الرعاة، لبيع الماشية بأسعار منخفضة للغاية (خاصة مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية، والأعلاف، وصعوبة الحصول عليها، فنجد الجفاف يسود مناطق زراعة الأغذية في السودان، وجنوب السودان، وغرب ووسط كينيا، كذلك إثيوبيا، وأوغندا)[١٠].

وتعد منطقة القرن الإفريقي، من أكثر مناطق العالم، التي تعاني انعدام الأمن الغذائي؛ فالدول الثمان: جيبوتي، إثيوبيا، وإريتريا، وكينيا، والصومال، والسودان، وجنوب السودان، وأوغندا، لديهم مجتمع سكاني يصل إلى ١٦٠ مليون شخص، ٧٠ مليونًا منهم (أو ما يقرب من ٤٤٪)، يعيشون في مناطق معرضة لفرط نقص الغذاء، وبفعل آثار تغير المناخ، فضلًا عن تزايد السكان، فمن المتوقع أن يؤدي انخفاض القدرة الزراعية للفرد، إلى زيادة تهديد الأمن الغذائي. هذا في ظل ما تواجهه دول القرن الإفريقي من أزمات إنسانية؛ ففي السودان، كان ما يقرب من ١٣ مليون شخص، بحاجة إلى المساعدة، كما كانت هناك حالة طوارئ غذائية واسعة النطاق في الصومال؛ فنحو ٤ ملايين شخص، يعانون أزمة غذائية حادة، أو مجاعة صريحة فيها. وفي إثيوبيا، احتاج ٤,٥ مليون شخص إلى مساعدات إنسانية طارئة، بسبب قلة الأمطار، وارتفاع شديد في أسعار المواد الغذائية[١١]. وبسبب قلة هطول الأمطار، وانخفاض إنتاج المحاصيل في الأشهر القليلة الماضية، سيواجه ٢,١ مليون شخص في كينيا – وحدها - بما في ذلك اللاجئون من البلدان المجاورة جوعًا شديدًا في الأشهر الستة المقبلة؛ ففي منطقة أوروميا في إثيوبيا - على سبيل المثال - يؤدي الجفاف الشديد إلى تفاقم احتياجات الجوع وسط السكان، الذين يعتمدون على الزراعة الرعوية إلى حد كبير، وفي جميع أنحاء الصومال، يواجه ٣,٥ مليون شخص الجوع بسبب نقص إنتاجية المحاصيل. وفي السودان - على سبيل المثال - احتياجات الجوع أعلى بنسبة تصل إلى ٦٠٪ عن متوسط السنوات الخمس الماضية، بسبب التضخم، والأزمة الاقتصادية والسياسية الحالية في العاصمة. وإذا استمر الجفاف والتضخم والصراع بلا هوادة، فستواجه أجزاء من السودان والصومال وإثيوبيا، مستويات طارئة من الجوع[١٢].

هذا بالإضافة إلى تفشي الأمراض والأوبئة في منطقة القرن الإفريقي؛ إذ وصل عدد حالات تفشي الأمراض المبلغ عنها، وحالات الطوارئ الصحية المتعلقة بالمناخ في منطقة القرن الإفريقي الكبرى، إلى أعلى مستوى لها على الإطلاق، في هذا القرن، مثل: حالات تفشي الجمرة الخبيثة، والحصبة، والكوليرا، والحمى الصفراء، وداء الشيكونغونيا، والتهاب السحايا، والأمراض المعدية الأخرى؛ فنحو أكثر من ٨٠٪ من الأحداث الصحية العامة الحادة المبلغ عنها، كانت بسبب التلوث البيئي، حيث كانت الظروف القاسية في منطقة القرن الإفريقي الكبرى، هي بيئة لتفشي المرض. ويزداد الأمر صعوبة في ظل أن المنطقة تضم نحو ٤,٥ مليون لاجئ، وطالب

لجوء، بالإضافة إلى ١٢,٧ مليون نازح داخليًّا. وغالبًا ما يعني تهجير الأشخاص أنهم سيفقدون الرعاية الصحية التي يحتاجون إليها، بما في ذلك الرعاية الوقائية. ويمكن أن تسهم الملاجئ المؤقتة المزدحمة، التي تعاني سوء المياه، وظروف الصرف الصحي، بزيادة خطر تفشي الأمراض[١٣].

خاتمة

تعاني دول القرن الإفريقي تغيرات مناخية حادة، تؤثر سلبًا في اقتصاداتها، وفي مواطنيها، وهو ما أكده المجتمعون في الاجتماع السابع والعشرين للأمم المتحدة، في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ (COP27)، المنعقد في مصر، في شهر نوفمبر عام ٢٠٢٢م، بضرورة التعامل مع الوضع في القرن الإفريقي على أنه: «أزمة في سبل العيش». وهو يتطلب نهجًا متعدد الجوانب لبناء القدرة على الصمود، بما يضمن توفير الأموال، وغيرها من أشكال الدعم للمجتمعات في تلك الدول، بالإضافة إلى دور بنك التنمية الإفريقي، الذي سبق واستثمر ١,٢ مليار دولار أمريكي، في برنامج مقاومة الجفاف، وسبل العيش المستدامة، لمدة ٢٠ عامًا في القرن الإفريقي[١٤]. ويبقى التحول نحو الاقتصاد الأخضر، للحفاظ على البيئة من التغيرات المناخية، ضرورة قصوى لدول القرن الإفريقي، يحتاج إلى تكاتف الدول المتقدمة، والمؤسسات الدولية.

الهوامش والإحالات

(1) World Meteorological Organization (WMO), *Climate Change Triggers Mounting Food Insecurity, Poverty and Displacement in Africa* (Geneva: WMO, 2021), https://public.wmo.int/en/media/press-release/climate-change-triggers-mounting-food-insecurity-poverty-and-displacement-africa.

(2) Mary Ngure, et al., "Climate Change Stressors Affecting Household Food Security Among Kimandi-Wanyaga Smallholder Farmers in Murang'a County, Kenya," *Open Agriculture*, 6: 1, 2021, 587-588, https://www.degruyter.com/document/doi/10.1515/opag-2021-0042/html.

(3) Mark Napier, "Africa Green Finance Coalition: Seizing the opportunity that green investment provides," *United Nations Framework Convention on Climate Change*, November 2, 2021, https://climatechampions.unfccc.int/africa-green-finance-coalition-seizing-the-opportunity-that-green-investment-provides/.

(4) Chuku Chuku and Victor Ajayi, *Working Paper Series 363: Growing Green: Enablers and Barriers for Africa* (Abidjan: African Development Bank Group, 2022), 2-3.

(5) Napier, "Africa Green Finance Coalition: Seizing the opportunity that green investment provides".

(6) T. K. Seife, "The Impact of Climate Change on Agriculture and Food Security in the Greater Horn of Africa," *South African Journal of Political Studies*, 48: 1, 2021, 98-99.

(7) Napier, "Africa Green Finance Coalition: Seizing the opportunity that green investment provides".

(8) United Nations Environment Programme (UNEP), *Food Security in the Horn of Africa: The Implications of a Drier, Hotter and More Crowded Future* (Nairobi: UNEP, 2011), https://www.unep.org/resources/report/food-security-horn-africa-implications-drier-hotter-and-more-crowded-future-unep.

(9) Seife, "The Impact of Climate Change on Agriculture and Food Security in the Greater Horn of Africa," 99.

(10) UNEP, *Food Security in the Horn of Africa: The Implications of a Drier, Hotter and More Crowded Future*.

(11) UNEP, *Food Security in the Horn of Africa: The Implications of a Drier, Hotter and More Crowded Future*.

(12) "Worsening drought and conflict drives extreme food needs in Horn of Africa, warns IRC," *Business Insider Africa*, November 2, 2021, https://africa.businessinsider.com/apo/worsening-drought-and-conflict-drives-extreme-food-needs-in-horn-of-africa-warns-irc/pflhlck.

(13) "The Greater Horn of Africa's Climate-Related Health Crisis Worsens as Disease Outbreaks Surge," *World Health Organization*, November 3, 2022, https://www.afro.who.int/news/greater-horn-africas-climate-related-health-crisis-worsens-disease-outbreaks-surge.

(14) "COP27: Horn of Africa's People Need Climate Money Now," *United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs*, November 15, 2022, https://www.unocha.org/story/cop27-horn-africa%E2%80%99s-people-need-climate-money-now.

الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية في إفريقيا وضرورة التحول الأخضر وآلياته

د. **علي زين العابدين قاسم**، أستاذ مساعد الاقتصاد الزراعي، معهد التخطيط القومي، القاهرة.

للتغيرات المناخية آثار سلبية في الاقتصاد، جرَّاء الأضرار التي تسببها على مستوى الممتلكات، والبنية التحتية، وكذا فقدان الإنتاجية، بالإضافة إلى زيادة معدلات الهجرة الجماعية، وما تسببه أيضًا من تهديدات أمنية[١]. ويُعد ثاني أكسيد الكربون (CO_2) أهم غازات الدفيئة، وتُقدر الإحصائيات، أن تركيزه في الغلاف الجوي عالمياً في عام ٢٠٢١م، قد بلغ نحو ٤١٥,٧ ± ٠,٢ جزء في المليون تمثل نحو ١٤٩٪ من مستويات ما قبل الصناعة[٢]. وكذلك يُعد الميثان (CH_4)، وأكسيد النيتروز (N_2O) مهمَّين للغاية - أيضًا - للمناخ العالمي، وبلغ تركيزهما بالأجزاء في المليار في العام ذاته نحو ١٩٠٨ ± ٢، ٣٣٤,٥ ± ٠,١ وتمثل نحو ٢٦٢٪، ١٢٤٪ من مستويات ما قبل الصناعة على الترتيب. وتأتي آسيا على رأس المساهمين في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، من الوقود الأحفوري والصناعة، يليها شمال أمريكا وأوروبا، حيث تبلغ مساهمات القارات الثلاث نحو ٥٨٪، ١٧٪، ١٤٪ من انبعاثات العالم من هذا الغاز، المُقدرة بنحو ٣٧,١٢ مليار طن في عام ٢٠٢١م، بينما لم تسهم إفريقيا وجنوب أمريكا وأستراليا في تلك الانبعاثات إلا بمساهمة ضئيلة، بلغت نحو ٤٪، ٣٪، ١٪ على الترتيب. وعمومًا، لا تسهم إفريقيا في إجمالي انبعاثات غازات الدفيئة، إلا بنحو ٨٪ فقط، في حين تسهم قارات آسيا، وشمال أمريكا، وأوروبا، بنحو ٥٢٪، ١٥٪، ١٢٪ من تلك الانبعاثات على الترتيب[٣].

والواقع أن تأثير تغير المناخ سوف يقع وقوعًا غير متناسب على أفقر دول العالم، وكثير منها هنا في إفريقيا، على الرغم من هامشية مساهمتها في غازات الدفيئة؛ فالفقراء في إفريقيا هم بالفعل من يتقدمون الخطوط الأمامية للتلوث والكوارث، وتدهور الموارد، والأراضي. وبالنسبة لهم، فإن التكيف هو مسألة بقاء مطلقة[٤]. ومن ناحيةٍ أخرى، يُعد التأثير المحتمل لتغير المناخ على إنتاجية المحاصيل ضغطًا إضافيًا على نظام الغذاء العالمي، الذي يواجه بالفعل التحدي الصعب المتمثل في زيادة إنتاج الغذاء، لإطعام ٩ مليارات شخص، بحلول عام ٢٠٥٠م، مع تغير أنماط الاستهلاك، وتزايد ندرة المياه والأراضي[٥]، خاصةً في بعض المناطق، مثل: إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، أو

جنوب آسيا، التي تعاني بالفعل انعدام الأمن الغذائي، وحيث يزداد عدد السكان، وهو الأمر الذي يجعل تغير المناخ يشكل ضغطًا إضافيًا، يدفع الأنظمة إلى حافة الهاوية[٦].

ويُلقي هذا المقال الضوء على بعض الآثار أو الانعكاسات الاقتصادية، للتغيرات المناخية في إفريقيا، وآليات التحول الأخضر، كوسيلة من وسائل التخفيف من الآثار السلبية لتلك التغيرات.

أولًا - الانعكاسات الاقتصادية للتغيرات المناخية في إفريقيا

١- التغيرات المناخية في إفريقيا

يهدِّد ارتفاع درجات الحرارة، ومستويات سطح البحر، وتغير أنماط هطول الأمطار، والطقس الأكثر قسوة، صحة الإنسان وسلامته، والأمن الغذائي والمائي، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في إفريقيا[٧]. وعلى الرغم من المساهمة الضئيلة لبلدان القارة الإفريقية في الانبعاثات، إلا أنها تتعرض لآثار الاحتباس الحراري بعدة طرق مختلفة، منها: التغيرات في المناخ المائي[٨]، وفقدان التنوع البيولوجي، وزيادة معدلات حرائق الغابات، التي تظهر بالفعل اليوم[٩]. كما أن ارتفاع درجات الحرارة، وتجفيف التربة، وزيادة ضغط الآفات والأمراض، وزيادة التصحر، والفيضانات، وإزالة الغابات، والتعرية، كلها علامات على حدوث تغير مناخي فعلي، يمثل أحد أكبر التهديدات البيئية والاجتماعية والاقتصادية، التي تواجه إفريقيا[١٠].

وقد لوحظ زيادة المتوسط السنوي لدرجات الحرارة القريبة من السطح في إفريقيا، على مدى العقود الخمسة الماضية، لا سيما في أجزاء من المناطق شبه الاستوائية، ووسط إفريقيا الاستوائية؛ حيث ارتفعت درجات الحرارة فوق هذه المناطق، بأكثر من ضعف المعدل العالمي[١١]. وقد استمرت إفريقيا في تسجيل اتجاه احتراري، بمتوسط زيادة، يبلغ نحو + ٠,٣ درجة مئوية/العقد بين عامي ١٩٩١ و٢٠٢١م، وهي زيادة أسرع من الارتفاع الذي حدث بين عامي١٩٦١ و١٩٩٠م، والذي بلغ + ٠,٢ درجة مئوية/العقد[١٢].

٢- وقت ظهور التأثيرات الاقتصادية للتغير المناخي في العالم وفي إفريقيا

وقُدم حديثًا مفهوم وقت ظهور التأثيرات الاقتصادية (Time of Emergence of Economic Impacts)[١٣] للتغير المناخي، ويُشار إليه اختصارًا بـ(ToEI)، والذي يحدد اللحظة الأولية، عندما تتجاوز مؤشرات تأثير تغير المناخ عتبة محددة مسبقًا، من صدمات الناتج الاقتصادي، في منطقة جغرافية معينة. حيث من المتوقع، وفقًا لانبعاثات الكربون المعتادة، أن تظهر التأثيرات الاقتصادية للتغير المناخي على الاقتصاد العالمي بحلول عام ٢٠٩٥م. وعلى المستوى الإقليمي، فمن المتوقع أن تظهر (ToEI) في أوروبا الغربية بحلول عام ٢٠٧٥م، وفي الهند بحلول عام ٢٠٨٣م، وفي إفريقيا بحلول عام ٢٠٨٥م. ولا شك أن للاختلافات المحلية دورًا في

ظهور التأثيرات الاقتصادية للتغير المناخي، حيث وصلت باريس بالفعل إلى (ToEI) نحو عام ٢٠٢٠م، بينما ستصل شنغهاي إليها نحو عام ٢٠٨٠م[١٤].

٣- بعض مظاهر الآثار الاقتصادية للتغيرات المناخية في إفريقيا

عادة ما يرتبط تغيّر المناخ سلبًا بالنمو الاقتصادي، على المدى القصير والطويل. ويُقدر أن ارتفاع متوسط تغير درجة الحرارة بدرجة واحدة، من شأنه أن يقلل تقليلًا كبيرًا من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في إفريقيا، بنسبة قد تصل إلى ١,٦٨٪ على المدى القصير، وبنحو ٢,٤٥٪ على المدى الطويل[١٥]. وقد بحثت إحدى الدراسات العلاقة بين التغيرات المناخية والزراعة في عشرين دولة إفريقية، خلال الفترة من ١٩٩٧ حتى ٢٠١٧م، وقد أظهرت النتائج علاقة عكسية معنوية، بين درجات الحرارة، والناتج الزراعي في البلدان محل الدراسة[١٦]. ومن المتوقع أن تؤثر الزيادة في متوسط درجة الحرارة السنوية تأثيرًا كبيرًا في النمو الاقتصادي لمناطق خطوط العرض والطول المنخفضة، التي يقع فها معظم الاقتصادات الإفريقية الناشئة، والعديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي.[١٧] كما تُنبئ العديد من النماذج المناخية، بالآثار السلبية لتغير المناخ على الإنتاج الزراعي، والأمن الغذائي، في أجزاء كبيرة من إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى[١٨].

وفي عام ٢٠٠٦م توقعت دراسة استقصائية شملت ١١ دولة لأكثر من ٩٥٠٠ مزارع، أن صافي الإيرادات من الزراعة في جميع أنحاء إفريقيا، قد تنخفض بمقدار ٢٣ مليار دولار، و٣٨ مليار دولار، كاستجابة لارتفاع درجة الحرارة بمقدار ٢,٥ درجة مئوية، و٥ درجات مئوية على الترتيب. كما قُدِّر أن تلك الإيرادات الصافية من الزراعة، من المتوقع أن تنخفض بمقدار ٤ أو ٩ مليارات دولار، مقابل انخفاض معدلات هطول الأمطار، بنحو ٧٪ أو ١٤٪ على الترتيب[١٩].

واستمرارًا لرصد الآثار الاجتماعية الاقتصادية للتغيرات المناخية في إفريقيا، فقد قدَّر تقرير حالة المناخ في إفريقيا عام ٢٠٢٢ م، مساهمة ارتفاع درجة الحرارة، في انخفاض نمو الإنتاجية الزراعية في إفريقيا، بنحو ٣٤٪ منذ عام ١٩٦١م. ومن المتوقع أيضًا، أن يصاحب الاحترار العالمي البالغ ١,٥ درجة مئوية انخفاضٌ بنسبة ٩٪ في محصول الذرة في غربي إفريقيا، وانخفاض بنسبة ٢٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ في محصول القمح في جنوب وشمال إفريقيا، مع توقع باستمرار هذا الاتجاه مستقبلًا، وهو أمر من شأنه زيادة خطر انعدام الأمن الغذائي الحاد، وسوء التغذية[٢٠].

وأوضح تقرير حالة المناخ في إفريقيا عام ٢٠٢١ م أن انعدام الأمن الغذائي، يزداد بما يُراوح بين ٥ نقاط و٢٠ نقطة مئوية، مع كل فيضان أو جفاف في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. كما أن تلك التأثيرات المناخية، من شأنها – أيضًا – التسبب في تراجع على صعيدي الصحة، ومواظبة الأطفال على الدراسة، وهو الأمر الذي ربما يؤدي إلى تفاقم التفاوت في الدخل، وعدم المساواة بين الجنسين في المدى الطويل. كما

سجَّل التقرير ذاته زيادة بنسبة ٤٠ ٪ تقريبًا في عدد السكان المتضررين من انعدام الأمن الغذائي، في عام ٢٠٢٠م، مقارنةً بالعام السابق[٢١].

ولم تقتصر التأثيرات الاقتصادية للتغيرات المناخية في إنتاجية المحاصيل والأمن الغذائي، وإنما تمتد لتشمل مناحي نفسية وصحية أيضًا؛ فعند دراسة تأثير الاحترار العالمي على العمال الزراعيين، في منطقتين من أكثر المناطق ضعفًا، وهما: إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وجنوب شرق آسيا، فقد أشارت النتائج إلى أن الإجهاد الحراري مع ارتفاع درجة حرارة العالم، بمقدار ٣ درجات مئوية، من الممكن أن يؤدي إلى تقليل قدرة العمل في الزراعة بنسبة ٣٠٪ إلى ٥٠٪، مما يؤدي إلى زيادة أسعار المواد الغذائية، ويتطلب مستويات أعلى بكثير من العمالة في قطاع المزارع[٢٢].

ثانيًا - التحول الأخضر وآليات التخفيف من آثار التغيرات المناخية عالميًّا وفي إفريقيا

ومن أجل التكيف مع التحديات المناخية المستقبلية، فمن المهم لصناع القرار في إفريقيا، المساعدة في تقليل الآثار السلبية على المجتمع، وعلى وجه الخصوص، حماية الفئات الضعيفة[٢٣]. وقد تُنُبِّئَ في عام ٢٠٠٦م بأن انبعاثات الكربون العالمية، يمكن أن تستقر بحلول منتصف القرن، باستخدام مجموعة من إستراتيجيات التخفيف، لتحقيق صافي انبعاثات صفرية، بحلول منتصف القرن، منها خمسة محاور أساسية، هي:[٢٤]

١- آليات الحفاظ على الطاقة: مثل تحسين كفاءة النقل، وخفض عدد الأميال المقطوعة، وكفاءة الأبنية؛ سواء للاستخدامات السكنية أو الصناعية، وزيادة كفاءة إنتاج الكهرباء.

٢- تحسين استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة، مثل: استبدال الفحم بطاقة الرياح، والطاقة الشمسية، وزيادة إنتاج الوقود الحيوي.

٣- تحسين الأحواض الطبيعية:[٢٥] من خلال وقف إزالة الغابات، وإعادة التشجير، وحراثة جميع الأراضي الزراعية العالمية، بالطرق الكفيلة بحفظها، وعدم تدهورها، بالإضافة إلى الحفاظ على المحيطات.

٤- تحديث المنشآت النووية كافة.

٥- إدارة الكربون الأحفوري: من خلال تبديل الوقود (الفحم إلى الغاز)، وتغيير مزيج الوقود الأحفوري في سوق الطاقة العالمي الحالي، وتوسيع استخدامات الكهرباء القائمة على الوقود الأحفوري، مع احتجاز الكربون وتخزينه.

وقد رُصد تقدُّمٌ في تحقيق مستهدفات بعض محاور تلك الإستراتيجيات، مثل: تحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وتقليل استخدام المركبات على سبيل المثال؛ ومع ذلك، يوجد تقدم ضئيل أو حتى سلبي، في العديد من المحاور الأخرى، لا سيما فقدان غطاء الأشجار الاستوائية في آسيا وإفريقيا[٢٦].

ومن الممكن لسياسات التخفيف، مثل: التحول الأخضر، أن تؤخر الآثار الاقتصادية الشديدة لتغير المناخ، لمدة ثلاثة عقود في أمريكا اللاتينية، والشرق الأوسط، واليابان، وبعقدين في الهند، وأوروبا الغربية، والولايات المتحدة، وبعقد واحد في إفريقيا[٢٧]. إلا أن تلك السياسات في إفريقيا ربما تكون بحاجة إلى المزيد من الجهود، خاصة وأن ما يقارب من ٦٠٪ من السكان في إفريقيا، يفتقرون - على سبيل المثال - إلى أنظمة تحذير مبكر، تعلِّم الناس بأن الطقس الخطير في طريقه إليهم، وتُخبر: كيف يمكن للحكومات والمجتمعات والأفراد التصرف، لتقليل الآثار الوشيكة؟[٢٨].

ولا جدال، فإن لسياسات التخفيف تكلفة، ربما تكون أكثر من قدرات الكثير من البلدان الإفريقية، حيث تُقدّر تكلفة التكيُّف في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بما يُراوح بين ٣٠ و٥٠ مليار دولار أمريكي سنويًا،٪٣-٢ من الناتج المحلي الإجمالي الإقليمي، على مدى عقد من الزمان، ينتهي في ٢٠٣٠م. كما يستلزم تحقيق التنمية القادرة على التكيف مع تغيّر المناخ في إفريقيا، استثمارات في البنى الأساسية للأرصاد الجوية الهيدرولوجية، ونظم الإنذار المبكر[٢٩].

وربما يدعو للتفاؤل ما اتُّفق عليه في مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ COP27 الذي عقد في شرم الشيخ، في نوفمبر من العام الماضي، لتوفير تمويل «الخسائر والأضرار»[٣٠] للبلدان الضعيفة، التي تضررت بشدة من الكوارث المناخية؛ حيث اتخذت الحكومات قرارًا باتخاذ ترتيبات، لتمويل وتخصيص صندوق لمساعدة البلدان النامية، في الاستجابة للخسائر والأضرار، وإنشاء «لجنة انتقالية»[٣١]، لتقديم توصيات، حول كيفية تفعيل تلك الترتيبات، قبل COP28 العام المقبل[٣٢]، وعلى الرغم من ذلك، فلم يُتوصَّل إلى اتفاق يتعلق بالتخفيف، خاصة ما يتعلق بشأن التخلص التدريجي من الفحم وغيره من الوقود الأحفوري، أو تحديد فترات ذروة الانبعاثات، وربما يعيق ذلك الجهود المبذولة للحد من متوسط زيادة درجة الحرارة العالمية، إلى ١,٥ درجة مئوية (أعلى من مستويات ما قبل الصناعة)[٣٣].

خاتمة

من الضروري - عالميًّا - التحول إلى الاقتصاد الأخضر، من خلال التنفيذ الفعال لإستراتيجيات تخفيف الآثار السلبية للتغير المناخي، ومنها: زيادة حوافز الاستثمار لخلق عدد كبير من الوظائف الخضراء، وتحسين استخدامات الطاقة الجديدة والمتجددة، وتحسين الأحواض الطبيعية، وإدارة الوقود الأحفوري، وغيرها. ويجب أن تتكاتف الجهود الدولية، خاصة من البلدان الصناعية الكبرى، في الحد من التغيرات السلبية للتغيرات المناخية من جهة، والالتزام بتمويل البلدان الإفريقية لمعالجة خسائرها من جهةٍ أخرى. وعلى البلدان الإفريقية - أيضًا - تبني السياسات التي من شأنها التأقلم، والتخفيف من آثار التغيرات المناخية، ومنها التحول الأخضر.

ومن الأهمية بمكان للبلدان الإفريقية، الاستفادة من النتائج الرئيسة لمؤتمر COP27، والتي منها إطلاق مبادرة الغذاء والزراعة من أجل التحول المستدام، والهادفة إلى تحسين كمية ونوعية مساهمات تمويل المناخ، لتحويل الزراعة والنظم الغذائية بحلول عام ٢٠٣٠م. وللوصول إلى تلك الغايات، يجب الاعتراف بدور الجهات الفاعلة غير الحكومية، في حث الحكومات على الوفاء بالتزاماتها.

الهوامش والإحالات

(1) Sheereen Fauzel, "Economic Impact of Climate Change on Agriculture: Case of Africa," in *Handbook of Climate Change Management*, edited by Johannes Luetz and Desalegn Ayal (New York: Springer Cham, 2021), 1914-1935.

(٢) قبل عام ١٩٧٠م.

(3) Hannah Ritchie, et al., "CO_2 and Greenhouse Gas Emissions," *Our World in Data,* 2020.

(4) Debay Tadesse, *ISS Paper 220: The Impact of Climate Change in Africa* (Pretoria: the Institute for Security Studies, 2010), https://issafrica.s3.amazonaws.com/site/uploads/Paper220.pdf.

(5) J. Beddington, "Food Security: Contributions from Science to a New and Greener Revolution," *Philosophical Transactions of the Royal Society B*, 365: 1537, 2010, 61-71, https://royalsocietypublishing.org/doi/10.1098/rstb.2009.0201.

(6) Benjamin Sultan, "Global Warming Threatens Agricultural Productivity in Africa and South Asia," *Environmental Research Letters*, 7: 4, 2012, https://iopscience.iop.org/article/10.1088/1748-9326/7/4/041001/pdf. [[[

(7) World Meteorological Organization (WMO), *WMO 1253: State of the Climate in Africa 2019* (Geneva: WMO, 2020), https://library.wmo.int/doc_num.php?explnum_id=10421.

(٨) Hydroclimate أو المجال العلمي الذي يجمع بين الهيدرولوجيا والمناخ، بما في ذلك تأثيرات المياه وعملياتها على مناخ الأرض، وتأثيرات أنماط المناخ وتغيره على الدورة الهيدرولوجية العالمية (أو دورة المياه).

(9) Maha Al-Zu'bi, et al., "African Perspectives on Climate Change Research," *Nature Climate Change*, 12: 12, 2022, 1079-1084.

(10) Tadesse, *ISS Paper 220: The Impact of Climate Change in Africa.*

(11) F. Engelbrecht, et al., "Projections of Rapidly Rising Surface Temperatures Over Africa Under Low Mitigation," *Environmental Research Letters*, 10: 8, 2015.

(12) World Meteorological Organization (WMO), *WMO 1300: State of the Climate in Africa 2021* (Geneva: WMO, 2022), https://library.wmo.int/doc_num.php?explnum_id=11512.

(13) Time of Emergence of Economic Impacts.

(14) Predrag Ignjacevic, et al., "Time of Emergence of Economic Impacts of Climate Change," *Environmental Research Letters*, 16: 7, 2020.

(15) R. Iman, "The Impact of Climate Change on Economic Growth in Africa: An Econometric Analysis,". *Finance and Business Economies Review*, 2022, 398 - 410.

(16) Fauzel, "Economic Impact of Climate Change on Agriculture: Case of Africa".

(17) Nkongho Arreyndip, "African Continental Free Trade Area (AfCFTA): Projected Economic Impact Assessment Under Future Warming in CMIP6," *Environmental Research Letters, 16*: 2021.

(18) Tadesse, *ISS Paper 220: The Impact of Climate Change in Africa.*

(19) Pradeep Kurukulasuriya, "Economic Impact of Climate Change on African Agriculture" (Doctorate Dissertation, Yale University, USA, 2006).

(20) WMO*, WMO 1300: State of the Climate in Africa 2021.*

(21) World Meteorological Organization (WMO), *WMO 1275: State of the Climate in Africa 2020* (Geneva: WMO, 2021), https://library.wmo.int/doc_num.php?explnum_id=10929..

(22) Cicero Lima, Heat stress on agricultural workers exacerbates crop impacts of climate change, *Environmental Research Letter*, 16: 4, 2021.

(23) United Nations Environment Programme, *Climate Change Challenges for Africa: Evidence From Selected Eu-Funded Research Projects* (Nairobi: UNEP, 2012).

(24) R. Socolow, "Stabilization Wedges: an Elaboration of the Concept," *Avoid. Danger. Clim. Chang*, (New York: Cambridge University Press, 2006), 54-347.

(25) Enhanced Natural Sinks.

(26) Nathan Johnso, et al., "Stabilisation Wedges: Measuring Progress Towards Transforming the Global Energy and Land Use Systems," *Environmental Research Letters,* 16: 6, 2021.

(27) Ignjacevic, et al., "Time of emergence of economic impacts of climate change".

(28) WMO*, WMO 1300: State of the Climate in Africa 2021.*

(29) WMO, *WMO 1275: State of the Climate in Africa 2020.*

(30) "The Loss and Damage Fund'.

(31) Transitional committee.

(32) "COP27 Reaches Breakthrough Agreement on New "Loss and Damage" Fund for Vulnerable Countries," *United Nations Climate Change News*, November 20, 2022, https://unfccc.int/news/cop27-reaches-breakthrough-agreement-on-new-loss-and-damage-fund-for-vulnerable-countries.

(33) Fazal Issa, "COP27 Outcome: Reflections on the Progress Made, Opportunities Missed," *Africa Renewal*, December 15, 2022, https://www.un.org/africarenewal/news/cop27-outcome-reflections-progress-made-opportunities-missed.

مزايا التحول نحو الاقتصاد الأخضر في إفريقيا وتحديات التطبيق

د. جيهان عبدالسلام عباس، مدرس الاقتصاد، كلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة.

يمثّل الاقتصاد الأخضر رؤية بديلة للنمو والتنمية، وتحقيق الاستدامة، وتحسين حياة الناس بما يتفق مع الرفاه البيئي والاجتماعي. وقد وُضعت رؤية «الاقتصاد الأخضر» في عام ٢٠١٥م، حينما اعتمدت البلدان في جميع أنحاء العالم ما يسمى: الأهداف الإنمائية، أو خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠م. بحيث تتماشى الإستراتيجيات الداعمة للنمو الاقتصادي، مع معالجة مشكلات التلوث البيئي، وتغير المناخ؛ ولذا، فإن أهداف التنمية المستدامة، أن تنشئ - أيضًا - صلة حقيقية بين النظامين: البيئي والاقتصادي، أي: التحول الأساسي، نحو أنماط أكثر استدامة، للإنتاج والاستهلاك[١]. وكذلك الحال في إفريقيا؛ حيث تضمنت أجندة التنمية المستدامة ٢٠٦٣ بنداً رئيساً، متعلقاً بمواجهة التغيرات المناخية، والتحول الأخضر.

وقد أشار عدد من المؤسسات الإفريقية، ومنها (بنك التنمية الإفريقي) إلى العديد من الدول الإفريقية التي استطاعت وضع رؤى واضحة في مجال الاقتصاد الأخضر، واختيرت سبع دول لتمثيل المناطق الخمس في القارة: مصر، والمغرب، وتونس لشمالي إفريقيا، وكينيا ورواندا، لشرقي إفريقيا، والسنغال عن غربي إفريقيا، والجابون لوسط إفريقيا، جنوب إفريقيا، وموزمبيق عن الجنوب الإفريقي[٢]. ومن هذا المنطلق، نستعرض المزايا الاقتصادية، الناتجة عن التحول نحو الاقتصاد الأخضر في إفريقيا، كذلك أهم التحديات والعقبات، التي تواجه هذا التحول.

أولًا - المزايا الاقتصادية الناتجة عن التحول الأخضر في إفريقيا

حماية الثروات الطبيعية في إفريقيا: من خلال تطبيق مبادئ النمو الأخضر، فيمكن لإفريقيا أن تتطور بطريقة تحمي مواردها الطبيعية الغنية، وتضمن تحقيق الازدهار الاقتصادي المشترك لجميع مواطنيها على المدى الطويل، وتتجنب بذلك الأخطاء المكلفة، التي ارتكبتها الدول الأخرى، بما يمكن من العمل على بناء اقتصاد قوي ومستدام[٣]. كما أن النمو الأخضر لديه القدرة على توفير الخدمات الأساسية وتحسينها، وتحسين جودة الماء والهواء والتربة، وتعزيز القدرة على الصمود مع تغير المناخ. وهو ما أكده بنك التنمية

الإفريقي بقوله: إن النمو الأخضر، يمكن أن يكون له أكبر الأثر في مواجهة التحديات الأكثر إلحاحًا في إفريقيا، وأهمها الإدارة المستدامة للأصول الطبيعية، وبناء مرونة سبل العيش[٤].

خلق وظائف جديدة: تقدر منظمة العمل الدولية أن الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون، وأكثر اخضرارًا، لديه القدرة على خلق ٦٠ مليون وظيفة في إفريقيا، بحلول عام ٢٠٣٠م. ففي زيمبابوي على سبيل المثال، ومن بين عشرات الاستثمارات المناخية، خلقت الاستثمارات في الزراعة، والمحافظة على الموارد، ما يصل إلى ٣٠ ألف فرصة عمل، مقابل كل مليون دولار أمريكي مستثمرة. كما وجدت نيجيريا إيجابيات مماثلة للسياسات الخضراء؛ فمن المتوقع خلق نحو ٢٥,٠٠٠ فرصة عمل، من خلال مبادرات النقل العام المستدام، و١٢ مليونًا من خلال مشروعات الطاقة المتجددة. وتجدر الإشارة إلى أنه ستفقد بعض الوظائف عندما ننتقل بعيدًا عن الوقود الأحفوري. ولكن سيُنشأ المزيد من الوظائف، بما يعوض، وبزيادة كبيرة، ما فُقد من وظائف أخرى[٥]. كما يقدر بنك التنمية الإفريقي، أن أكثر من ١٠ ملايين شاب، يدخلون القوة العاملة في إفريقيا كل عام، منها نحو ٣ ملايين وظيفة، ستكون ناتجة عن التحول نحو الاقتصاد الأخضر[٦].

توفير احتياجات السكان من الطاقة: هناك حاجة إلى زيادة كبيرة في إمدادات الطاقة، لتلبية الطلبات المتزايدة للأسر، من مصادر الطاقة والكهرباء في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ حيث يحصل أقل من نصف السكان على الكهرباء، وأقل من ١٦ ٪ منهم، لديهم إمكانية الوصول إلى وقود وتقنيات الطهي النظيفة؛ أي: يفتقر نحو ٦٢٠ مليون شخص إلى الكهرباء تمامًا، ويعتمد نحو ٧٣٠ مليونًا على حرق الكتلة الحيوية، مثل: الخشب في الطهي. وفي الوقت نفسه، تتناقص تكلفة الطاقة المتجددة بسرعة، مما يجعلها بديلاً مجديًا اقتصاديًا، لا سيما بالنظر إلى وفرة إمكانات الطاقة الشمسية، وطاقة الرياح في القارة[٧].

تحسين تخصيص إيرادات الدول: يمثل دعم الوقود الأحفوري نحو ٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وتتعدى تلك النسبة في دول الشمال الإفريقي، مما يمثل سوء تخصيص كبير للموارد المالية للموازنات العامة؛ حيث يبلغ متوسط معدل الدعم في إفريقيا نحو ٣٣ ٪ من سعر الوقود، في الوقت الذي يصل فيه دعم الطاقة الأحفورية عالميًا، وفقًا لبيانات الوكالة الدولية للطاقة إلى أدنى مستوى لها منذ ١٤ عامًا[٨].

تحقيق النمو الاقتصادي المستدام والرفاهية: يسهم التحول نحو الاقتصاد الأخضر في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام بالقارة؛ إذ يرى برنامج الأمم المتحدة للبيئة أنه في ظل سيناريوهات الاستثمار في الاقتصاد الأخضر، فمن المتوقع أن يتجاوز الناتج المحلي الإجمالي في العديد من الدول، ومنها دول شرقي إفريقيا ١٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠م[٩]. ومن المتوقع أن تكون سبع دول في إفريقيا، من بين أسرع عشرة اقتصادات نموًا في العالم، وهي: أوغندا، وكينيا، وتنزانيا، ومدغشقر، والسنغال، وملاوي، وزامبيا.

كما تكشف الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، أن التحول الأخضر، والتوجه نحو سوق الطاقة المتجددة بإفريقيا، يمكن أن يكون له تأثير إيجابي كبير على الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل، والرفاهية. وفي دراسة مستقبلية، تقيس النتائج الاجتماعية والاقتصادية، يعزز الناتج المحلي الإجمالي لإفريقيا، طوال فترة التوقعات – بأكملها – حتى عام ٢٠٥٠م؛ ففي المتوسط، سوف يرتفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة ٧,٥٪ في العقد الأول، وأعلى بنسبة ٦,٤٪ خلال العقود الثلاثة التالية – تقريبًا – حتى عام ٢٠٥٠م. وتتزايد الفوائد الاجتماعية والاقتصادية، لتصل إلى ٢٤,٣٪ بحلول عام ٢٠٥٠م، وتُراوح من ١٤,٦٪ في شمالي إفريقيا، إلى ٣٩,٦٪ في جنوبي إفريقيا، كما هو موضح بالشكل رقم (١)[١٠].

شكل رقم (١): نسب الزيادة المتوقعة للفوائد الاقتصادية والاجتماعية خلال عام ٢٠٥٠م في ظل التحول الأخضر بإفريقيا

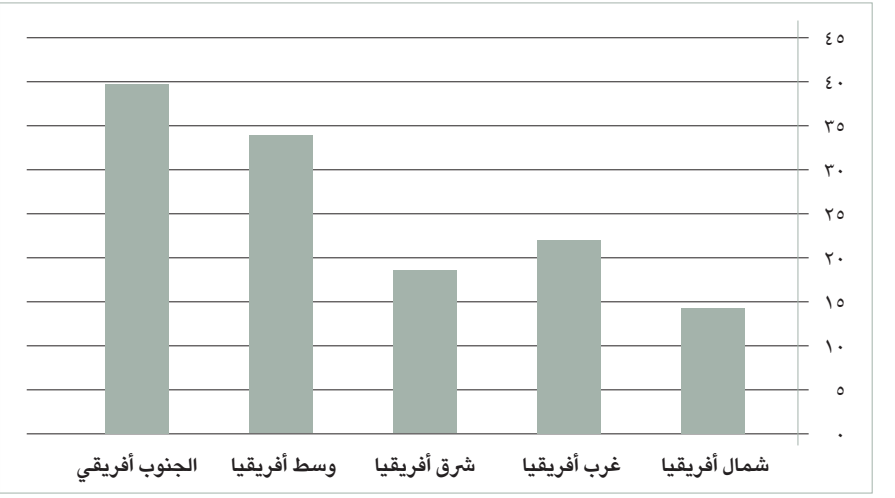

Source: Rabia Ferroukhi, et al., "Could the Energy Transition Benefit Africa's Economies?," *International Renewable Energy Agency*, November 17, 2022, https://www.irena.org/News/expertinsights/2022/Nov/Could-the-Energy-Transition-Benefit-Africas-Economies.

المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي: يعد الأمن الغذائي أحد أكثر الاحتياجات إلحاحًا لسكان إفريقيا. وفي إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، يعاني ٣٣ إلى ٣٥ ٪ من السكان، سوء التغذية، لا سيما في المناطق الريفية، حيث تتناقص إنتاجية التربة بسبب التدهور البيئي. بالإضافة إلى ذلك، تضيع حصة كبيرة من المحصول بسبب الآفات والأمراض، وسوء المناولة والتخزين. وتتفاقم بسبب آثار تغير المناخ[١١]. ويعتمد عدد كبير

من السكان الأفارقة - بين ٧٠٪ في نيجيريا والكاميرون، و٧٢,٧٪ في إثيوبيا، و٧٦,٩٪ في ملاوي، و٣١٪ في ناميبيا، على الزراعة لكسب العيش. ومع ذلك، تصل مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، إلى نسب متردية. ومن هنا يساعد التحول الأخضر، وتطبيق قواعد الزراعة الذكية مناخيًّا، إلى الحفاظ على إنتاجية المحاصيل المهمة، واستمرار القطاع الزراعي؛ وبالتالي الحفاظ على الأمن الغذائي الإفريقي[١٢]، خاصة فيما يتعلق بتوفير المحاصيل الإستراتيجية، كالحبوب، وعلى رأسها القمح، والذرة، والأرز، المهددة بفعل التغيرات المناخية بتراجع الإنتاجية؛ وبالتالي ارتفاع الأسعار، كما هو موضح بالجدول التالي:

جدول رقم (١): نسب التغير في إنتاجية وأسعار أهم المحاصيل الإستراتيجية في إفريقيا نتيجة التغير المناخي

نسب التغيير \ المحاصيل	الذرة	الأرز	القمح	محاصيل أخرى
نسبة الانخفاض في الإنتاجية	٪١٢	٪٢٣	٪١٣	٪٨
نسبة الارتفاع في الأسعار	٪٩٠	٪٨٩	٪٧٥	٪٨٣

Source: Mindy Haumam and Tallat Hussain, "Green finance in Africa," *White & Case LLP*, February 7, 2018, https://www.whitecase.com/insight-our-thinking/green-finance-africa.

ثانيًا - التحديات التي تواجه التحول الأخضر في إفريقيا

صعوبة تبني وتطبيق التقنيات التكنولوجية الخضراء: يتمثل أحد المكونات المهمة لإستراتيجية الاقتصاد الأخضر، في تعزيز تطوير واعتماد تكنولوجيات مستدامة، تعمل على مواجهة التغيرات المناخية، مثل: تلك المستخدمة في مجال الطاقة المتجددة، والحفاظ على التنوع البيولوجي، وترشيد المياه، وما إلى ذلك. وتعد تلك التقنيات أمرًا مكلفًا إلى حد كبير، خاصة لميزانيات الدول الإفريقية، المثقلة بالعديد من الأعباء.

كما أن هناك عددًا من العوامل، التي ستجعل الابتكار التكنولوجي الجذري صعبًا بطبيعته؛ نظرًا لأنه غالبًا ما يكون لدى المستثمرين من القطاع الخاص حوافز ضعيفة، لمتابعة الاستثمارات الخضراء المطابقة للتكنولوجيا؛ وبالتالي، ستكون الشركات الخاصة قادرة على تخصيص جزء يسير فقط من إجمالي معدل العائد على هذا الاستثمار لتبني التكنولوجيا. كما تواجه التقنيات الخضراء الجديدة الوطنية، منافسة غير عادلة مع غيرها من الاستثمارات الأجنبية عالية التقنية. كما تؤدي التكنولوجيا أحيانًا إلى فقدان بعض العاملين لوظائفهم التقليدية، وهو ما يحتاج إلى فهم أهم التأثيرات التوزيعية للتغير التكنولوجي ومعالجتها؛ فقد يفتقر التحول الأخضر المنشود إلى الشرعية، عبر مختلف المجموعات الرئيسة في المجتمع.

مشكلة توفير التمويل الأخضر: من المتوقع أن تُراوح المتطلبات المالية للتكيف مع تغير المناخ في إفريقيا، ما بين ٢٠ و٣٠ مليار دولار أمريكي سنويًا، حتى عام ٢٠٣٠م، وتتضاعف تلك المبالغ مع التحول نحو تطبيقات الاقتصاد الأخضر. ولا يمكن تلبية هذه الاحتياجات إلا من خلال تنويع آليات ومصادر التمويل، سواء أكانت العامة أو الخاصة[١٣]. كما قدرت الأمم المتحدة فجوة الاستثمار السنوية للبنية التحتية للطاقة المتجددة، بما يُراوح بين ٣٨٠ مليار دولار و٦٨٠ مليار دولار. هذا في الوقت الذي جاء فيه تأثير COVID-19 بشكل غير متناسب على قيمة وعدد مشاريع الطاقة المتجددة؛ حيث انخفض بنسبة ٣٧ ٪ في أقل البلدان نمواً، مقارنة بـ١١ ٪ في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية[١٤].

ومع تزايد إصدار السندات الخضراء عالميًّا، لتمويل التحول الأخضر، إلا أن إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، تمثل ١,٥٪ من إجمالي السندات الخضراء من حيث العدد، وفقط ٠,٣٪ من حيث القيمة. وحتى تلك التعهدات التي سبق وحصلت عليها إفريقيا من الدول المتقدمة في قمة المناخ COP15، بقيمة ١٠٠ مليار دولار سنويًا، للتعامل مع تغير المناخ والتكيف معه. لم تحصل إفريقيا على ربع هذا المبلغ حتى الآن؛ فنحو ٣٪ فقط من تمويل المناخ العالمي، يجد طريقه إلى إفريقيا[١٥]. ومع الارتفاع العالمي للأسعار منذ عام ٢٠٢٢م، تتزايد احتياجات دول القارة التمويلية؛ فدولة مثل كينيا – مثلًا – فإن المبلغ الفعلي المطلوب لتمويل البنية التحتية اللازمة لها، سيكون أكبر بعشر مرات من مبلغ ٨ مليارات دولار أمريكي سنويًا، الذي التزمت به على مدار السنوات العشر القادمة. كما يقدر البنك الدولي أن هناك حاجة إلى ٤ تريليونات دولار أمريكي سنويًا على الأقل، من خلال الاقتصادات النامية والناشئة، للتحول الأخضر في إفريقيا[١٦].

كما تظهر تحديات التمويل – أيضًا – في القطاع المصرفي الإفريقي، الذي – في الغالب – لا يدعم التمويل الأخضر، رغم إيمانه بأهميته، فعلى سبيل لمثال، قام بنك الاستثمار الأوروبي، بإجراء مسح على ٧٨ بنكًا في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، في أوائل عام ٢٠٢١م، لمعرفة كيف تتعامل مع مخاطر المناخ والتمويل الأخضر، والخدمات المالية الرقمية، وقد وجد الاستطلاع أن ما يقرب من ٧٠٪ من البنوك في إفريقيا جنوب الصحراء، ترى التمويل الأخضر على أنه فرصة إقراض جذابة، ولكن رغم ذلك، فحوالي ١٠٪ فقط، يوجهون منتجاتهم لخدمة التمويل الأخضر[١٧].

قلة الوعي بأهمية التحول الأخضر: إن نشر المعلومات، وخلق الوعي حول إمكانات الاقتصاد الأخضر، سيقضي على آثار التصور السلبي، الذي قد يميز هذا المفهوم الجديد في إفريقيا. حيث يشكل نقص المعرفة بفرص الاقتصاد الأخضر، وكذلك ندرة المهارات في المؤسسة، إلى العديد من التحديات، ليس في صياغة السياسات فقط، ولكن أيضًا على تبني المفهوم عبر القطاعات. ففي إفريقيا، الوعي بالاقتصاد الأخضر، ضعيف عمومًا، والاهتمام السياسي لمعظم أصحاب المصلحة والسلطات السياسية، هو على ما يبدو تطورات

غير مستدامة. وفي معظم البلدان الإفريقية، لا يوجد حتى الآن إجماع عالمي، حول السياق الوطني، على تعريف ما يستلزمه الاقتصاد الأخضر، وكيف يمكن أن ينسجم مع الأنشطة في إطار تغير المناخ، ومظلة التنمية المستدامة. وهذا له عواقب وخيمة على المواطن والمجتمع ككل. وفيما يتعلق بالبيئة، على سبيل المثال، لا يدرك معظم المواطنين عامةً، كيف يمكن لأعمالهم أن تؤثر في البيئة المحلية والعالمية، لذلك فإن تطوير اقتصاد أخضر قائم على المعرفة، سيسرع ليس فقط التقدير، ولكن أيضًا تبني مبادرات الاقتصاد الأخضر.

عدم كفاية البيانات: تعد البيانات الضرورية لتقييم سياسات الاقتصاد الأخضر، غير كافية – عمومًا – في معظم بلدان إفريقيا جنوب الصحراء؛ فالإحصاءات البيئية على وجه الخصوص، معيبة في معظم البلدان الإفريقية، وهذا يشكل تحديًا كبيرًا لقياس آثار الاقتصاد الأخضر على البيئة. ويزداد هذا سوءًا بسبب عدم وجود معلومات كافية، عن تكاليف التدهور البيئي، واستنفاد الموارد الطبيعية. ويمكن أن يشكل ذلك تحديًا أكبر للشركاء المحتملين، الذين قد يحتاجون إلى معلومات لاتخاذ القرار، وهذا من شأنه أن يثبط الشراكة الفعالة، ويمنع التنفيذ الناجح والفعال للبرامج الوطنية، من أجل اقتصاد يتسم بالكفاءة في استخدام الموارد[١٨].

خاتمة

يتطلب التحول الاقتصادي الأخضر من أجل الاستدامة، تحولات تكنولوجية أكثر جذرية، كما يجب على صانعي السياسات، الاستفادة من السوق المتنامي للسندات الخضراء، لتمويل التحول إلى الاقتصاد الأخضر. هذا بالإضافة إلى ضرورة وجود إستراتيجية تعاونية، تشمل البلدان الغنية المتقدمة، والدول النامية والفقيرة، والانتقال من الاتفاقات إلى الإيفاءات؛ حيث توفر الأولى قدرًا من التمويل والتكنولوجيا، للانتقال إلى اقتصاد أخضر ومستدام، الذي هو جوهر أجندة التنمية المستدامة لإفريقيا ٢٠٦٣. يضاف إلى ذلك إمكانية تحسين الشراكات؛ حيث تسمح اتفاقية التجارة الحرة القارية الإفريقية للبلدان الإفريقية، بالتعاون في العديد من القضايا التي يمكن أن تشكل حلولًا خضراء، من خلال إجراء آليات حول كيفية استخدام الموارد الطبيعية، مع الحفاظ على معايير الاستدامة.

ولا يمكن إغفال الدور المهم للاتحاد الإفريقي في مواجهة التغيرات المناخية، والتكيف معها، والتوجه نحو الاقتصاد الأخضر، وهو ما تؤكده إستراتيجية التنمية المرنة، وخطة العمل (٢٠٢٢-٢٠٢٣). وتوفر هذه الإستراتيجية مخططًا عريضًا، للإجراءات المنسقة للاستجابة لتأثيرات تغير المناخ، فضلًا عن التخطيط لمستقبل القارة، منخفض الانبعاثات، والمقاومة للمناخ. كذلك تفعيل دور مبادرة الطاقة المتجددة في إفريقيا، وإستراتيجية الاقتصاد الإفريقي الأزرق، وجدول أعمال عموم إفريقيا، بشأن استعادة النظام الإيكولوجي، من أجل زيادة المرونة، ومبادرة الجدار الأخضر العظيم[١٩].

الهوامش والإحالات

(1) Patrik Soderholm, "The Green Economy Transition: The Challenges of Technological Change for Sustainability," *Sustainable Earth*, 3: 6, 2020, 1-2, https://sustainableearthreviews.biomedcentral.com/articles/10.1186/s42055-020-00029-y.

(2) Mahumita Pau, "Green growth' can help African countries address socio-economic inequalities: Report," *Down To Earth*, May 17, 2022, https://www.downtoearth.org.in/news/africa/-green-growth-can-help-african-countries-address-socio-economic-inequalities-report-82884.

(3) Eun joo Allison yi, "How can green growth benefit Africa?," *World Bank Blogs*, April 3, 2017, https://blogs.worldbank.org/nasikiliza/how-can-green-growth-benefit-africa.

(4) Pau, "Green growth' can help African countries address socio-economic inequalities: Report".

(5) Sangji Lee, "The Case for a Green Economy," *United Nations Development Programme (UNDP),* April 7, 2021, https://www.undp.org/africa/blog/case-green-economy.

(6) Rabia Ferroukhi, et al., "Could the Energy Transition Benefit Africa's Economies?," *International Renewable Energy Agency*, November 17, 2022, https://www.irena.org/News/expertinsights/2022/Nov/Could-the-Energy-Transition-Benefit-Africas-Economies.

(7) "Why Africa Should Prioritise Green Growth," *ODI Organization*, accessed February 2, 2023, https://odi.org/en/insights/why-africa-should-prioritise-green-growth/.

(8) "The Growth of Africa's Green Economy through Financing," *ALN Africa*, November 24, 2022, https://aln.africa/news/the-growth-of-africas-green-economy-through-financing/.

(9) Soumik Biswas, "Why Transitioning to an Inclusive Green Economy is vital to Fulfilling Climate Goals in Africa," *Commonwealth*, November 8, 2022, https://thecommonwealth.org/news/blog-why-transitioning-inclusive-green-economy-vital-fulfilling-climate-goals-africa.

(10) Ferroukhi, et al., "Could the Energy Transition Benefit Africa's Economies?".

(11) United Nations Environment Programme, *A Green Economy in the Context of Sustainable Development and Poverty Eradication: What are the Implications for Africa?* (Addis Ababa: United Nations Economic Commission for Africa, 2012), 4.

(12) Valentine Chukwu, "Potentials, drivers and barriers to green economy transition: Implications for Africa," *Advanced Journal of Plant Biology*, 1: 1, 2020, 9-10, https://integrityresjournals.org/journal/AJPB/article-full-text-pdf/D5DDA1662.

- Mindy Haumam and Tallat Hussain, "Green finance in Africa," *White & Case LLP*, February 7, 2018, https://www.whitecase.com/insight-our-thinking/green-finance-africa.

(13) Mindy and Hussain, "Green finance in Africa".

(14) Chuku Chuku and Victor Ajayi, "Accelerating Africa's Green Economy Transition," *The Brookings Institution*, November 4, 2021, https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2021/11/04/accelerating-africas-green-economy-transition/.

(15) Olivier Cattaneo, "7 Sustainable Finance Challenges to Fix Global Inequality," *World Economic Forum*, May 19, 2022, https://www.weforum.org/agenda/2022/05/sustainable-finance-challenges-global-inequality/.

(16) Mark Napier, "Africa Green Finance Coalition: Seizing the Opportunity that Green Investment Provides," *United Nations Frame Work Convention on Climate Change,* November 2, 2021, https://climatechampions.unfccc.int/africa-green-finance-coalition-seizing-the-opportunity-that-green-investment-provides/.

(17) European Investment Bank (EIB), *Finance in Africa: for Green, Smart and Inclusive Private Sector Development* (Luxembourg: EIB, 2021), 12-13,
https://www.eib.org/attachments/publications/economic_report_finance_in_africa_2021_en.pdf

(18) Chukwu, “Potentials, drivers and barriers to green economy transition: Implications for Africa,” 13-15.

- Soderholm, “The Green Economy Transition: The Challenges of Technological Change for Sustainability,” 3-5.

(١٩)) «الاتحاد الإفريقي وتغير المناخ: إستراتيجية التنمية المرنة وخطة العمل (٢٠٢٢-٢٠٣٢)،» المركز الإفريقي للأبحاث ودراسة السياسات، (١٢، سبتمبر، ٢٠٢٢م)،
https://afropolicy.com/details/%20الاتحاد20%الإفريقي20%وتغير20%المناخ:20%إستراتيجية20%التنمية20%المرنة20%وخطة20%العمل2032-%282022%20%م922/29%/ar.

تجارب تطبيقية للتمويل الأخضر في إفريقيا: حالة صندوق رواندا الأخضر

محمد زكريا فضل، كاتب وباحث اقتصادي، بانغي.

يُقصد بالتمويل الأخضر: الأساليب التمويلية والمنتجات، أو الخدمات المالية غير التقليدية، الموجهة نحو البيئة، مثل: القروض، أو بطاقات الائتمان، أو التأمينات، أو السندات، وأحيانًا يُقْصَد به: الاستثمار الأخضر، الذي يهدف إلى إحداث تأثير في المجتمع والبيئة؛ فيعترف الاستثمار الأخضر بقيمة البيئة، ورأس مالها الطبيعي، ويسعى إلى تحقيق رفاهية الإنسان، وتحقيق العدالة الاجتماعية، مع تحسين السلامة البيئية، وتقليل مخاطرها.

فالتمويل الأخضر؛ هو جزء أساس من النمو الأخضر، منخفض الكربون؛ لأنه يربط الصناعة المالية، والتحسين البيئي، والنمو الاقتصادي. ويهدف التمويل الأخضر - أساسًا - إلى زيادة مستوى التدفقات المالية من البنوك، والائتمان الصغير، والتأمين، والاستثمار من القطاعين؛ العام والخاص، والقطاع غير الربحي، وتوجيهها - جميعًا - نحو أولويات التنمية المستدامة[1].

وبناء عليه، تهدف هذه الورقة، إلى تسليط الضوء على تجارب وتطبيقات رواندا في التمويل الأخضر، من خلال صندوقها الأخضر. وعلى هذا الأساس، ستقدِّم الورقة نبذة مختصرة عن ملامح التمويل الأخضر في إفريقيا، ومن ثم التركيز على التجربة الرواندية في تعزيز التمويل الأخضر، والخاتمة.

أولًا - ملامح التمويل الأخضر في إفريقيا

اهتمت الدول الإفريقية بالنمو الأخضر، ودعم مشاريع الاستدامة، من خلال تعزيز التمويل الأخضر، وتوجيهه نحو المشاريع المحددة وطنيًّا. وأبرز نموذج يذكر في هذا الصدد، «خطة الاتحاد الإفريقي القارية للإنعاش الأخضر»، التي أطلقها في ١٥ يوليو عام ٢٠٢١م. كانت مدة الخطة خمس سنوات (٢٠٢١-٢٠٢٧م)، وتهدف إلى تعزيز التعاون بشأن مجموعة واسعة من الأولويات المشتركة، لدعم أهداف الاتحاد الإفريقي، لتحقيق الانتعاش المستدام والأخضر للقارة، وتحقيق رؤية مشتركة، لمستقبل مزدهر وآمن وشامل. وتسعى هذه الخطة إلى تحقيق ذلك، من خلال التركيز على المجالات الحاسمة، ذات الأولوية المشتركة، وهي: تمويل

المناخ، والطاقة المتجددة، والتنوع البيولوجي، والحلول القائمة على الطبيعة، والزراعة المقاومة للمناخ، والمدن الخضراء المرنة[٢]، وذلك عبر أدوات مختلفة، أهمها إصدار سندات خضراء.

وتعد سوق السندات الخضراء في إفريقيا جديدة نسبيًّا؛ ولكنها متطورة، مقارنة بالأسواق الناشئة الأخرى، وذلك نظرًا للإمكانات الهائلة لتعبئة رأس مال القطاع الخاص، ومن القطاع العام، لتمويل مشاريع التحول منخفضة الكربون، وغيرها من مبادرات التنمية الوطنية والإقليمية. وحسب مركز ستوكهولم للتمويل المستدام[٣] (الجدول: ١)، أُصْدِر ١٧ سندًا أخضر، في ست دول إفريقية، وحتى أكتوبر عام ٢٠١٩م، أصدرت سندات من هذا النوع في عموم إفريقيا، تزيد قيمتها على ملياري دولار أمريكي، يشمل إصدارات الدول أو الحكومات، والوكالات والبلديات والشركات، لتمويل مختلف المشاريع الخضراء، ذات القيمة البيئية.

وتصدرت جنوب إفريقيا إصدارات الصكوك الخضراء في القارة؛ حيث استحوذت على نسبة ٧٤٪، بقيمة إجمالية تساوي ١,٥٦ مليار دولار أمريكي، منذ عام ٢٠١٢م. وبلغت حصة المغرب ونيجيريا ١٧٪ و١٦٪، على التوالي، من إصدارات السندات من حيث القيمة. وتشكل كلٌّ من كينيا، وناميبيا، وسيشيل، مجتمعة، ما قيمته ٦١ مليون دولار أمريكي من السندات الخضراء. وتجدر الإشارة إلى أن إصدارات القطاع العام، شكَّلت ١١٪ فقط من قيمة إجمالي الإصدارات، في الفترة ٢٠١٤م -٢٠١٩م[٤].

جدول ١: إصدارات السندات الخضراء التراكمية في إفريقيا حتى عام ٢٠١٩م

الدولة	عدد السندات	القيمة (مليون دولار)	تاريخ الإصدار	مصارف عائدات السندات الخضراء
كينيا	١	٤١	سبتمبر ٢٠١٩م	مبانٍ
ناميبيا	١	٥	ديسمبر ٢٠١٨م	الطاقة والمباني والنقل والمياه والنفايات واستخدام الأراضي والتكيف والمرونة
سيشيل	١	١٥	أكتوبر ٢٠١٨م	استخدام الأراضي والموارد البحرية
نيجيريا	٤	١٣٦	ديسمبر ٢٠١٧م	الطاقة والنقل والمياه واستخدام الأراضي
المغرب	٤	٣٥٦	نوفمبر ٢٠١٦م	الطاقة والمباني
جنوب إفريقيا	٦	١٥٥٤	أبريل ٢٠١٢م	الطاقة والمباني والنقل والمياه والنفايات
المجموع	١٧	٢١٠٧		

Source: George Marbuah, *Scoping the Sustainable Finance Landscape in Africa: The Case of Green Bonds* (Stockholm: Stockholm Environment Institute, 2020), https://www.stockholmsustainablefinance.com/wp-content/uploads/2022/05/SSFC_greenbonds_africa_report_updated.pdf.

ومع ذلك، يلاحظ أن المغرب، وتونس، ورواندا، حققت تقدمًا ملموسًا نحو النمو الأخضر، من خلال تطوير بيئاتها التمكينية، لمواجهة التحديات الرئيسة، والاستفادة من الفرص المختلفة. فالمغرب وتونس، استفادتا من نظام تعليمي متقدم نسبيًّا، فضلًا عن مجموعة من القدرات البشرية المحلية، وخبرات الشتات. وأما رواندا، فقد عوّضت عن بيئتها التمكينية الأقل تطورًا نسبيًّا، بقيادة استثنائية، وسرعة تنفيذ، ودوافع متعددة لتحقيق نتائج واضحة وسريعة. وفي سبيل ذلك، اختارت رواندا التركيز على الشمولية، ودعم ريادة الأعمال المحلية، مما أدى إلى توفير أعداد كبيرة من الوظائف الخضراء الجديدة[٥]، من خلال مبادرات وإستراتيجيات متنوعة، أهمها مبادرة «صندوق رواندا الأخضر».

ثانيا - النموذج الرواندي في تعزيز التمويل الأخضر

رواندا من الدول الإفريقية، التي حققت تقدمًا ملموسًا في مؤشرات اقتصادية واجتماعية كثيرة، مثل: نمو الناتج المحلي الإجمالي، الذي نما بنسبة ٧,٧٪ في الفترة ١٩٩٨م-٢٠١٧م، واحتلت المرتبة الثالثة كأفضل دولة في إفريقيا من حيث بيئة الأعمال، والشفافية والمساءلة، والمشاركة بين الجنسين[٦].

ولتحقيق رؤيتها لعام ٢٠٥٠م، أنشأت رواندا «الصندوق الأخضر» عام ٢٠١٢م، ليكون مرفق موارد ديناميكيًّا مستقلًّا، يوفر دعمًا ماليًّا وتقنيًّا، بغرض تحفيز التنمية المقاومة للمناخ، على نطاق واسع؛ فرواندا الآن، تعد ضمن رواد التنمية الخضراء والمستدامة في إفريقيا، وتتبع رؤية وطنية واضحة، لتصبح اقتصادًا محايدًا للكربون، ومقاومًا للمناخ، بحلول عام ٢٠٥٠م، وذلك بسبب إعطاء الأولوية للتنمية الواعية بتغيرات المناخ.

١- صندوق رواندا الأخضر، أهدافه ومسؤولياته

صندوق رواندا الأخضر (Rwanda Green Fund)، واسمه المحلي: فونيروا (FONERWA)[٧]، هو صندوق رائد، يستثمر في مشاريع البيئة وتغير المناخ، وينشط في البرامج التي تقود التغير التحولي في البلاد. ويعد من أول صناديق الاستثمار الوطنية في مجال البيئة، وتغير المناخ؛ بل وعلى مستوى إفريقيا. أُنشِئ الصندوق من قبل الحكومة الرواندية عام ٢٠١٢م، كي يكون محركًا للنمو الأخضر في رواندا أساسًا، ولإفريقيا أيضًا.

وتتمثل إستراتيجية الصندوق، في تقديم دعم تقني ومالي لأفضل المشاريع العامة والخاصة، التي تتوافق مع التزام رواندا بالمعايير الخضراء. ويستثمر الصندوق في تكوين الثروة المستدامة، ويسعى إلى الحد من الفقر، من خلال توفير التمويل الإستراتيجي، الذي يسرِّع ببناء اقتصاد أخضر قويّ، ويستجيب لتغيرات المناخ.

بدأ الصندوق نشاطه الفعلي عام ٢٠١٣م، عندما أُودع رأسماله المبدئي؛ ولكن تطبيقاته الفعلية، بدأت في عام ٢٠١٤م، ثم أجريت تعديلات إدارية بناء على الإطار القانوني. وفي عام ٢٠١٥م عُدّل نظامه الأساسي،

ليدعم خطة التنمية الاقتصادية، وإستراتيجية الحد من الفقر رقم ٢ Economic Development and Poverty Reduction Strategies (EDPRS II) [٨]، التي نُشِرتْ في مايو ٢٠١٣م. وفي عام ٢٠٢٠م أضيفت خطط التوجه الإستراتيجي التنموي لرواندا، حاملًا معه رؤية ٢٠٢٠م والإستراتيجية الوطنية للتحول National Strategy for Transformation (NST)[9]، التي تتقاطع مع أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals (SDGs)، وبرنامج المساهمة المحددة وطنيًّا Nationally Determined Contribution (NDC) وربطها مع رؤية ٢٠٥٠، وما بعدها. الشكل (١) يوضح مراحل تطور صندوق رواندا الأخضر.

الشكل ١: مراحل تطور صندوق رواندا الأخضر

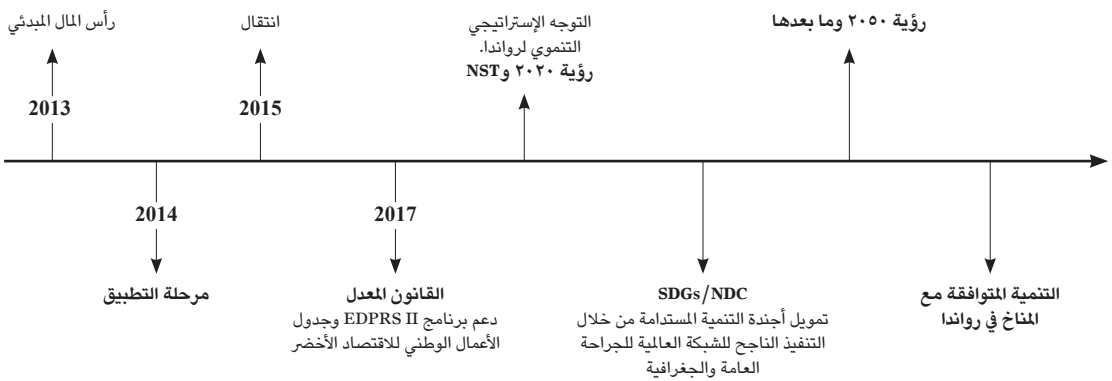

Source: "Green Fund | Rwanda Green Fund," *Green Fund*, accessed March 5, 2023, http://greenfund.rw/.

وأُسنِدتْ إلى الصندوق مهام كبيرة ومتعددة، أبرزها:

- حشد الموارد المالية، لتمويل الأنشطة التي تهدف إلى الحفاظ على البيئة، وحماية الموارد الطبيعية، وإدارتها إدارة رشيدة، واستخدامها في مكافحة تغير المناخ وتأثيراته.
- جمع الأموال من القطاعين العام والخاص، عبر شراكات ثنائية ومتعددة الأطراف؛ لتحقيق أهداف الدولة، ولتعزيز الأولويات الوطنية في مجال البيئة، وتغير المناخ.
- دعم الهيئات العامة، والجمعيات، والأفراد المهتمة بالبيئة، ودعم البحوث المتعلقة بمكافحة تغير المناخ.
- التنسيق والتأكد من أن اتفاقيات الشراكة المالية المختلفة، المتعلقة بالوقاية، وكذلك مكافحة تغير المناخ، تُعدّ وتُدار بفاعلية عبر مختلف أصحاب المصالح، وبالتعاون مع المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية، التي تشترك في المهمة نفسها.

١-١- كيفية عمل صندوق رواندا الأخضر

يلعب صندوق رواندا الأخضر دورًا محوريًّا، في سدّ الفجوة التمويلية بين متطلبات التنمية المستدامة، ورأس المال المخصص لها، وبين المقدرة التمويلية بين القطاع العام والخاص، من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية المستدامة. وفي سبيل ذلك، يسهِّل الصندوق الوصول المباشر إلى التمويل الدولي للمناخ، وتيسير المساعدات الخارجية، والتمويل المحلي، وترشيدهما؛ إذْ يُمْكن الوصول إلى التمويل من الصندوق، من قبل الوزارات والوكالات الحكومية الرواندية، والمقاطعات ومنظمات المجتمع المدني، بما في ذلك المؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص.

ويمتلك الصندوق العديد من البرامج الاستثمارية، مثل: المنح، والاستثمارات الابتكارية، وخطوط الائتمان[١٠]. ويمكن لشركات القطاع الخاص التقدم بطلب، للحصول على تمويل يصل إلى ٣٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي، ويجب أن تقدم ٢٥٪ من التمويل المطابق للمعايير. بعدها يوفر الصندوق تمويلًا تبلغ تكاليفه (الفائدة) ١١,٤٥٪، أيْ أقل بكثير من معدلات السوق البالغة ١٨٪ تقريبًا. ويعمل الصندوق بالتعاون مع بنك التنمية الرواندي، ويجب على شركات القطاع الخاص، توفير تمويل مماثل بنسبة ٣٠٪. والحد الأدنى لمبلغ القرض هو ٧٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

١-٢- المجالات الرئيسة لعمل الصندوق

يسعى الصندوق إلى تحقيق أهدافه من خلال نوافذ أربعة أساسية[١١]، تغطي كل واحدة منها موضوعًا من موضوعات التمويل والاستثمار الأخضر، وهي:

أ. **الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والحفاظ عليها:** تركز هذه النافذة على إعادة تأهيل النظام البيئي، والإدارة المستدامة للأراضي، والإدارة المتكاملة للموارد المائية والغابات المستدامة، والمناجم وغيرها.

ب. **البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتنفيذها:** تهتم هذه النافذة بموضوعات الطاقة المتجددة وتقنيات التطور الإلكتروني، وإدارة التلوث، وتكنولوجيا الريّ، والبحوث التطبيقية والتكيفية (النفايات، التخطيط الحضري)، والحد من مخاطر الكوارث، وجمع البيانات، والمراقبة، ونظم المعلومات الإدارية.

ج. **تعميم البيئة وتغير المناخ:** هذه النافذة تركز تركيزًا أساسيًّا على أمن البحر ونظافته، والتكيف مع القطاع الخاص، ودعم التخطيط المتكامل عبر القطاعات المختلفة.

د. **مراقبة الأثر البيئي وتقييمه:** وذلك من خلال التدقيق البيئي، ومراقبة تنفيذ خطط الإدارة البيئية عمومًا.

١-٣- أهم استثمارات الصندوق

استثمر الصندوق منذ تأسيسه في مشاريع تحمل سمات خضراء مستمرة، وتهدف إلى إحداث آثار اجتماعية مهمة، يمكن ذكر أبرز أربعة منها فيما يلي:

أ. **مشروع إعادة تدوير النفايات الإلكترونية:** هو مشروع يعدّ الأول من نوعه في منطقة شرقي إفريقيا؛ حيث تدير شركة (Enviroserve Rwanda Green Park) منشأة متطورة لتفكيك وإعادة تدوير النفايات الإلكترونية، تقع في منطقة بوجيسيرا. وتسعى الشركة إلى التوسع لتلبية منتجات النفايات الأخرى، مثل: البلاستيك، والبطاريات، وغيرها. وقد بلغت استثمارات الصندوق في هذا المشروع ٢,٢ مليون دولار أمريكي.

ب. **مشروع حديقة السياحة البيئية:** حديقة السياحة البيئية، Nyandungu Urban Wetland هي محمية طبيعية، ومتنزه حضري، أُنشئ لزيادة التنوع البيولوجي، والحد من مخاطر الفيضانات، وإدارة التلوث، وزيادة الوعي بحماية الأراضي الرطبة، وخلق فرص عمل خضراء. يُنَفَّذ المشروع من قبل هيئة إدارة البيئة في رواندا (REMA). استثمر الصندوق في هذا المشروع، ثلاثة ملايين دولار أمريكي.

ج. **مشروع المدينة الخضراء (كيغالي):** هو مشروع تنفذه شركة FONERWA بتمويل مشترك مع برنامج التعاون الإنمائي الألماني، والصندوق الأخضر للمناخ (GCF). يهدف المشروع إلى إحداث نقلة نوعية نحو التحضر الأخضر والمستدام، ووضع معايير لحلول الإسكان الأخضر، والتنمية الحضرية المستدامة في رواندا وخارجها. ويستهدف مشروع تجريبي بمساحة ١٦ هكتارًا من ٧٠٠٠ إلى ٨٠٠٠ مستفيد، مع ما يقرب من ١٦٨٠ وحدة سكنية. وبلغت استثمارات الصندوق فيه ٤,٩ مليون دولار أمريكي.

د. **مشروع درّاجات الأجرة النارية (e-moto):** هو مشروع يهدف إلى تحويل درّاجات الأجرة النارية إلى كهربائية؛ حيث طوَّرت شركة Ampersand الدرّاجات البخارية (النارية) إلى درّاجات كهربائية، ذات بطاريات قابلة للشحن؛ فضلًا عن أنظمة تبديل البطاريات في رواندا. لقد أثبت المشروع التجريبي، الذي خضع له نحو ١١٥,٠٠٠ سائق دراجة نارية تجارية في رواندا، أن الدراجات النارية الكهربائية، هي بديل أرخص، وأنظف، وأعلى أداء من محركات البنزين المستخدمة حاليًّا. وسيعمل المشروع على تسريع الانتقال العالمي إلى السيارات والدراجات الكهربائية، ووضع رواندا على الخريطة العالمية كرائدة في هذا التغيير. المبالغ المستثمرة في هذا المشروع بلغت ٢٢٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

١-٤- إنجازات الصندوق

يتميز صندوق رواندا الأخضر بمستوى إنجازاته الكبيرة، منذ تأسيسه حتى الآن؛ حيث وزّع استثمارات وصلت إلى ٢١٧ مليون دولار أمريكي في ٤٥ مشروعًا عامًّا وخاصًّا، وأنشأ أكثر من ١٦٢,٠٠٠ وظيفة خضراء، وزود أكثر من ٥٧,٥٠٠ أسرة بإمكانية وصول محسّنة إلى الطاقة النظيفة خارج الشبكة، وحماية ٢٤,٠٠٠ هكتار من الأرض ضد تآكل التربة، فضلًا عن دعمه لـ١٠٤,٠٠٠ شخص لمواجهة آثار تغير المناخ عبر الاستثمارات، وزَرْع نحو ٣٩,٥٠٠ هكتارًا من الغابات. علاوة على ذلك، خفضت استثمارات الصندوق

ما يعادل ١٨,٥٠٠ طنًّا من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وفي المجموع، جمع الصندوق ما يقرب من ١٣٠ مليون دولار أمريكي للاستثمارات الإستراتيجية، في مقاومة المناخ في رواندا[١٢].

٢- تأثير الصندوق محليًّا وإقليميًّا

لقد حقق الصندوق على مدى السنوات الخمس الماضية نجاحات عديدة؛ مما ذاع صيته، وتجاوزت تأثيراته حدود رواندا إلى العالم أجمع. فعلى المستوى الإقليمي، أرسلت العديد من الحكومات الإقليمية وفودًا إلى رواندا، للتعلم والاستفادة من تجربة الصندوق، مثل: بنين، وكينيا، وزيمبابوي. وعلى المستوى العالمي، أطلق صندوق رواندا الأخضر، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبدعم من جمهورية كوريا، مركز الامتياز على شبكة الإنترنت، لتبادل المعارف ذات الصلة بتعزيز وإنجاز الأنشطة المطورة محليًّا، وتقديم حلول للتحديات البيئية العالمية. وذلك أملًا في تكرار تجربة الصندوق في مناطق أخرى حول العالم.

الخاتمة

من خلال ما سبق، يتضح لنا أن التمويل الأخضر، يوفر مزايا اقتصادية وبيئية للجميع، ويوسع وصول الأفراد والمؤسسات إلى السلع والخدمات الصديقة للبيئة، مما يؤدي إلى تحقيق الانتقال إلى مجتمع منخفض الكربون، ويؤدي إلى نموٍّ أكثر مرونة وشمولًا. ومن ثم سينتج عن هذا تأثير مضاعف أخضر كبير؛ حيث يستفيد كلّ من الاقتصاد والبيئة والفرد. على الرغم من أنّ إفريقيا تُسهم بدرجة أقل في الانبعاثات العالمية، التي تؤثر في البيئة والمناخ؛ إلا أنها تتأثر تأثّرًا كبيراً بتغير المناخ، والتغيرات البيئية الأخرى.

أدركت الدول الإفريقية أهمية التمويل الأخضر، ودوره الفعال في تعزيز النفقات المالية، وتوجيهها نحو مشاريع الاستدامة والحفاظ على البيئة. وفي سبيل ذلك، أنشأتْ مبادرات وبرامج لأداء هذا الدور. وتعد رواندا من الدول الرائدة والسباقة في هذا السياق، فأنشأت صندوق رواندا الأخضر، الذي تجاوزت إنجازاته حدود رواندا؛ ليصبح أيقونة إفريقية في عالم التمويل والاستثمار الأخضر المؤثرين.

الهوامش والإحالات

(1) OECD, "Green financing: Challenges and Opportunities in the Transition to a Clean and Climate-Resilient Economy," *Financial Market Trends*, 2016: 2, 2017, https://www.oecd-ilibrary.org/finance-and-investment/green-financing-challenges-and-opportunities-in-the-transition-to-a-clean-and-climate-resilient-economy_fmt-2016-5jg0097l3qhl.

(2) African Union, *Green Recovery Action Plan: 2021-2027* (Addis Ababa: African Union, 2021), 9, https://au.int/sites/default/files/documents/40790-doc-AU_Green_Recovery_Action_Plan_ENGLISH1.pdf.

(3) George Marbuah, *Scoping the Sustainable Finance Landscape in Africa: The Case of Green Bonds* (Stockholm: Stockholm Environment Institute, 2020), https://www.stockholmsustainablefinance.com/wp-content/uploads/2022/05/SSFC_greenbonds_africa_report_updated.pdf.

(4) Marbuah, *Scoping the Sustainable Finance Landscape in Africa: The Case of Green Bonds*.

(5) Marbuah, *Scoping the Sustainable Finance Landscape in Africa: The Case of Green Bonds*.

(6) Mo Ibrahim Foundation, *Ibrahim Index of African Governance (IIAG)* (Dakar: Mo Ibrahim Foundation, 2023), https://assets.iiag.online/2022/2022-Index-Report.pdf.

(7) United Nations Framework Convention on Climate Change, *Rwanda Green Fund – FONERWA | Rwanda* (Bonn, UNFCCC, 2018), https://unfccc.int/climate-action/momentum-for-change/financing-for-climate-friendly-investment/rwanda-green-fund-fonerwa.

(8) International Monetary Fund December, *Rwanda: Poverty Reduction Strategy Paper: IMF Country Report 13/360* (Washington, DC: IME, 2013), https://www.imf.org/external/pubs/ft/scr/2013/cr13360.pdf.

(9) National Industrial Research and Development Agency, *7 Years Government Programme: National Strategy for Transformation (NST1) 2017 – 2024* (Kigali: NIRDA, 2017), https://www.nirda.gov.rw/uploads/tx_dce/National_Strategy_For_Trsansformation_-NST1-min.pdf.

(١٠) استثمارات الابتكار، هي استثمارات قائمة على البحث والتطوير، وإثبات المفاهيم وتوضيحها.

(11) United Nations Framework Convention on Climate Change, *Rwanda Green Fund – FONERWA | Rwanda*.

(12) "Green Fund | Rwanda Green Fund," *Green Fund*, accessed March 5, 2023, http://greenfund.rw/.

مراجعات

عرض كتاب

العلاقات الحضارية بين شبه الجزيرة العربية والساحل الشرقي لإفريقيا من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي

حمد بن صراي، العلاقات الحضارية بين شبة الجزيرة العربية و الساحل الشرقي لأفريقيا من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي، (رأس الخيمة: مركز الدراسات والوثائق، ٢٠٠٩م)، ٢٧٩.

د. إيمان عبدالعظيم سيد أحمد، مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، القاهرة..

أولًا - التعريف بالمؤلف والهدف العام من الدراسة

قدَّم الأكاديمي الإماراتي الدكتور حمد محمد بن صراي، المعني بدراسة التاريخ والآثار بجامعة الإمارات العربية المتحدة كتابًا باللغة العربية في طبعته الأولى، عام ٢٠٠٩م، يقع في ٢٧٩ صفحة، بعنوان: **العلاقات الحضارية بين شبه الجزيرة العربية والساحل الشرقي لإفريقيا من القرن الثالث قبل الميلاد إلى القرن السابع الميلادي**، من قبل مركز الدراسات والوثائق برأس الخيمة بالإمارات. ويهدف الكتاب إلى إبراز علاقات شبه الجزيرة العربية بشرقي إفريقيا قبل الإسلام، وتوضيح دور عرب شبه الجزيرة في الملاحة والإبحار، ودورهم في التواصل مع شرقي إفريقيا، وتوضيح النشاط الاقتصادي والسياسي والملاحي للقوى المحلية العربية، والقوى المجاورة. ولتوضيح هذا الهدف، انطلق الكتاب من فرضية أساسية، مفادها: أن سلطنة زنجبار العربية، لم تقم فجأة؛ وإنما كان قيامها تتويجًا لمراحل متعدّدة، مرَّ بها تاريخ العرب في ساحل شرقي إفريقيا، ومهّد لظهورها روّاد كثيرون من العرب، وصلوا المنطقة منذ أزمنة بعيدة. وقد أشار كثيرون إلى العلاقات العربية الإفريقية، لا سيما بين عرب الخليج، والساحل الإفريقي، ولكن دون الحديث عن ماهيّة هذه العلاقات، وطبيعتها ونوعيتها، لا سيما قبل الإسلام.

ثانيًا - الأفكار التي تناولها الكتاب

يمكن إيجاز ما ورد في الكتاب من خلال الآتي:

١- تُراوح الصعوبات العلمية والبحثية في دراسة تاريخ الساحل الشرقي قبل الإسلام، بين العنصرية الثقافية والآثارية من ناحية، وشح الآثار، وتأخر العمل الآثاري المنظم، في دول ساحل شرقي إفريقيا، من ناحية أخرى.

٢- خلال هذه القرون العشرة الماضية، شهدت كل أرجاء شبه الجزيرة العربية حراكًا سياسيًّا كبيرًا، ونشاطًا اقتصاديًّا رائدًا. وظهر فيها عدد من الممالك، والدول، والإمارات، والمدن، التي حملت على عاتقها التواصل مع العالم الخارجي، والتبادل الداخلي.

٣- في المدة نفسها، نشأت في الساحل الشرقي الإفريقي، إمارات وزعامات قبلية، ومدن، ودول؛ ولكن لم يكن بينها وحدة سياسية، ولم يكن نوع نظام الحكم واضحًا في الإقليم.

٤- أشار عدد من المصادر الكلاسيكية إلى موانئ ومرافئ مزدهرة في الإقليم، وأوردت سلعًا وبضائع متبادلة مع العالم الخارجي، وسكانًا آهلين في الساحل، كانت لهم علاقات سياسية، وثقافية، واقتصادية، مع بلاد العرب.

٥- قامت عدد من الموانئ والمرافئ على سواحل شبه الجزيرة العربية بدور ملاحي كبير، مع الساحل الإفريقي. وقد تفاوتت هذه الموانئ نشوءًا، وظهورًا، وازدهارًا، وانتهاء. وهذه الموانئ، هي مجرد افتراض، على كونها منافذ دخول السكان الأفارقة، والسلع والبضائع الإفريقية، إلى بلاد العرب.

٦- قامت العلاقات بين شبه الجزيرة العربية والساحل الشرقي، في هذه المدة، على أسس أقدم؛ بدأت في الألف الثالث ق.م، عندما تواصلت مصر القديمة بالقرن الإفريقي، ثم تأكد هذا التواصل مع تزايد نشاط الشعوب السامية في سوريا وبلاد الرافدين، وإرسال الملك نخاو الثاني حملة بحرية، قيل: إنها وصلت إلى الساحل.

٧- لعب أهالي شبه الجزيرة العربية دورًا واضحًا في الملاحة والسفر والتجارة؛ مما راكم لديهم الخبرات الملاحية، وولد عندهم الرغبة في التواصل مع الحضارات، والأمم المجاورة.

٨- لعبت القوى السياسية في بلاد الرافدين، وفارس، وسوريا، ومصر، والحبشة دورًا في تنشيط الملاحة، وحماية الطرق البحرية. ونشأ عن هذا الدور تنافسٌ سياسيٌّ، وعسكريّ، واقتصاديّ، محمومًا. وتمثّلت هذه القوى في السلوقين، والبطالمة، والبارثيين، والرومان، والبيزنطيين، والساسانيين، والأحباش. وكانت لكل هذه الدول أطماعها، في بسط نفوذها على أعالي البحار، واحتكار طرق الملاحة، ومنافذ البحار، والسلع التجارية، وإرسال البعثات، بهدف الاستكشاف، والاستيطان، والإقامة، والصيد، وجلب البضائع.

٩- ساهمت القوى المحلية، والممالك الإقليمية، والمدن التجارية، في شبه الجزيرة العربية، في اليمن، والحجاز، وفي منطقة الخليج العربي، وفي شمال شرقي وغربي شبه الجزيرة، في الازدهار الاقتصادي، والنشاط الملاحي؛ لأنها من أكبر المستفيدين من ذلك. واشتهرت ممالك: سبأ، وحمير، وقتبان، وحضرموت، وميسان، والجرهاء، وعمانا، وازدهرت نتيجة لهذا الدور مدن: البتراء، وتدمر، ومكة، ويثرب، والطائف.

١٠- لعبت السلع والبضائع الاستهلاكية دورًا كبيرًا في التجارة العالمية، في مدّة الدراسة؛ إذ كانت من أكبر المشجعات على التواصل بين شبه الجزيرة العربية، وعالم حوض البحر المتوسط. وكان لأهالي المنطقة جهود كبيرة، في نقل هذه السلع والبضائع.

١١- تتفاوت الأدلة الآثارية وفرة وقلة، من عصر إلى عصر. وتعتمد على حركة الكشف الآثاري، والتنقيب في المواضع الآثارية في الساحل الشرقي، مع التأكيد على أن العمل الآثاري المنظم، قد بدأ متأخرًا في الساحل. ومن الجدير بالإشارة، أن المصادر الكلاسيكية والعربية الإسلامية، واللُّقى الآثارية: كالفخاريات، والعملات، والخرز، من الدلائل المهمة على التواصل الحضاري.

١٢- قامت حركة الإبحار والسفر، والتجارة البحرية، في العصر الإسلامي، على أسس قديمة، أسهم فيها أهل المنطقة بمعرفتهم وخبراتهم، مع الأخذ بعين الاهتمام، أن الحقبة الإسلامية، كانت قمة الازدهار الملاحي، والتواصل الاقتصادي، والسفر البحري مع شرقي إفريقيا.

ثالثًا - تعليق نقدي على ما ورد في الكتاب من أفكار

بطبيعة الحال، فقد أثَّرت الخلفية الأكاديمية للكاتب، على أطروحته الفكرية؛ حيث استعان بالعديد من الأدلة (اللغوية، والأدبية، والتاريخية، والآثارية) لعرض أفكاره، مع اتسامه بدرجة عالية من الدقة، فضلًا عن استخدامه أسلوبًا في عرض أفكاره، يقوم على العرض الحججي؛ بمعنى قيامه بعرض الحجة، والحجة المضادة، مع التعليق عليها. ولهذا، فهو مفكر، وليس باحثًا فقط؛ حيث بسط التاريخ والثقافة، دون أن يفقدهما جانبهما النظري.

١- **رؤية العالم:** يمكن القول: إن الكاتب قد تبنَّى منظورًا تكامليًّا منطقيًّا، للعلاقات بين الساحل الإفريقي والعرب، بصفتها تواصلًا ثقافيًّا وحضاريًّا بين المنطقتين، وأن العرب كانوا أقدم من وطئ الساحل الشرقي؛ إما للتجارة حينًا، أو للاستيطان حينًا آخر. وهو ما اتضح منذ استعراضه لتاريخ العلاقات بين الطرفين، ثم تبنِّي الكتاب فكرة منطقية، توضح أن واقع التواصل بين الطرفين يستند إلى حقائق الجغرافيا؛ حيث يجمعهم محيط واحد. ورأى أن الموقع الجغرافي يتحكم في مسألة

التواصل بين البشر، ولهذا، فمن الطبيعي أن يكون التقارب بين أوروبا من جهة، وشمالي وغربي إفريقيا من جهة أخرى. وبما أن شرقي إفريقيا أقرب إلى بلاد العرب، وشبه القارة الهندية، فمن الطبيعي أن يحدث التواصل بينهم؛ ولذا، كان الزائرون الأوائل إلى ساحل إفريقيا الغربية، هم – غالبًا – من أوروبا، بينما كانوا إلى الساحل الشرقي، قادمين من آسيا.

٢- **الإطار المفاهيمي:** لم يجد الكاتب مستوًى مفاهيميًّا أكثر ملاءمة من مصطلح: الثقافة العربية/الإفريقيةAfro/Arab ، لتفسير أكبر تحديات العلاقات العربية الإفريقية، والتي تتمثل في الصورة الذهنية، والمدركات السلبية بين العرب والأفارقة. وتتجلى وجهات نظر متعددة، فيما يتعلق بالتاريخ الإفريقي؛ حيث تبرز وجهة نظر استعمارية واضحة، في كثير من المصادر التاريخية، التي وضعت خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعشرين، تركز على إفريقيا ذات الموارد الاقتصادية الهائلة، والمنقسمة بين الدول الأوروبية، وفي الوقت نفسه، لا تقدم الاهتمام ذاته إلى إفريقيا، ما قبل الاحتلال الأوروبي. وفي المقابل، تبرز وجهة النظر الإفريقية، التي تتضح في كثير من الكتابات، التي وضعت عن إفريقيا، خلال مرحلتي التحرر الوطني والاستقلال. وكانت غالبيتها تعنى بإبراز الشخصية الإفريقية ذات العمق التاريخي، والمنتمي لجذور التاريخ الإفريقي القديم. وظهر ضمن هذه المؤلفات، دراسات تحمل تشويهًا لتاريخ العرب والمسلمين، ووجودهم في الأراضي الإفريقية، واتفقت مع آراء الأوروبيين، في أن العرب كانوا دخلاء محتلين، كغيرهم من الأمم والشعوب، رغم وجود كثير من عرى التلاحم بينهم على مر التاريخ. وهنا رجح الكتاب مصطلح الثقافة العربية / الإفريقية، دون أن ينساق لفرضيات المستعمر، من أن العرب أرقى حضارة.

ويرى الكاتب، أن قلة المعثورات الآثارية في الساحل الشرقي الإفريقي، قبل الإسلام، لا تعني أن الساحل كان من الموضوعات المجهولة تاريخيًّا، أو أنه لم يشهد حراكًا حضاريًّا قبل الإسلام. وهو ما دفع مجموعة من علماء الآثار الكينيين والتنزانيين، وعلى رأسهم فيليكس شامي، إلى البحث في تاريخ المنطقة قبل الإسلام، والتأكيد على وجود الحضارة السواحيلية. وفي المقابل، فقد نفى آخرون مظاهر الحضارة عن أهل الساحل، بمجرد أنهم سود البشرة، وأنه لا يوجد لإفريقيا شيء في علم الآثار. وهذا الموقف الغربي من آثار شرقي إفريقيا، أطلق عليه فيليكس شامي: المدرسة العنصرية التاريخية الأوروبية.

٣- **الإطار التفسيري:** تكشف الأدلة التاريخية عن أن الكاتب من أنصار النموذج الكلاسيكي والحديث، لكتابة التاريخ؛ حيث استعان بالمراجع القديمة، مثل: نصوص مؤرخي اليونان (ديودورس الصقلي) في عرضه للأدلة التاريخية، التي تثبت التواصل الحضاري بين الطرفين، كما استشهد بما كتبه المؤرخون في العصر الحديث، مثل: زكريا قاسم، وغيره.

٤- **الإشكاليات الفكرية:** وقع الكاتب في إشكالية الخلط بين المكون الإفريقي والعربي في هوية مصر، وذلك في صفحة ١٠٣، في إطار بيانه للتواصل الحضاري بين شبه الجزيرة العربية، والساحل الشرقي لإفريقيا، ولتدعيم فكرة التواصل، فقد استعان بتشابه طقوس السحر والتعاويذ، بين شرقي إفريقيا، والمصريين القدماء، فضلًا عن الاستناد إلى رحلات السفن المصرية إلى بلاد بونت، لجلب البخور، في أثناء الدوران حول القارة، وكان الساحل ضمن دائرة الاهتمام المصري منذ القرن السادس قبل الميلاد. وأن اللفظة المصرية التي تعني: أسود، هي: نحسي، التي اشتقت منها الكلمة السواحلية nyeusi .

وفي إطار مناقشته للعلاقة بين الساحل الإفريقي وبلاد العرب، كان الكاتب يميل - على ما يبدو - إلى النظر إلى مصر، من منظور خارج العروبة، وكأنها الآخر، وكأن مصر من وجهة نظره، جانب غائب عن العروبة على المستوى القيمي، وهو افتراض غير صحيح؛ لأن مصر ليست بغريبة عن الإسلام على مستوى الفكر والممارسة، كما أنها، بحكم اللسان؛ فهي عربية، كما لا يمكن التسليم بادعاء الكاتب، حول النظر إليها من منظور غير عروبي. كما جاء في الكتاب، في الفقرة الثانية ص١٣١، حيث ذكر أن تجار مصر، كانوا يعرفون الساحل الإفريقي، إلا أنهم كانوا معرضين للمنافسة، من قبل العرب والهنود.

وفي السياق ذاته، لم يميز بين مصر القديمة، ومصر الفرعونية، كما جاء في ص ٢٠٦. وربما يثير مفهوم الفرعونية لَبْسًا عند متلقيه، فهل يقصد بالفرعونية: الشعب المصري، أو الحضارة المصرية القديمة، أو ما خلفه المصريون القدماء من آثار! ورغم الانتقادات الموجهة إلى هذه الكلمة، والتي تشير للظلم والجور، ولكن عمد الكاتب لاستخدامها، دونما إدراك لكون فرعون هو اسم حاكم مصري واحد، عرف عنه الظلم، ولا يجوز إطلاق وصفها على مصر.

٥- **الاعتبارات الشكلية:** وعلى صعيد الاعتبارات الشكلية، فإنه يمكن القول: إن الكاتب تناول العلاقات الحضارية، بين شبه الجزيرة العربية، والساحل الشرقي لإفريقيا، من القرن الثالث قبل الميلاد، إلى القرن السابع الميلادي، مع استعراض وافٍ للخلفية التاريخية؛ حيث يعد الكتاب رواية تاريخية مهمة، لحقبة تاريخية، ولكنه أغفل الاعتبارات الأنثروبولوجية، والدينية، والطبيعية، وغيرها، التي توضح التواصل الحضاري، دونما تصنيف لهذه العوامل التاريخية: هل هي من بين الأدلة، أو من الوقائع والحقائق، المبينة لعمق هذا التواصل؟ فضلًا عن ضرورة عرض بعض الوقائع، التي تؤكد عمق هذا التواصل، مثل: الصفات الاجتماعية والثقافية بين الطرفين؛ سواء العادات والتقاليد، أو التنظيم الاجتماعي، وأكتفي - هنا - ببيان سريع لصلة القرابة فقط، بين مملكة الحبشة، ومملكة النوبة.

ويمكن القول: إن ما جاء في هذا الكتاب، يمكن وصفه محدّدًا ثقافيًّا، من محددات قوة الدولة الحديثة، أو مقدراتها القومية، الأمر الذي يمثل في التحليل السياسي المعاصر، مصدرًا مهمًّا للنفوذ، بالمعنى غير المادي، في النظرية التي دشنها جوزيف ناي، وتمتاز عن غيرها من المصادر الأخرى بالفاعلية، إذا أحسن استغلالها أو استثمارها. كما أنها أكثر مقبولية لدى الأطراف الأخرى، بالمقارنة بمصادر القوة الأخرى، مثل: القوة الاقتصادية أو العسكرية.

عرض كتاب
«اللسانيات والإسلام والثقافة الإفريقية»

عبد الجليل غزالة، اللسانيات والإسلام والثقافة الإفريقية (طرابلس: دار الكتب الوطنية، ٢٠٠٩م) ٢٥٩.

د. شيرين جابر، باحث أول بمركز الدراسات الاستراتيجية، مكتبة الإسكندرية، الإسكندرية.

يناقش الكتاب مسألة تبدو مهمة، ولطالما طُرحت في المحافل العلمية، وتناولتها مختلف الدراسات الفكرية المعاصرة؛ وهي: اللسانيات والإسلام والثقافة الإفريقية. وتناول الكتاب بين طياته مقاربات، ومنهجيات لسانية في القارة السمراء؛ فتحدث عن تنظيم «المعارف الدينية» في ذاكرة المسلم؛ حيث يخزن المسلم معلوماته الدينية عن شريعته على شكل بيانات، تمثّل مواقف نموذجية، يدفعه كل موقف إسلامي جديد، إلى تغيير نظرته للقضايا المطروحة، بناء على هذا الإطار المعرفي المخزن في ذاكرته، ويعتمد الإطار المعرفي الإسلامي على التذكر، الذي يكيِّفه المسلم مع واقعه وثقافته؛ إذ يغير بعض التفاصيل الضرورية، كما تمثل النماذج الذهنية طريقة في التفكير، حول كيفية فهم المسلم للخطاب الديني المعاصر، كما أنها تخلق طريقة لممارسة التحليل الديني.

قُسِّم الكتاب إلى ثلاثة محاور رئيسة، وكل محور يتناول عددًا من الموضوعات؛ فتحدث الكاتب في **المحور الأول** عن الاتصال اللساني في الشريعة الإسلامية، وطُرِح عدد من التساؤلات، حول: كيف تشتغل وظائف اللسان العربي، داخل مكونات الشريعة الإسلامية، المتمثلة في: القرآن، والسنة، والاجتهاد؟ وما خصوصية اشتغال كل وظيفة لسانية، داخل المكونات الإسلامية؟ وهل تمتلك هذه المكونات وظائف لسانية اتصالية متميزة؟

أكد الكاتب، على أن تَخلُق نصوص الشريعة الإسلامية، نظرية اتصال لساني، تروج معلومات دينية أزلية، تنقل الأشخاص «أو بين المكان والشخص»، ويقع نقل المعلومات الدينية الموجودة في نصوص الشريعة الإسلامية بواسطة «إرسالية إسلامية»، ذات شكل لساني عربي محدد ومقنن، ويكون الاتصال اللساني العربي داخل نصوص الشريعة الإسلامية، بصورة دقيقة، تبرز أن القرآن، والسنة، والاجتهاد، تشكّل – قاطبة – نسقًا للاتصال الديني في الحياة العامة، ويشترط نظام الاتصال اللساني العربي الديني، نقل

إرسالية قولية، تحدث بين الباعث المسلم والمتلقي، بحيث يملك الاثنان - معا - بصورة شاملة أو جزئية، القانون اللساني الضروري، لديباجة الإرسالية الدينية.

كما نلاحظ أن الشريعة الإسلامية تمنح إنتاج الأقوال الدينية المتنوعة عدة مقاصد، دلالية شاملة ومتنوعة، وتتوخى نصوص الشريعة الإسلامية ترويج معلومات دينية خالدة، تخص الدنيا والآخرة، بالتركيز على وظيفة مرجعية مؤطرة، تستعمل لغة حقيقية أو مجازية، تساعد هذه الوظيفة كل المسلمين على التفاهم، والاتصال فيما بينهم، وتهيمن على نصوص الشريعة الإسلامية الوظيفة التحليلية الإصلاحية، التي ترتبط بها عدة وظائف لسانية ثانوية.

أما **المحور الثاني**؛ فقد تبنى فيه الكاتب منهجية التحليل، مسترسلًا في الإجابة عن السؤال: ما مظاهر الدينامية القولية، التي تنتج قولًا ربانيًّا، متّسقًا ومنسجمًا؟ وكيف تهيمن بعض العناصر القولية البانية للنص القرآني، وتتوافر داخل سور وآيات بعينها، خالقة رموزًا لغوية بصورة مباغتة؟

ويذهب الكاتب إلى أن الهدف من وراء طرح تحليل الخطاب الديني، كمشروع لساني يقارب الذكر الحكيم، هو تحديد العلاقة بين الفاعل الديني المتحدث في النص المقدس، وعمليات الإنتاج للقول اللغوي، أو علاقة النص القرآني بمختلف فئات المسلمين، الذين يوجه إليهم، دون تمييز أو مواربة. فضلًا عن إرساء مكونات هذا القطاع الجديد، لتوجيه البحث اللساني الديني، إلى تحديد طرق معالجة النص القرآني، وتفكيكه لغويًّا؛ حسب السياق، والعناصر، وأسباب النزول، لكي نؤسّس تقعيدًا جديدًا استنباطيًّا «للنحو القرآني العام، نحو القول الذاتي...»، الذي يحكم النص الوقفي. لذا؛ يحتاج الباحث اللساني المسلم، الذي يتعامل مع تحليل الخطاب الديني القرآني، إلى امتلاك مرجعية دينية، منسجمة مع العالم الخارجي. كما يُصرُّ تحليل الخطاب الديني، على أنه من المستحيل معالجة النص القرآني كمتوالية جملية، أو أقوال منغلقة على نفسها بنيويًّا، ومحدودة الإنجاز والإبداع اللغوي، إنه نص تواصلي متنامٍ وقفي، لا يحد بعمليات لسانية تحليلية وضعية. فهو يخلق إثارة جلية ساحرة، تشكل عملية «اتصال لغوي روحي»، تؤدي إلى رسوخ العلاقة بين الباحث اللساني، والموضوع القرآني.

يذهب **المحور الثالث** لمناقشة السمات الثقافية، والطبائع العرقية بإفريقيا، وذلك من خلال طرح عدد من الأسئلة، وهي: ألا يمكن إخضاع ثنائية السمات الثقافية/ الطبائع العرقية المتعايشة بإفريقيا، للمناهج الغربية؟ هل نستطيع الارتكاز، عند ممارسة المقاربة التحليلية للثنائية المذكورة، على الخطابات والنصوص الإفريقية المتمايزة المكونات والعناصر، المتعددة النبوغ؟

وأكد الكاتب أن تمنح السمات الثقافية للفكر الإفريقي وحدة دلالية، تتميز بالتحقق والإنجاز الواضح، وأن هذه القيم الثقافية الفرعية، تطبع الوحدات المعجمية، المكونة للفكر الإفريقي، بخصوصية متميزة، لذلك؛

فإن الكلمات المكونة للمعجم الثقافي الإفريقي، تصبح مجموعة من السمات الفكرية القارية؛ مما يخلق مدارس ثقافية، ومعطيات إقليمية.

وتسعى السمات الثقافية الإفريقية، إلى إبراز التطور والنبوغ الحاصل داخل الملكات العقلية، الخاصة بالإنسان الإفريقي، من خلال ممارساته لبعض الإنجازات والإبداعات الثقافية الموضوعية، وتتميز الثقافة الإفريقية، عن الثقافة الغربية، بخصوصية المعارف، التي يكتسبها إنسان القارة، خاصة تلك التي لا يفرضها الواقع الاجتماعي العربي، نظرًا لعدم الحاجة إليها. وتبني السمات الثقافية معارف قارية خاصة، تفضي إلى بناء الحس النقدي، كما أنها تقوم على نبوغ من خلال: الذوق الرفيع، والحكم الموضوعي، والتكوين المتين، والتربية السليمة، والفهم والاستيعاب الجيدين.

أما الطبائع العرقية Ethnography الإفريقية فقصد الكاتب بها: تحديد العقلية المنظمة للخطابات والنصوص المتعايشة بالقارة؛ فهذه الطبائع ترتب وتنسق فكر شعوب القارة، من خلال اللسانيات التي تمارسها، وتتفاهم بها، وتبرز الطبائع العرقية الإفريقية خصوصية العرق والتركيب للإنسان الإفريقي، وعلاقة اللسانيات الإفريقية بعقليات شعوبها.

وتتمثل الحقيقة اللسانية الثابتة علميًّا - وفقًا للكاتب - بأن كل لغات المعمورة سواسية (وجود مستوى صوتي، مستوى صرفي، مستوى تركيبي، مستوى معجمي، ومستوى دلالي)، لكنها تختلف في طريقة التعبير والإبداع، بشأن ما يوجد بواقعها، وما لا يوجد به، وأنه يشوب بعض النظريات والمناهج الغربية، ذات المعدات الإجرائية المطبقة في القارة، نصيب كبير من القصور العلمي، ويرجع ذلك إلى اضطهاد فكري لكل إبداع غير غربي، يختلف من حيث الطرح والعقلية الموجهة، فضلًا عن وجود خليط وتداخل نظري ومنهجي (إغريقي، روماني لاتيني قديم، وفرنسي إنجليزي حديث...).

من خلال ما سبق، يمكن الذهاب إلى أن يظل المسؤول عن إبراز النبوغ الإفريقي في الفكر الإنساني، من خلال تحليل ثنائية السمات الثقافية/ الطبائع العرقية، في علاقاتها بالاقتصاد والسياسية والاجتماع والفكر، هم المثقفين الأصليين؛ فكل واحد منهم يتحمل مسؤولية أطروحات الأنظمة الغربية، ومناهجها، وعقلياتها، للعمل على تحويرها أو إلغائها. كما أن الثقافة الإفريقية بحاجة إلى دراسة موضوعية علمية، وهذه المهمة ملقاة على عاتق مختصي هذا الجيل، خصوصًا بعد أن تبلورت مفاهيم عدة، نتيجة الخطوة التي خطتها اللسانيات، وتوفر الأدوات، حتى يواصلوا ما وضعه أسلافهم.

من خلال القراءة المتأنية للدراسة، نرى أن الكاتب لم يراعِ التحول المنهجي في النظر إلى اللغة؛ حيث إن دلالة المعطى اللغوي، هي نتاج علاقات نسقية وظيفية داخلية؛ فهو استحضر البعد الديني الإسلامي، وعظّم من قيمته، وقلّل من قيمة الإحالة على خارج النسق والبنية، كما أنه أسهب في تفسير القرآن الكريم،

من خلال تناول عدد من القصص، مثل: (يونس والحوت، قصة الذبح، أهل الكهف، وغيرها)، كما أنه لم يعط موضوع الدراسة الأساسي، وهو الثقافة الإفريقية، اهتمامًا كبيرًا؛ حيث تُنُوِول في نهاية الدراسة في عشر صفحات فقط، وأعتقد أن الكاتب كان بحاجة إلى التعمق في هذا المحور المهم، فضلًا عن أن الكاتب لم يهتم بإضافة خاتمة إلى الدراسة، وهو أمر في غاية الأهمية؛ لأنها تمكن القارئ من الاطلاع على ما تُوصِّل إليه من نتائج.